وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2016

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنـــــوان :

واقع دراسة الجدوى الاقتصادية في مؤسسات الدعم والمرافقة

دراسة حالة : ANSEJ – ANGEM – CNAC –بمدينة

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الطالب (ة) :
إبتسام لبصير.

إشراف الأستاذ(ة):
عبد العالي غيشي.

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
شراف عغون	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف _ميلة	رئيسا
طارق بلحاج	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف _ميلة	مناقشا
عبد العالي غيشي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف _ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

الملخص:

سعى هذا البحث إلى عرض واقع دراسة الجدوى الاقتصادية في مؤسسات الدعم والمرافقة من خلال التركيز على التصورات النموذجية لدراسة الجدوى الاقتصادية، وإجراء مقارنة بين هذه الأخيرة والواقع المطبق فعلا من قبل مؤسسات الدعم والمرافقة وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات وإجراء عدة مقابلات مع القائمين على دراسة الجدوى الاقتصادية على مستوى هذه المؤسسات بالإضافة إلى الملاحظة والوثائق والسجلات، كما اعتمدنا في التحليل على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة حالة مؤسسات الدعم والمرافقة لمدينة ميلة وتجربتها في تطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية.

في الأخير أظهرت النتائج أن دراسات الجدوى التي تطبقها مؤسسات الدعم والمرافقة تقديرية وشكلية.

الكلمات المفتاحية: الجدوى الاقتصادية، المشاريع، التنمية الاقتصادية.

Abstract :

The present study attempts to expose the reality of economic feasibility study withim subsidiary and accompanying institutions. the paper highlighted the exampler patterns for studying economic feasibility by a compasion between the latter "s examplar passens and the actual practice followd by subsidiary and accompanying in stitutions through a set of economic indicators. In this respect, we have used the analytical descriptive method to shed light on some of these institutions in the wilaya of Mila. the results have show that feasibility studies applied by these institutions are approximate and formal.

Key words: Economic feasibility, projects , economic development.

التشكرات:

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني في إنجاز هذا العمل الذي
نحتسب أجره على الله وحده
أتقدم بخالص الشكر إلى أستاذي عبد العالي غيشي الذي
ساعدني في إنجاز هذا العمل ولم يبخل علي بالنصيحة
كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى جميع أساتذتي
في جميع مراحل الدراسة.
إلى جميع عمال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
لولاية ميلة على رأسهم إبراهيم.
إلى جميع عمال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
لولاية ميلة على رأسهم خالد ومحمد وسعاد.
إلى جميع عمال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
لولاية ميلة على رأسهم إيمان، كريمة وحسنة.
إلى كل من قدم يد المساعدة وكان بجانبي
طوال مدة إنجاز هذه
المذكرة

الإهداء:

إلى كل من ساهم في نجاحي

من قريب أو بعيد

إلى كل عائلتي خاصة أمي وأبي

إلى رمز الصداقة وحسن

العلاقة زميلتي بشرى

إلى كل الأساتذة طيلة

مساري الدراسي

إلى أصدقائي

جميعا.

فهرس المحتويات

–	الملخص.....	أ
–	التشكرات.....	ب
–	الإهداء.....	ج
–	خطة البحث.....	د
–	قائمة الجداول.....	و
–	قائمة الأشكال.....	ز
1	**فصل تمهيدي**	
..1.1	المقدمة.....	1
..2.1	إشكالية الدراسة	2
3.1	الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة.....	3
4.1	أسباب اختيار موضوع الدراسة	3
5.1	أهمية البحث وأهداف الدراسة.....	4
6.1	خلفية الدراسة.....	4
7.1	حدود الدراسة	7
8.1	الخطوط العريضة للبحث.....	7
2	**الخلفية النظرية**	
..1.2	مفاهيم حول الجدوى الاقتصادية	9
1.1.2	ماهية التنمية الاقتصادية.....	9
2.1.2	تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية	13
3.1.2	أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية وأهدافها.....	15
4.1.2	خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية وأهم تصنيفاتها.....	17
5.1.2	العلاقة بين دراسة الجدوى الاقتصادية والتنمية الاقتصادية.....	19
2.2	المشاريع الاستثمارية	19
1.2.2	تعريف المشروع الاستثماري.....	19
2.2.2	أهداف المشاريع الاستثمارية	20
3.2.2	أنواع المشاريع الاستثمارية	21
4.2.2	المراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري.....	22
3.2	معايير الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية.....	26

1.3.2	دراسة الجدوى المبدئية	27
2.3.2	دراسة الجدوى التفصيلية	32
3.3.2	مقاييس جدوى المشروع.....	34
3	**المنهجية**	
..1.3	موضوع البحث.....	36
..2.3	مقاربة البحث.....	37
..3.3	إستراتيجية البحث.....	38
..4.3	طريقة جمع البيانات.....	39
5.3	نموذج الدراسة.....	43
4	**المؤسسات محل الدراسة**	
1.4	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....	74
2.4	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.....	77
3.4	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....	79
5	**التحليل**	
1.5	دراسة الجدوى الاقتصادية على مستوى مؤسسات الدعم والمرافقة لولاية ميلة.....	82
4.1.5	المقارنة بين النماذج النظرية لدراسة الجدوى الاقتصادية والمطبقة على مستوى مؤسسات الدعم والمرافقة لولاية ميلة	82
6.6	**النتائج والتوصيات**	
1.6	أهم النتائج	92
2.6..	أهم التوصيات.....	92
7	**قائمة المراجع**	
1.7	المراجع بالغة العربية.....	93
2.7	المراجع بالغة الأجنبية.....	98
..8	**الملاحق**	99

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين البحوث النوعية والكمية.	36
02	شروط اختيار الاستراتجيات البحثية.	37
03	المقابلات التي تم إجراءها.	40
04	نموذج الدراسة.	42
05	التمويل الثنائي المستوى الأول.	70
06	التمويل الثنائي المستوى الثاني.	70
07	التمويل الثلاثي المستوى الأول.	71
08	التمويل الثلاثي المستوى الثاني.	71
09	التمويل الثلاثي المستوى الأول للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.	73
10	التمويل الثلاثي المستوى الثاني للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.	73
11	سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية (أقصاها 10000000 دج).	76
12	قرض بنكي مكمل بسلفة بدون فائدة من الوكالة (من 10000100 إلى 100000000 دج).	76
13	نموذج الدراسة وفق سلم تقييمي.	81

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة.	03
02	العلاقات الداخلية المتبادلة لدراسات الجدوى الاقتصادية.	05
03	الخطوط العريضة للبحث.	08
04	تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية.	18
05	أنواع المشاريع الاستثمارية.	21
06	أنواع المشاريع الاستثمارية.	22
07	مراحل المشروع الاستثماري.	25
08	دراسة الجدوى الجيدة.	35
09	أنواع المقابلات.	40
10	الهيكل التفصيلي للتصور المفاهيمي.	44
11	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	75
12	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.	78
13	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	81

1.فصل تمهيدي:

1.1. المقدمة:

نتيجة ثورة المعلومات وما يشهده العالم من تطورات حيث أصبح عبارة عن قرية صغيرة، لم يعد من الممكن عزل المشروعات الاستثمارية عما يحصل في أنحاء المعمورة من أحداث ومستجدات تنعكس سلبا أو إيجابا على أداء المشروعات، وعلى عناصر التكاليف والربحية فيها وبالتالي تؤثر على العائد المتوقع وعلى العمر الافتراضي للمشروع (نمر داود،2011). ويشاطره الرأي حسن السيسي (2003) في أن الموارد الاقتصادية للمجتمع محدودة بطبيعتها، بينما الحاجات البشرية للمجتمع متنوعة ومتزايدة، لذلك ظهرت الحاجة إلى دراسات الجدوى الاقتصادية لقياس كفاءة المشروع من حيث الموارد التي يخصصها المجتمع له، والمنافع التي يحصل عليها منه. ويضيف (عبد العزيز عثمان، (د س)) أن دراسة جدوى المشروعات تعتبر من الأساليب الهامة التي يمكن من خلالها الوصول إلى قرار استثماري جيد.

ويقصد بكلمة جدوى بالنسبة للمشاريع الاقتصادية حسب عبد الرحيم زردق، سعيد بسيونى (2011) الفائدة أو العائد المتوقع حدوثه من المشروع وقد يكون هذا العائد ماديا أي ربحا والذي سوف يعود على صاحب المشروع وقد يكون اجتماعيا وهو الفائدة التي سوف تعود على المجتمع جراء القيام بالمشروع.

وعليه فإن التعرض لموضوع دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات حسب سليماني (2005) يتصف بأهمية بالغة في ظل التغيرات الاقتصادية الحالية، التي جاءت بآليات جديدة كالخوصصة لتنشيط سوق المال وإطلاق قوى السوق لإحداث التفاعل المنطقي بين قوى العرض والطلب الأمر الذي زاد في اشتداد حدة المنافسة بين المشروعات ورجال الأعمال. وهذا ما يجعل من دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ذات أهمية بالغة في الدول المتقدمة والنامية على المستويين النظري والتطبيقي، كما أن أهميتها تزداد بصفة خاصة في الدول النامية لما تعانيه من ندرة نسبية في مواردها الاقتصادية وابتعادها عن الكفاءة في استخدامها، ومن ثم فإن الاهتمام بمثل هذه الدراسات سوف يساهم مساهمة فعالة في وضع الخطط الناجعة وتحقيق تخصيص أكفأ للموارد الاقتصادية، إذ تبين في دراسة لـ (تمجغدين، 2010) أن هناك صلة قوية بين دراسة تقييم جدوى المشروعات ومعدلات التنمية

الاقتصادية المحققة والتي في حقيقة الأمر تعتمد على الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتوفر من الموارد الاقتصادية.

تمتد جذور دراسات الجدوى إلى " تحليل المنافع – التكاليف" عند بداية ظهوره، وترجع أول ممارسة لتحليل المنافع – التكاليف إلى عام 1936 عندما صدر ما يسمى بقانون التحكم في الفيضان بالولايات المتحدة الأمريكية لقد كان هذا القانون يجيز إقامة مشروعات مقاومة الفيضان فقط إذا تفوقت منافعها على تكاليفها ولم يحتوي هذا القانون بالطبع على القواعد الأساسية التي يتعين إتباعها عند تقييم المشروعات وظهر أول عمل يحتوي على المبادئ الأساسية لتحليل المنافع – التكاليف عام 1950 وقام بإعداد هذا العمل لجنة فدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية. وعرف هذا العمل آنذاك بالكتاب الأخضر (محمد عبد القادر عطية، 2005).

2.1.إشكالية الدراسة:

سنحاول إبراز واقع دراسة الجدوى في مؤسسات الدعم والمرافقة بناءا على المؤشرات الاقتصادية وتحليل البيانات المحصل عليها من مؤسسات الدعم والمرافقة لولاية ميلة، حيث سنحاول المقارنة بين التصورات النموذجية لدراسة الجدوى الاقتصادية، والنماذج المطبقة فعلا من قبل مؤسسات الدعم والمرافقة، وإعطاء تفسيرات في هذا البحث، ومدى الدور الذي تلعبه دراسة الجدوى في تنمية الاقتصاد.

ولأجل ذلك ارتأينا طرح السؤال الرئيسي :

هل تطبق مؤسسات الدعم والمرافقة الجزائرية المبادئ العلمية لدراسات الجدوى الاقتصادية في المشاريع التي تمولها؟

تندرج تحته مجموعة من الأسئلة الفرعية لتسهيل الدراسة والوصول إلى النتائج كما يلي :

- ما الأسس النظرية لبناء مخطط الجدوى الاقتصادية ؟
- هل تتطابق دراسة الجدوى الاقتصادية التي تقوم بها مؤسسات الدعم والمرافقة مع المبادئ والنظم العلمية ؟

3.1.الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم دراسات الجدوى التي تقوم بها مؤسسات الدعم والمرافقة للمشاريع التي تمولها مقارنة بالتصورات النموذجية لدراسة جدوى مشروع استثماري وذلك من خلال البيانات التي يتم الحصول عليها من مؤسسات الدعم والمرافقة لمدينة ميلة المتعلقة بدراسات الجدوى التي تقوم بها بالمقارنة مع نماذج دراسة الجدوى التي من المفروض القيام بها.

وبناءا على الدراسات السابقة والعلوم النظرية قمنا بوضع النموذج التالي:

الشكل رقم (01): الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة.

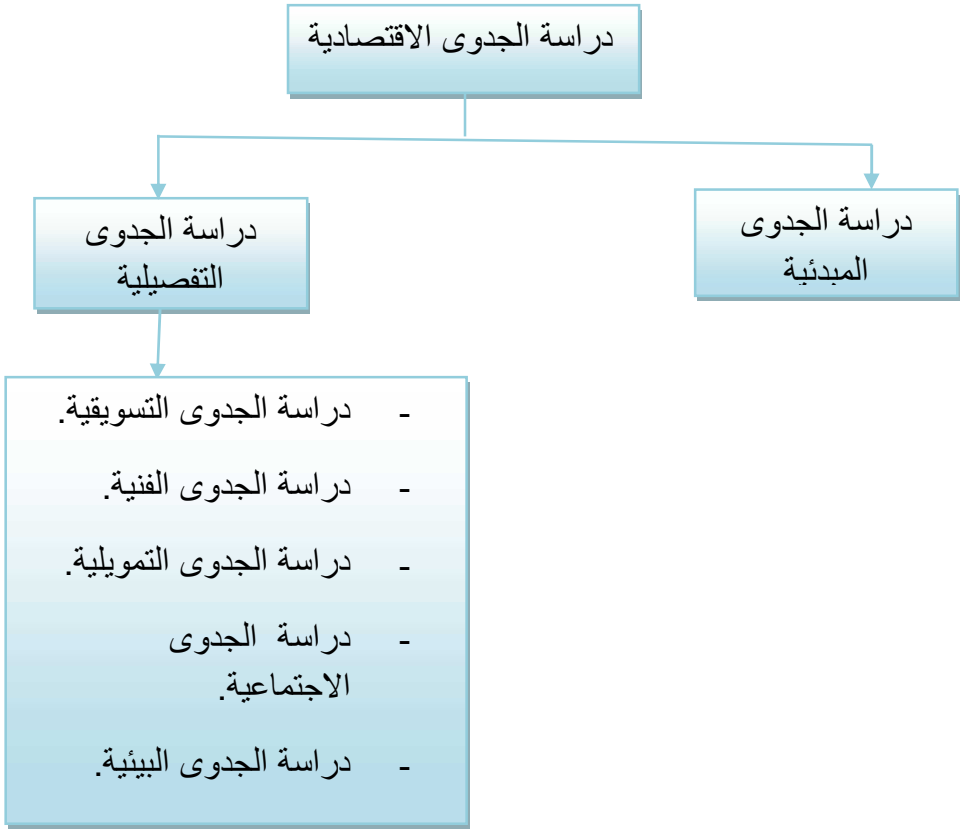

المصدر: من إعداد الطالبة.

4.1.أسباب اختيار الموضوع:

إن أهم الأسباب التي دفعتني للبحث في هذا الموضوع هي:

- الاهتمام بهذا النوع من الدراسات يجنب المستثمر الخوض في مشاريع فاشلة.
- الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع بالذات.
- انتشار أخبار فشل الكثير من المشاريع المرتبطة بمؤسسات الدعم والمرافقة في الجرائد.

5.1.أهمية البحث وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

1. لأن دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع يقوم به أي مستثمر في أي بلد شرط لا غنى عنه وخطوة لابد من القيام بها قبل البدء في ضخ أي أموال بالمشروع.
2. يمكن أن تساعد نتائج الدراسة متخذي القرار والقائمين على دراسة الجدوى الاقتصادية في مؤسسات الدعم والمرافقة بالقيام بالإجراءات التصحيحية .

أما الهدف من إجراء هذه الدراسة فيتمثل في:

- معرفة واقع دراسات الجدوى في مؤسسات الدعم والمرافقة.
- تحديد أبعاد ومؤشرات كل بعد التي تعبر عن التصورات النموذجية لدراسة الجدوى الاقتصادية.
- مقارنة التصورات النموذجية بما هو مطبق في مؤسسات الدعم والمرافقة والقيام بالإجراءات التصحيحية إذا لم تطبق دراسات الجدوى على مستواها بالمستوى المطلوب .
- التعرف على سبل الوصول إلى أحسن النتائج من تطبيق أو القيام بدراسة الجدوى.

6.1. خلفية الدراسة:

إن الإعداد للمشاريع الاقتصادية يعتبر من أهم الخطوات لنجاحها (خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2001)، لأن التخطيط السليم يضمن مدى نجاح وفعالية المشروع والوصول للهدف المسطر، لذا وقبل البدء بأي مشروع اقتصادي لابد من القيام بدراسة جدوى اقتصادية للمشروع المقترح، ويوضح عبد الغني أبو الفتوح (1999) أن قرار الموافقة على مشروع أو رفضه لابد أن يسبقه مجموعة من الدراسات التمهيدية والتفصيلية التي تتناول الجوانب التسويقية، الفنية، المالية، الاقتصادية والتجارية، ويوافقه الرأي هشام خواجكية (2004) مضيفا أنه يجب تحديدها وفحصها بعناية على ضوء الأهداف الموضوعة للمشروع واستراتيجياته التسويقية والحصة المتوقعة له في السوق والطاقات الإنتاجية، وموقع المشروع وتوافر المواد الأولية، والتكنولوجيا المناسبة والآلات والتجهيزات اللازمة للمشروع. ويعرف حسين الوادي وآخرون (2010) دراسة الجدوى التمهيدية أو الأولية على أنها عبارة عن تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى الدراسات التفصيلية، كما يعرفها (معروف، 2010، ص40) أنها بمثابة مسح أولي لمجالات المخاطر الاستثمارية بغرض استكشاف الصعوبات التي تكمن وراء تنفيذ المشروع ومدى القدرة على تجاوزها أو تخفيضها ولبيان البدائل المتاحة وإعطاء تقديرات تقريبية واستنتاجات منطقية بشأن المعدلات المتوقعة للمخاطر مقابل المعدلات المتوقعة للعوائد، إذا كانت دراسات الجدوى المبدئية للمشروع إيجابية وتسمح بالفعل بالانتقال إلى دراسات الجدوى

التفصيلية للمشروع، يقول (نوري موسى، عزمي سلام، 2009، حسن السيسي، 2003) يشرع خبراء دراسات الجدوى المتخصصين في كل جانب من الجوانب البيئية والقانونية والتسويقية والمالية والاجتماعية والفنية بالبحث والتحليل وإجراء التقديرات والتوقعات لتلك الجوانب، وعلى أساس نتائج هذه الدراسة يتم اتخاذ القرار بتنفيذ المشروع.

والمتأمل في الأنواع المختلفة لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع يرى أن هناك علاقات داخلية متبادلة فيما بينها، ويمكن استنباط تلك العلاقات الداخلية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): العلاقات الداخلية المتبادلة لدراسات الجدوى الاقتصادية.

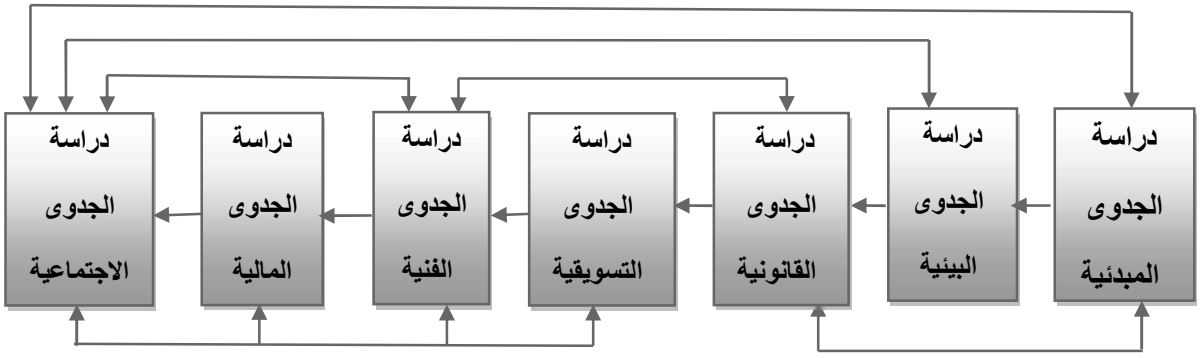

المصدر: نوري موسى، عزمي سلام، 2009، ص42.

على هذا الأساس، يقول (حسين الوادي وآخرون، 2010) أن كلا من دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية، ما هي إلا دراسات متكاملة متتالية وليست معوضة، أي لا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة لكي تكون بديلا عن الدراسة الأخرى، وأنها كلها تهدف للوصول إلى قرار استثماري ناجح، يضمن مستوى معينا من الأمان وتساعد في تخفيف درجة المخاطرة، كما تهدف إلى اختيار فرصة استثمارية مناسبة من بين عدة فرص مقترحة واستنادا إلى أسس علمية.

حظي موضوع دراسة الجدوى باهتمام متزايد لما له من أهمية في اتخاذ القرار حول تنفيذ فكرة المشروع أو التخلي عنه إذا كان غير مجد، فقد أجريت عدة بحوث حول دراسة الجدوى الاقتصادية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الدراسة التي قام بها محمد قويدري (1997) بعنوان: "أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية"، هدفت هذه الدراسة إلى تأصيل الجوانب النظرية لتقييم المشروعات الاستثمارية (وخاصة في الدول النامية) بغية استخلاص المنهج الذي يتلاءم و ظروف الدول النامية وكذلك تأصيل الجانب المنهجي والتحليل التطبيقي لإطار عملية تقييم المشروعات، حيث استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي كأداة للإلمام بجوانب الموضوع، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة لاختبار جملة من المعايير النظرية على مؤسسة لإنتاج الملابس بمدينة الأغواط، كما اعتمد الباحث في الدراسة التسويقية على عينة لأربعين (40) محلا لبيع الألبسة بالتجزئة، وخمسة (5) محلات للبيع

بالجملة ونصف الجملة، حيث بينت نتائج الدراسة أن التكاليف الاستثمارية تسترد خلال مدة قدرها ست (6) سنوات وشهرين (2)، كما أنها تحقق صافي قيمة حالية قدرها 3828(10)^{3} دج، ومعدل عائد داخلي قدره 27,8%. أما الدراسة التي قام بها بن حسام حكيم (2006) تحت عنوان:" دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية" وكان هدفه من هذا البحث توضيح الإطار النظري لعملية دراسة جدوى المشروعات، وعملية تقييمها، إضافة إلى تزويد المستثمرين بآليات الدراسة ومستلزماتها من معلومات وبيانات مساعدة في الدراسة، وقد استعمل الباحث المنهج التحليلي الوصفي للموضوع بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة بدراسة حالة لمؤسسة G.M.D LABELLE لصناعة الفرينة والسميد، كما اعتمد الباحث في الدراسة التسويقية على عينات تضم محلات لبيع المواد الغذائية العامة بالتجزئة وبالجملة، بالإضافة إلى محلات بيع الحلويات والمخبزات. أظهرت النتائج أن التكاليف الاستثمارية تسترد خلال خمس (5) سنوات وثمانية (8) أشهر واثنين وعشرين (22) يوما، وأن معدل العائد المحاسبي المحقق هو 17,45% وهو أكبر من المخطط له من قبل المشروع والمقدر بـ:15%. كما تناولت دراسة زحوفي نور الدين (2014)، بعنوان:" فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية" دراسة حالة إنشاء سوق الجملة للخضر والفواكه بعين الدفلى، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المناسب لعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث، مع الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير العلاقات واستخلاص النتائج منها هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فاعتمد المنهج التحليلي للتعليق على النتائج وتحليلها وتفسيرها بغرض التعمق والتفصيل في الدراسة على أرض الواقع وإسقاط نتائج البحث النظري عليها، وكان هدفها إبراز أهمية إعداد دراسة الجدوى وتوضيح منافعها كدليل لاتخاذ القرار الاستثماري السليم بالإضافة إلى توضيح الأسس المتبعة في دراسة الجدوى الاقتصادية ومتطلبات القيام بها وتحديد المعايير المستخدمة في المفاضلة وتقييم المشاريع الاستثمارية والتقليل من مخاطرها، وتوصل الباحث إلى أن اتخاذ القرار الاستثماري السليم يعتمد على مدى دقة وموضوعية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية، وأن دراسة الجدوى الاقتصادية تنقسم إلى ثلاث مراحل أساسية دراسة مبدئية ودراسة تفصيلية وإعادة تدقيق الدراسة وهي تختلف من مشروع لآخر، وتناول الموضوع فتحي خن (2013) بعنوان:"أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية"، مع دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع بسكرة، معتمدا على المنهجين التحليلي والوصفي، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية دراسة الجدوى المالية فيما يخص عملية اتخاذ قرار تمويل المشاريع الاستثمارية، وإبراز مختلف الطرق والمعايير التي من خلالها تتم عملية تقييم المشاريع الاستثمارية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها الغياب الشبه كامل لدراسات الجدوى التسويقية والفنية في عملية تقييم المشروعات الاستثمارية والتركيز الكبير على الجانب المالي في التقييم واقتصار دراسة الجدوى المالية

للمشروع على تقدير مختلف التكاليف الاستثمارية اللازمة للمشروع وتقدير التدفقات النقدية الناجمة عن استغلال المشروع خلال عمره الاقتصادي والاعتماد على طريقة صافي القيمة الحالية من أجل تقييم ربحية المشروع، دون اللجوء إلى مختلف المعايير الأخرى في التقييم.

7.1.حدود الدراسة:

- الحدود الجغرافية: تركزت هذه الدراسة في مؤسسات الدعم والمرافقة لولاية ميلة .
- الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة لآراء وإجابات المهنيين والمتمثلين في العمال والإطارات العاملين في مؤسسات الدعم والمرافقة لولاية ميلة.
- الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلا الفترة من 24 فيفري إلى 30 أفريل 2016.

8.1.الخطوط العريضة للبحث:

تتكون هذه الدراسة من خمسة أجزاء، تناولت في الجزء الأول فصلا تمهيديا فيه مقدمة الدراسة، أما الجزء الثاني فقمنا فيه بتقديم المراجعة النظرية حيث تطرقنا إلى مختلف المفاهيم النظرية القاعدية حول موضوع دراسة الجدوى من خلال إعطاء مفاهيم واضحة حول التنمية الاقتصادية، دراسة الجدوى الاقتصادية، أهميتها وأهدافها، خصائصها وأهم تصنيفاتها والعلاقة بين دراسة الجدوى الاقتصادية والتنمية الاقتصادية، المشاريع الاستثمارية، أنواعها ودورة حياة المشروع، معايير الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية من دراسة الجدوى المبدئية إلى اتخاذ القرار النهائي بقبول فكرة المشروع أو رفضها، مؤسسات الدعم والمرافقة، بعدها عالجنا المنهجية العلمية المستخدمة في الجزء الثالث حيث قدمنا المنهج المتبع وشرحنا الطرق التي حصلنا بها على البيانات، أما الجزء الرابع فقد تم تخصيصه لتحليل البيانات المحصلة من مؤسسات الدعم والمرافقة، في الجزء الخامس قدمنا مجموعة من النتائج والتوصيات حول دراسة الجدوى التي تقوم بها مؤسسات الدعم والمرافقة لولاية ميلة.

الشكل رقم (03): الخطوط العريضة للبحث

1 المقدمة: تتمحور حول مضمون البحث أين تم طرح أسئلة الدراسة، وبعض البحوث السابقة.

2 المراجعة النظرية: تضمنت مفاهيم حول دراسة الجدوى الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية ومعايير الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع.

3 المنهجية: اعتمدنا فيها على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة عن طريق المقابلة.

4 التحليل: المقارنة بين التصورات النموذجية لدراسة الجدوى وتلك المطبقة في مؤسسات الدعم والمرافقة.

5 خاتمة البحث: قدمنا فيها مجموعة من النتائج والتوصيات للجهات الوصية والمعنية

المصدر: من إعداد الطالبة

2. المراجعة النظرية:

سنتطرق في هذا الجزء من بحثنا إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية ومختلف المصطلحات لتشكيل قاعدة نظرية حول الموضوع.

1.2. مفاهيم حول الجدوى الاقتصادية:

تعتمد الدراسة في هذا الفصل على جملة من المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من تعريف التنمية الاقتصادية ونظرياتها وأهدافها، ثم دراسة الجدوى الاقتصادية، أهميتها وأهدافها، بالإضافة إلى خصائصها وأهم تصنيفاتها وانتهاء بالعلاقة بين دراسة الجدوى الاقتصادية والتنمية الاقتصادية وهو ما نتناوله فيما يلي.

1.1.2. ماهية التنمية الاقتصادية:

تشكل التنمية هدفا من أهداف السياسات الاقتصادية في كل دول العالم، حيث أن للمشاريع الاقتصادية شوط كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبما أن دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع شرط أساسي لا بد منه للتأكد من صلاحية المشروع ونجاعته قبل الشروع في إنجازه، فإن لدراسة الجدوى الاقتصادية علاقة وطيدة بالتنمية الاقتصادية.

أولا. تعريف التنمية الاقتصادية:

تعددت التعاريف حول هذا المصطلح نذكر أهمها فيما يلي:

فحسب (بن نذير، بلعيش، 2015، 198) تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي من خلالها يزيد الدخل الحقيقي للفرد على امتداد فترة طويلة من الزمن، وهي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير في هيكل الإنتاج، ذلك من أجل زيادة كفاءة الاقتصاد وإنماءه ورفع السياسات الاقتصادية غير الناجعة والسماح للدول النامية أن تثبت نفسها، من الطبيعي أن محددات الاقتصاد تكون بالتنمية، والتنمية تتحدد بالنمو الاقتصادي والتطور التقني، وهذا راجع إلى بيئة المجتمعات (دلعي، شنيني، 2011، 552)، يتوقف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام المولد للدخل وفرص العمل بالبلدان النامية حسب (مولاي لخضر، بونوة، 2010) على مدى قدرتها على إنشاء وتنمية القطاعين الخاص والعام على حد سواء بالمستوى الذي يمكن من خلق فرص عمل جيدة ومستوى أفضل للدخل.

بينما يعرفها (كوزنت، 2011) بأنها "ذلك التطور المقصود به إحداث تحول اجتماعي في صورة المساواة أمام الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبالة البلاد الأخرى التي تتمتع أيضا بمستوى من الرفاهية المادية الأكثر ارتفاعا".

فالأمم المتحدة تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "العملية الموسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه (محمد بن قانة، 2012).

وقد أشار (عبد الله القهيوي، محمود الوادي، 2012، ص70) في دراسته حسب البنك الدولي إلى أن مفهوم التنمية يجب أن يبنى على العلانية والشفافية والمشاركة وأن تكون أهداف التنمية نابعة من الدولة ذاتها لا من الهيئات المانحة للمعونات مما يؤدي إلى تحقيق التنمية.

وبالنسبة لـ (مقاوسي، جمعوني، 2010) يوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع. ويضيف (ساطوري، 2013 ص96) أنه يعني كذلك النهوض الشامل للمجتمع، وذلك من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد وحرية الاقتصاد.

حاول الباحثين وضع تعريف شامل للتنمية الاقتصادية وظفه (خميس، 2011، ص1) في دراسته وقدمه في عناصر منها:

- تعبر عن زيادة حجم الإنتاج الوطني.
- تعبر عن عملية ذاتية قبل كل شيء مقوماتها موجودة في داخل الكيان ذاته.
- ليست ذات طريقة واحدة أو في اتجاه واحد وإنما ذات شمولية للكيان كله.
- تعمل على إزالة كل المعوقات المالية والتقنية والبشرية والمهنية التي تحقق لنا الأمن بكل معانيه ومنه إخفاء الفجوة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة.

ثانيا. نظريات التنمية الاقتصادية:

لقد تباين العلماء في تقسيمهم لنظريات التنمية الاقتصادية يكن إيجازها فيما يلي:

✓ **النظرية الكلاسيكية:**

يمثل هذه النظرية "آرثر لويس" Arthur lewis حيث أن اهتمامه منصب تماما على نمو الانتاج بالنسبة للفرد في المجتمع لا على التوزيع، ويتضح من ذلك أنه يتكلم عن التنمية على أنها مرادف للنمو، وتعتمد اعتمادا كليا على الإنتاج من خلال آلية الأسعار، فالإنسان هنا يفترض أن يكون عقلانيا، ومن خلال رد فعله على تغير الأسعار يحاول أن يصل إلى الإشباع، وبالرغم من أن هذه الحقيقة ليست صحيحة دائما فان "لويس" لم ينزعج بل يرى أنه مع الوقت سيتعلم الفرد كيف يتعامل مع الأسعار كجزء من ثقافته كما يتعلم أي جزء آخر (حلاوة، صالح، 2010).

✓ **نظرية الدفعة القوية:**

تتمثل فكرة هذه النظرية حسب (مقاوسي، جمعوني، 2010) في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي. يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية، الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم عرض الادخار للتجزئة ويعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، انطلق وردان من فرضية أساسها التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا، وتبدأ عملية التصنيع من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي، على نطاق واسع مما يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل القومي، لأن الإنتاج بأحجام كبيرة من شأنه أن يستثمر رأس المال بكفاءة أكثر.

✓ **نظرية مراحل النمو:**

يعود الفضل في تأسيس هذه النظرية حسب (محمد بن قانة، 2012) للمؤرخ الاقتصادي البريطاني "روستو rostow"، حيث ظهرت خلال فترة الخمسينات، وقد بنى روستو نظريته اعتمادا على التجربة الاقتصادية الأمريكية والبريطانية، وجاء في دراسة لـ (القريشي،2007) أن روستو ادعى في أطروحته أنه يمكن منطقيا وعمليا، تشخيص مراحل معينة للتنمية، وتصنيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل. ويميز روستو حسب نظريته بين خمسة مراحل وضحها (حلاوة، صالح، 2010) في بحثه وهي:

1) مرحلة المجتمع التقليدي: وهنا يكون غالبية السكان مزارعون، والسلطة في أيدي الاقطاع، كما تتميز هذه المرحلة بالظروف الطبيعية الغير واضحة، والإنتاج المنخفض.
2) مرحلة ما قبل الانطلاق ويسميها البعض مرحلة التهيؤ للانطلاق: تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات كبيرة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة وظهور أفكار واتجاهات متعددة وجديدة تصاحب التغيرات الاقتصادية.
3) مرحلة الانطلاق: تركز هذه المرحلة للقضاء على معوقات النمو الاقتصادي وإحداث تغيرات جذرية في أدوات الإنتاج (الثورة الصناعية).
4) مرحلة النضوج: تظهر هذه المرحلة الزيادة في الإنتاج والاستثمار وتعزيز القطاع الصناعي (النمو الكبير).
5) مرحلة الاستهلاك الوفير: يرتفع في هذه المرحلة متوسط دخول الأفراد وتزيد معدلات الاستهلاك، وتظهر الرفاهية في المجتمع (اقتصاد الرفاه).

✓ **نظرية التبعية:**

تعتبر هذه النظرية حسب (ساطوري، 2013) كامتداد للفكر الكلاسيكي الجديد (النيوكلاسيكية) وتنظر هذه النظريات والنماذج إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة الجمود في النواحي السياسية والمؤسساتية والاقتصادية محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقة الهيمنة مع بلدان المركز (البلدان المتطورة)، وتفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية، حيث تعتبر هذه النماذج تشاؤمية مقارنة بنماذج التغير الهيكلي وترى الدول المتخلفة أنها محاصرة بمجموعة من العراقيل من طرف دول المركز، ومن خصائص هذه النماذج أنها جاءت لتبرز أهم المشاكل التي تصادف الدول المتخلفة أكثر من إبرازها لعوامل النمو والتنمية، حيث تؤكد هذه النظرية على الأسباب الخارجية للتخلف أكثر من الأسباب الداخلية لدى دول الأطراف، ويرجع وجود العالم المتخلف واستمرار تخلفه إلى التطور غير العادل في النظام الدولي، حيث أصبح هذا الأخير يخدم مصالح الدول الرأسمالية القوية ولا يخدم الدول الفقيرة، فيمكن القول أن هذه التبعية من شأنها أن تعرقل أي محاولة للتنمية، بل تجعلها عملية مستحيلة.

ثالثا. أهداف التنمية الاقتصادية:

يمكن إيجاز أهداف التنمية الاقتصادية من خلال دراسة (حمداني، 2009) كما يلي:

- إشباع الحاجات الأساسية: المأكل، الملبس، المسكن، العلاج والحماية من الأخطار المختلفة.
- رفع مستوى معيشة الأفراد بزيادة الدخول وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوى التعليم كما وكيفا بالارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية للمجتمع.
- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وليس في علاقتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل و المأساة الإنسانية.
- دمج وسائل البيئة الاقتصادية مع صنع القرار بحيث يتم تغيير الاتجاهات والأهداف والإجراءات المؤسساتية على كل المستويات المحلية والإقليمية بالقدر الذي يضمن بقاء الإنسان والطبيعة على حد سواء (خميس، 2011).

2.1.2. تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية:

تعددت التعاريف الخاصة بدراسة بالجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات خاصة عند الكتابات الأولى منها سواء في كتابات جون ماينرد كينز M.Kynes عندما تناول في الثلاثينات والأربعينات معدل العائد على الاستثمار وفكرة تكلفة رأس المال، والكفاية الحدية لرأس المال، ودين جول Dean Joël في عام 1951 عندما أصدر أول كتاب لمعالجة مشاكل المشروعات الاستثمارية (عبد الحميد، 2003، ص23).

كما أشار (عبد الغنى أبو الفتوح، 1999، ص9) أن دراسة الجدوى تعد أحد فروع العلوم التجارية الحديثة والتي ترتبط بكل من علم الاقتصاد بفرعيه الخاص والعام وعلم الإدارة بمختلف تخصصاته والمحاسبة خاصة المحاسبة الإدارية والتكاليف.

ويمكن إلقاء الضوء على مفهوم دراسة الجدوى من خلال التعاريف التالية:

تطرق إليها أيضا (فارس الطيلوني، 2010، ص21) بأنها ما يعرف باللغة الإنجليزية feasibility study وهي عبارة عن تقييم مشروع جديد من بدايته قبل البدء منه وذلك من مبيعاته ومصاريفه ومخاطر المشروع وفترة سداد رأس المال المستثمر وكذلك العائد على الاستثمار.

كما عرفها (دياب، 2007، ص37، حسين الوادي، حسين محمد سمحان، محمد خريس، 2010) على أنها الدراسة العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية (قانونية أو تسويقية أو مالية) أو دراسات فنية وتفصيلية، وهذه الدراسات تمثل إحدى

مراحل تقييم المشروعات، والتي على أساسها يتم اتخاذ أو تبني القرارات الاستثمارية المناسبة، إما بالتخلي عن المشروع المقترح أو العمل على تنفيذه إذا كان يتلاءم مع الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها.

أما من وجهة نظر (معهد الدراسات المصرفية، 2013) فهي مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة يتم إجراؤها لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من عدة جوانب قانونية، تسويقية إنتاجية، مالية، اقتصادية، اجتماعية لتحقيق أهداف محددة والتي تحدد في النهاية القرار الاستثماري الخاص بإقامة المشروع من عدمه.

دراسة الجدوى هي أداة لتحويل فكرة المشروع الأولية إلى فرضية محددة للتدخل من خلال تحديد الهوية، المواصفات والمقارنة بين بديلين أو أكثر، الموجهة لتحقيق أو الوصول إلى الأهداف المحددة عبر إنتاج مجموعة من المعلومات مساعدة للهيئة العامة لاتخاذ القرار النهائي (John ,p :25).

من خلال دراسة كل من (John، Moza,2009) يمكن إيجاز النقاط والخطوات التي يتطلبها إعداد دراسة الجدوى كما يلي:

- تحديد أهداف صاحب المشروع وشخصيته.
- دراسة السوق، الدراسة الاقتصادية.
- الدراسة الفنية والتنفيذية للمشروع.
- الدراسة المالية للمشروع.
- القرار النهائي أو النتائج والتوصيات الخاصة بالمشروع.

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن دراسة الجدوى الاقتصادية هي تلك المجوعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري أو مجموعة من المشاريع الاستثمارية من عدة جوانب: سوقية، فنية، مالية، تمويلية، اقتصادية.....إلخ، وذلك تمهيدا لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة بالإضافة إلى عدد آخر من الأهداف (تمجغدين، 2010، ص206). وبالتالي فإن دراسة الجدوى الاقتصادية خطوة لابد من القيام بها قبل الشروع في تنفيذ أي مشروع استثماري والتأكد من نجاعة المشروع قبل تنفيذه لتجنب فشل أي مشروع.

للجدوى الاقتصادية اصطلاحات عديدة نذكر منها:

- تقييم المشروع Project Evaluation.
- تقييم الاستثمار Investment Appraisal.
- اقتصاديات المشروعProject Economies .

3.1.2.أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية وأهدافها:

أولا. أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية:

تكتسب دراسة الجدوى قدرا كبيرا من الأهمية حيث تطرق العديد من الباحثين لهذه النقطة في دراساتهم ومن خلال دراسات كل من (حسن السيسي، 2003، حسن طاهر بدر، عبد التواب علي، عبد المؤمن السيد عشمة، ربيع مرزوق إمام، (د س)) يمكن إيجاز أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في النقاط التالية:

- المساعدة في الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية، ولهذا فإن دراسات الجدوى لها أهمية قصوى في الدول النامية حيث الموارد النامية حيث الموارد محدودة مما يتطلب تحديد أولويات للمشروعات المختلفة التي تفيد الاقتصاد القومي.
- توضح دراسة الجدوى الاقتصادية العوائد المتوقعة مقارنة بالتكاليف المتوقعة من الاستثمار طوال العمر الافتراضي للمشروع.
- وسيلة عملية وعلمية تساعد متخذ القرار على تصويب وتعديل خطط الإنتاج والتشغيل بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة والطارئة.
- وسواء كان هذا المشروع قائم بالفعل أو مجرد فكرة مطروحة فأهمية هذه الدراسة تتمثل في سعيها إلى إقامة الدليل العلمي وبأسلوب كمي على مدى جودة أو صلاحية المشروع المقترح إقامته أو القرار المطلوب اتخاذه بإنفاق استثماري لشراء آلة أو إنشاء خط إنتاجي جديد لمشروع قائم.

كما أن لدراسة الجدوى الاقتصادية أهمية بالنسبة لعدة أطراف يمكن توضيحها من خلال دراسات كل من (تمجغدين، 2010، عبد الرحيم زردق، سعيد بسيونى، 2011، عبد الغني أبو الفتوح، 1999، زحوفي، 2014) كما يلي:

✓ بالنسبة للمستثمر الفرد:

تعتبر دراسة الجدوى أداة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد حيث تساعد على الوصول إلى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة أحسن استخدام ممكن، كما أنها تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر و ضياع الموارد خاصة في المشروعات الكبيرة التي يرصد لها موارد ضخمة، وهي بذلك تمثل مرشدا للمستثمر على ضوء ما تحمله من نتائج معلومات خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المشروع يمكن الرجوع إليها في مختلف مراحل التنفيذ، كما تساهم أيضا في تحديد الهيكل الأمثل لتمويل

الشروع والذي ينتج عنه مفهوم في غاية الأهمية وهو تكلفة رأس المال ويعتبر إحدى الأسس التي يقوم عليها صناعة القرار الاستثماري والتمويلي، والذي حاز على اهتمام كبير من الباحثين في مجال الإدارة المالية.

- ✓ بالنسبة للمشروع (للمؤسسة):

تعتبر دراسة الجدوى الأساس في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة المشروع كشراء الأراضي، إقامة المباني، توريد الآلات والمعدات، وكل ما يلزم من دراسات وإجراءات وعقود وقرارات تنفيذية، كما تساهم كذلك في إظهار مدى قدرة المشروع على تحقيق الأهداف التي يقوم من أجلها، بحيث أن إقامة المشروع ليس هدفا في حد ذاته، وإنما وسيلة للحصول على منافع مادية معينة للمؤسسة.

- ✓ بالنسبة للمجتمع:

تهدف الدول النامية بوجه خاص إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية التي تتطلب زيادة وتطوير إنتاجها الصناعي وينتظر قيامها باستثمارات جديدة لذلك تحتاج الدول عامة والدول النامية خاصة دراسات جدوى لتحليل مختلف جوانب تلك الاستثمارات وتخصيص الموارد المحدودة لديها أفضل تخصيص ممكن.

- ✓ بالنسبة للبنك:

تساعد دراسة الجدوى البنك للتعرف على ظروف وأحوال البيئة التي يعمل فيها المشروع من خلال المعلومات المتاحة ومراحل نمو تلك البيئة والتفاعل معها، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك أوجه تشابه كثيرة بين أساليب التحليل الائتماني التي يقوم بها البنك لغرض منح الائتمان المصرفي وأساليب التحليل في دراسات الجدوى الاقتصادية، والتي تتقاطع كلاهما في الوصول إلى قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة، لهذا فالبنك لا يكتفي بالنظر إلى المعلومات التاريخية حول نشاط العميل ولكن يلجأ إلى استخدام أساليب التحليل التي تهتم بالمستقبل مثل الموازنات التقديرية وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وبذلك تفيد دراسة الجدوى في تحجيم المخاطر عند اتخاذ قرار الإقراض في المستقبل ترفع من درجة التأكد وإمكانية استرداد القرض في مواعيده (زحوفي، 2014).

ثانيا. أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية:

تطرق العديد من العلماء لأهداف دراسة الجدوى الاقتصادية فمن خلال دراسات (اسطيفان كجة جي، 2008، تمجغدين، 2010، John) يمكننا إيجازها في النقاط التالية:

- تحديد مدى قدرة المشروع على تحقيق الأهداف المطلوبة منه من النواحي الفنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك ضمن المؤشرات العامة لمتطلبات المجتمع والسياسات الاقتصادية للدولة.
- تمكين المستثمر أو الاستشاري الاقتصادي من تحديد أفضل الخيارات الاستثمارية الممكنة بين الطلبات المتنافسة على الموارد المادية والبشرية والمالية المتاحة إتاحة الفرصة لاختيار المشروعات التي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة، العجز في ميزان المدفوعات، عدم عدالة توزيع الدخل، ويتم هذا من خلال إدخال بعض الاعتبارات الاجتماعية في عملية التقييم.
- الحصول على ترخيص بإقامة المشروع من الجهات الحكومية المختصة، فصاحب المشروع يتعين عليه تقديم دراسة الجدوى إلى الجهات الحكومية المختصة والتي بدورها تقوم بتعديلات على هذه الدراسة لتختبر مستوى الربحية القومية أو الاجتماعية للمشروع.
- مساعدة السلطات العامة في زيادة الفعالية في استخدام الموارد المالية من أجل خدمة المجتمع.

4.1.2 خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية وأهم تصنيفاتها:

أولا. خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية:

اعتمدنا في تحديد خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية على كل من (فوزى ملوخية، 2009، أوسرير بن حاج، مغراوة، (2009)، تمجغدين، 2010) أوجزناها في النقاط التالية:

- أنها مرحلة متكاملة من الدراسات المتخصصة تتسلسل في شكل مراحل متتالية ومتتابعة وفي كل مرحلة يتم دراسة جانب أو مجال معين وبالتالي يتم التركيز على عناصر أو عوامل محددة في كل مرحلة تختلف عن الأخرى.
- تختلف نوعية الخبرات المطلوبة للدراسة من مرحلة إلى أخرى فكل مرحلة تحتاج إلى نوع معين من الخبرات الفنية.
- إن المشروع الاستثماري لا يعدو أن يكون توليفة متناسقة من الموارد الاقتصادية يتم القيام بها لتحقيق منافع المجتمع، وهذا ما تحاول دراسات الجدوى القيام به من خلال اكتشاف

الفرص الاستثمارية الجديرة بالدراسة والتعرف على مدى جدواها لتطبيق معايير الاستثمار التي تهم المستثمر الخاص والاقتصاد القومي، وبذلك تعد دراسة الجدوى نموذج محاكاة للمشروع يتم تصوره قبل البدء في تنفيذه لضمان الحفاظ على الموارد النادرة من الضياع، وما يزيد من الأمر صعوبة هو وجود متغيرات داخلية وخارجية مختلفة تتحكم في السلوك الاستثماري للمؤسسات، ومن ثم وجوب البحث عن طرق التقييم المناسبة للوصول إلى اتخاذ القرارات السليمة وهذا ما تقدمه دراسات الجدوى بوصفها كمنهجية علمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة.

ثانيا. تصنيفات دراسة الجدوى:

تتعدد تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية وفقا لاختلاف طبيعة المعيار الذي يتم من خلاله النظر إلى دراسة الجدوى ووفقا لاختلاف وجهات نظر الباحثين.

يمكن توضيح هذه التصنيفات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تصنيفات دراسة الجدوى الاقتصادية.

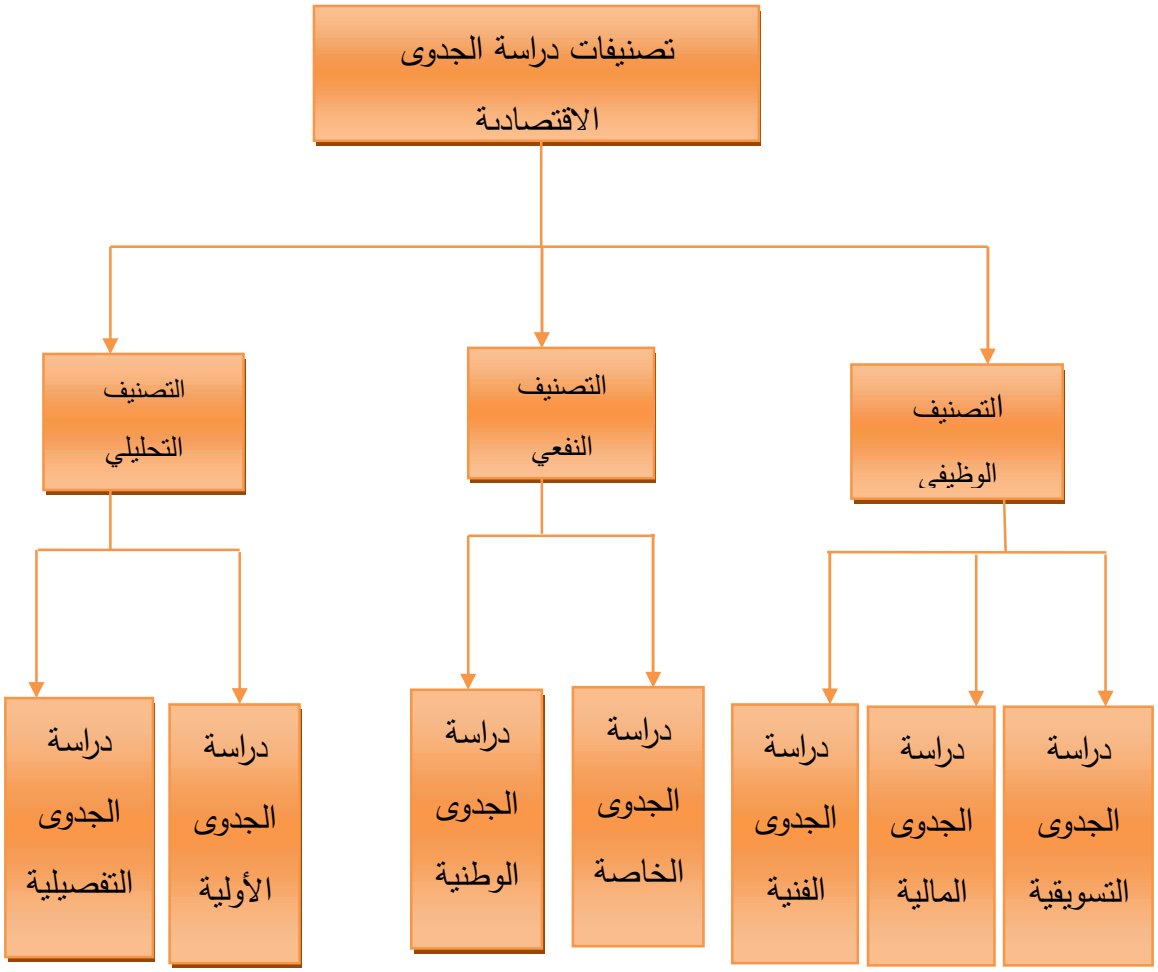

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (أوسرير و آخرون، (2009)، ص332).

دراسة الجدوى التسويقية: دراسة الجوانب التسويقية للمشروع ودراسة السوق.
دراسة الجدوى المالية: دراسة الجوانب التمويلية للمشروع وما تحتويه من مصادر تمويل المشروع.
دراسة الجدوى الفنية: دراسة الجوانب الفنية للمشروع.
دراسة الجدوى الخاصة: يتم إعدادها من وجهة نظر المستثمر الخاص والتي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.
دراسة الجدوى الوطنية: يتم إعدادها من وجهة نظر المجتمع ككل والتي تهدف إلى تحقيق أقصى حجم من الرفاهية الاقتصادية.
دراسة الجدوى الأولية (التمهيدية).
دراسة الجدوى التفصيلية.

5.1.2. العلاقة بين دراسة الجدوى الاقتصادية والتنمية الاقتصادية:

توجد علاقة قوية بين معدلات التنمية الاقتصادية في دولة ما ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات (محمد خليل عطية، 2008)، حيث أن معدل التنمية المحقق لا يحدده فقط حجم ونوعية الموارد الاقتصادية المتاحة، بل أيضا على درجة تحقيق التخصيص الكفء لهذه الموارد. والهدف النهائي من إجراء دراسات الجدوى هو ضمان الوصول إلى قرارات استثمارية رشيدة وتحقيق التخصيص الكفء للموارد من خلال السعي لتحقيق الهدف المسطر، ويوافقه الرأي (عبد الرحيم زردق، سعيد بسيونى، 2011) في أن أهمية دراسة الجدوى المشروعات ومدى ارتباطها بتحقيق المعدلات الأمثل للتنمية الاقتصادية تكمن في كيفية تخصيص القدر المتاح من الموارد بما يتحقق مع مبادئ الكفاءة الاقتصادية. ويوضح (عبد العزيز عثمان، (د س)) أن الهدف النهائي من دراسة جدوى المشروعات سواء من وجهة نظر الربحية التجارية أو من وجهة نظر الربحية القومية يكمن في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتاح من الموارد الاقتصادية ومن ثم الوصول إلى قرارات استثمارية رشيدة سواء على المستوى القومي أو على المستوى الجزئي.

2.2.المشاريع الاستثمارية:

تناول هذا الجزء المفاهيم النظرية حول المشاريع الاستثمارية من تعريف، أهداف المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى أنواع المشاريع الاستثمارية والمراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري.

1.2.2.تعريف المشروع الاستثماري:

يعرف محمود العجلوني، سامي الحلاق (2013)، المشروع الاستثماري أنه عبارة "عن فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية بطريقة معينة، ولفترة معينة، للوصول إلى هدف معين أو عدة أهداف، على أن تزيد ايرادات المشروع على تكاليف إنشاءه وتشغيله" (ص33).

وفي تعريف آخر لـ (وليم أندراوس، 2006، ص8) اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة أو إعادة تأهيل أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا.

كما عرفه (المعهد الأمريكي للمقاييس القومية، 2004، ص5) على أنه مجهود مؤقت يتم القيام به لإنشاء خدمة أو منتج أو نتيجة فريدة.

ورد في دراسة (عبد السلام شاكر، (د س)) تعريف دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية (اليونيدو) للمشروع الاستثماري الذي يعرفه على أنه اقتراح خاص باستثمار، يهدف إلى إنشاء أو توسيع و/أو تطوير بعض التسهيلات، بهدف زيادة إنتاج السلع و/أو الخدمات في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة.

2.2.2. أهداف المشاريع الاستثمارية:

حصر (أوسرير، بن حاج، مغراوة، (2009)) أهداف المشاريع الاستثمارية في النقاط التالية:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية، وزيادة الدخل الوطني.
- تطوير أساليب الإنتاج المحلية.
- تحقيق التنمية الاجتماعية لمواكبة التطورات المختلفة في مجالات الحياة.
- ترسيخ مبادئ العمل الجماعي باعتبار المشروع مجهود جماعي بين مختلف العاملين في الداخل وتحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتوفير حاجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.
- توفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة.

بينما قسم (محمود العجلوني، سامي الحلاق، 2013) أهداف المشروع الاستثماري إلى أربعة مجموعات نوجزها فيما يلي:

- مجموعة الأهداف السياسية:
  - إيجاد قاعدة اقتصادية تعمق الاستقلال الوطني اقتصاديا.
  - زيادة القدرات الأمنية.
- مجموعة الأهداف الاقتصادية:
  - تعظيم الربح.
  - زيادة الإنتاج السلعي والخدمي.
- مجموع الأهداف الاجتماعية:
  - تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد.
  - تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

- مجموعة الأهداف التكنولوجية:
  - المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي.
  - تطوير واستيعاب التكنولوجيا المستوردة لتصبح مناسبة للظروف المحلية.

3.2.2.أنواع المشاريع الاستثمارية:

هناك عدة تقسيمات للمشاريع الاستثمارية، حيث يختلف التقسيم من باحث لآخر كل من وجهة نظره، سنذكر أهمها فيما يلي:

صنفت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لجمهورية العراق (2008) المشاريع الاستثمارية إلى مجموعتين نوضحها باختصار في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): أنواع المشاريع الاستثمارية.

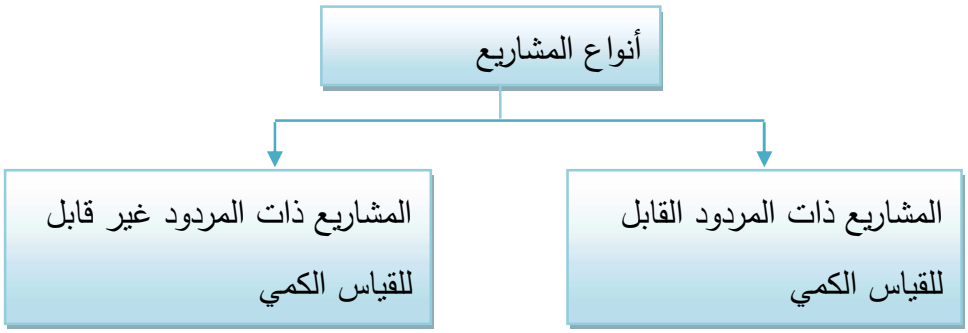

المصدر: من إعداد الطالبة.

بينما قسم (عبد الرحيم زردق، سعيد بسيونى، 2011) المشاريع الاستثمارية كما يلي:

الشكل رقم (06): أنواع المشاريع الاستثمارية.

المصدر: من إعداد الطالبة.

4.2.2.المراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري:

يمر المشروع الاستثماري بعدة مراحل متتابعة من البداية التي يكون فيها عبارة عن مجرد فكرة لدى المستثمر أو صاحب المشروع إلى أن يصبح مشروعا قائما بذاته سواء كان إنتاجيا(سلع) أو خدميا (خدمات) يوجه مخرجاته لمجموعة من المستهلكين (شقيري نوري، أسامة عزمي، 2009)، سؤال وجيه يطرح نفسه دائما، فقد يكون الحماس وراء فكرة معينة لبعض الوقت وسرعان ما ننصرف عنها لغيرها وكثير من الشباب يسأل: بأي مشروع صغير أبدأ؟ لذا فالإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى التعرف

على الكثير من المفاهيم، وجمع الكثير من البيانات والمعلومات ثم تحليل هذه البيانات قبل البدء في المشروع، لتسهيل الوصول إلى إجابة مقنعة عن هذا السؤال وحسب كاسب، كمال الدين (2007) سوف نجيب على مجموعة من الأسئلة نوضحها فيما يلي:

- هل أنت شخص مثابر، يتمتع بالصبر والتحمل؟
- هل تجيد مهارة التفاوض مع الآخرين؟
- هل لديك فكرة ولو مبسطة عن دراسات الجدوى؟
- هل لديك خبرة في المشروع الذي تود إقامته؟
- هل لديك معرفة بالجهات التي تتعامل معها؟
- هل تعرف جمهورك (الفئة المستهدفة لمشروعك)؟
- هل لديك مهارة إدارة المشروعات؟
- هل لديك معرفة بالسوق؟
- هل لديك معرفة بمصادر التمويل؟
- ما هي معلوماتك عن التعامل مع الضرائب، التأمينات؟

فإذا أجبنا بمصداقية على هذه التساؤلات، وكنا على قناعة بفكرة المشروع، فإنه يمكننا البدء فورا في دراسة المشروع.

كما ذكرنا سابقا أن المشروع يبدأ بفكرة، وينتهي إلى تنفيذ هذه الفكرة، وتعتبر المراحل التي يمر بها حلقات متصلة للوصول إلى الهدف النهائي المتمثل في تنفيذ المشروع، وهي أربعة مراحل:

- تحضير المشروع.
- دراسات الجدوى.
- تقييم المشروع.
- تنفيذ المشروع.

✓ **تحضير المشروع:(فكرة المشروع)**

تطرق كل من (حسين الوادي وآخرون، 2010، عبد الرزاق الموسوي، 2004، حسن السيسي، 2003) إلى هذه المرحلة على أنها المرحلة الأولية التي يكون فيها المشروع عبارة عن فكرة تحتمل التنفيذ، بل ومن المرجح أن تكون هناك عدة أفكار قابلة للدراسة ليتم اختيار أفضلها، وهي مناظرة لنضوج فكرة المشروع المتأتية من تحليل الحاجات أو من السوق من دراسة أنماط الاستهلاك والإنتاج أو من بيانات الصادرات المتعددة، وتشخيص الحالة التي تستوجبه أو المشاكل المسيطرة، إضافة إلى العوامل المحددة، وعلى ضوء ما نصل إليه من أفكار نستطيع استنباط بعض الحلول الممكنة، استنادا إلى بعض المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في تحديد الاختيار النهائي لمجموعة من الأفكار تطرق إليها العديد من الباحثين

في دراساتهم على غرار (كاسب، كمال الدين، 2007، اسطيفان كجة جي، 2008، حسن السيسي 2003) يمكننا إيجازها في النقاط التالية:

- تحديد أهداف إقامة المشروع:

. المشروعات الخاصة: تحقيق أقصى ربح ممكن، (الربح = المبيعات – التكاليف).

. المشروعات العامة: النفع العام.

- تشخيص فرصة الاستثمار.
- تحديد حجم ونوعية منتجاته.
- الوقوف على مدى توفر المستلزمات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ المشروع وتشغيله.
- تحديد البيئة الجغرافية واختيار الموقع المناسب له.
- تخمين حجم الاستثمارات المطلوبة وتحديد مصادر تمويلها.
- مدى توافق رأس المال المطلوب للمشروع المقترح مع الإمكانيات المالية للمستثمر وعليه يتم استبعاد المشاريع التي تفوق الإمكانيات المالية للمستثمر.
- هل المشروعات المقترحة تدخل ضمن المشروعات المسموح بها من قبل الدولة.
- محاولة الاستفادة من قوانين الاستثمار كالإعفاءات الجمركية أو الإعفاء من الضرائب.

✓ **دراسات الجدوى:**

تتناول هذه المرحلة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع بمراحلها المختلفة، والتي تستهدف معرفة ما إذا كانت الخيارات الفنية والاقتصادية ذات جدوى، وبالمقابل فإن هذه الدراسات يجب أن تعرض حلولا ملائمة، أو توصي بإلغاء المشروع (عبد الرزاق الموسوي، 2004) وسنتطرق لاحقا إلى هذه المراحل بشيء من التفصيل.

✓ **تقييم المشروع:**

بعد الانتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية نصل إلى مرحلة التقييم والمفاضلة بين المشروعات المختلفة، وبين (القريشي، 2009) أنها دراسة تهدف إلى قياس كفاءة الاستثمار في ضوء أهداف ومعايير محددة مسبقا. ويضيف (صالح الحناوى، 2001) أنه لابد من اتخاذ القرار بقبول فكرة المشروع لتنفيذها أو التخلي عنها في هذه المرحلة، حيث أن هذا القرار يبنى على أساس نتائج الدراسة السابقة التي تزود متخذي القرار بالأساس اللازم لتقييم المشروع. وتتضمن هذه الدراسة حسب (القريشي، 2009) قياس الكفاءة الإنتاجية للمشروع لتبيان درجة نجاح المشروع في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وكذلك قياس الكفاءة الاقتصادية للمشروع والتي تعني قياس درجة مساهمة المشروع في تحقيق أهداف المجتمع يتولى هذه المرحلة عادة مكتب متخصص للتحقق من دراسة الجدوى.

✓ **تنفيذ المشروع:**

قام (اسطيفان كجة جي، 2008) بتصنيف هذه المرحلة إلى مجموعة من النشاطات داخل موقع المشروع وخارجه كما يلي:

- تهيئة الموقع والأعمال المؤقتة.
- تنفيذ الأبنية والأعمال الهندسية المدنية.
- تسلم المكائن والمعدات والأجهزة.
- نصب الأجهزة والمعدات.
- تنفيذ الأعمال التكميلية والخدمات العامة.
- توفير المواد الأولية والمستلزمات الأخرى للتشغيل.
- تدريب الكوادر التشغيلية.
- الفحص التجريبي وتسلم المشروع.

وسنوضح مختلف مراحل المشروع الاستثماري من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07): مراحل المشروع الاستثماري.

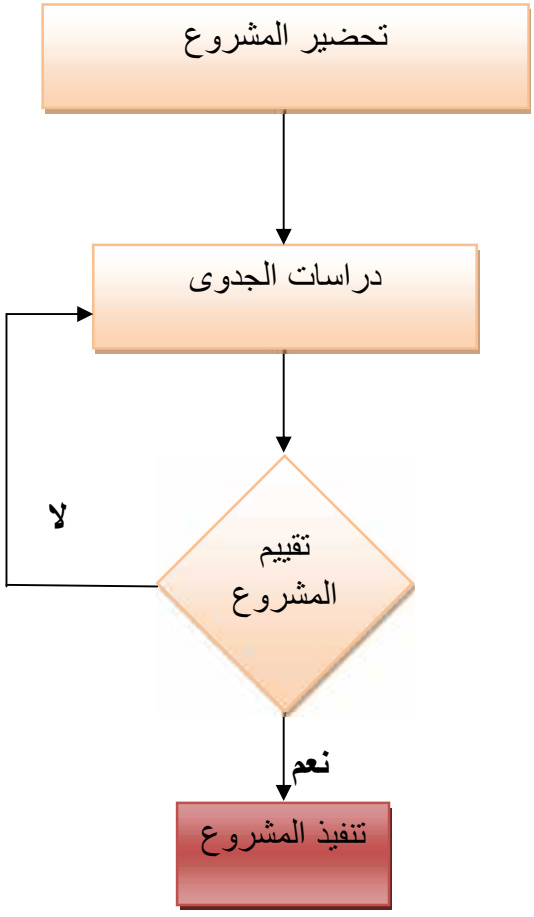

المصدر: من إعداد الطالبة.

تطرق (عبد الرزاق الموسوي، 2002) إلى نقطة مهمة إذ أن البعض من هذه المراحل غالبا ما تهمل في الحياة العملية، حيث أن التحديد أو التحضير كثيرا ما يتداخل مع الفكرة المبهمة للمشروع والجدوى وتصبح دراسة المشروع ودراسة التقييم تنحصر بقراءة ثانية للجدوى، إن ذلك ليس بالضرورة خطأ إذا كان مشروعا صغيرا وهذا يؤدي إلى الاقتصاد في تكاليف الدراسة والذي يعود بالنفع إلى حد ما في الدول النامية.

3.2. معايير الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية:

كما تطرقنا سابقا إلى تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية على أنها دراسة علمية وعملية تبحث في مدى صلاحية مشروع أو مجموعة من المشاريع الاستثمارية قبل الشروع في إنشائها من عدة جوانب التسويقية منها والفنية، المالية، الاقتصادية والتجارية، حيث تسعى دراسة الجدوى للإجابة على مجموعة من الأسئلة التي تفرض نفسها عند طرح فكرة المشروع تطرق إليها (المهدي، (د س)) في دراسته وتتمثل هذه الأسئلة في:

- هل يمكن إقامة المشروع من الناحية القانونية؟
- هل هناك مواقع مناسبة وممكنة لإقامة المشروع عليها؟
- هل توجد فجوة تسويقية كافية لاستيعاب منتجات المشروع؟
- هل يمكن لمنتجات المشروع أن تنافس المنتجات المماثلة أو البديلة؟
- هل يمكن تنفيذ المشروع من الناحية الفنية أو التكنولوجية؟
- هل تتوافر الأجهزة والآلات والمعدات وقطع الغيار اللازمة؟
- هل تتوافر الموارد المالية والخبرات والمهارات البشرية اللازمة لتنفيذ المشروع؟
- هل يوجد مصدر مستقر للمواد الخام والمستلزمات الإنتاجية؟
- هل يحقق المشروع عائد مقبول على الاستثمار من وجهة النظر الخاصة؟
- هل المشروع مربح من جهة النظر الاجتماعية والقومية؟
- هل توجد أية مشاكل أخرى تواجه المشروع حاليا أو مستقبلا؟

وحتى يمكن إخضاع المشروع للدراسة والتقييم يؤكد تمجغدين (2010) أنه لابد من توافر عدد من الشروط والتي تعد بمثابة متطلبات تركز أساسا على معرفة كل التفاصيل المتعلقة بالعناصر الضرورية لتنفيذ وتشغيل المشروع (الموارد)، ومدى توافرها وإمكانية الحصول عليها من الأسواق المحلية أو الأسواق الخارجية، إلى جانب ضرورة تحديد طبيعة وحجم السلع والخدمات التي سيقوم المشروع بإنتاجها وكذا تحديد منتجات الطاقة الإنتاجية لغرض معرفة مدى قدرة المشروع على تلبية الطلب المحلي والخارجي معا، والمعرفة الدقيقة والتفصيلية لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الإنتاجي، والتأكد من قابلية مستلزمات

المشروع (تكاليفه) للقياس والتقييم لأن الدراسة ستكون مستحيلة في حالة عدم القدرة على التعبير قيميا عن المتغيرات، والقدرة على قياس وتقييم مخرجات المشروع بوحدات نقدية.

بما أن نجاح أو فشل المشروع الاستثماري يتوقف على مدى سلامة القرار الاستثماري الذي تتخذه الجهة المسؤولة عن المشروع، وسلامة القرار المذكور تتوقف بدورها على مدى توفر البيانات والمعلومات الملائمة ودرجة دقتها وواقعية وشمولها لكافة جوانب المشروع، وعليه فمن المهم أن تستمد هذه البيانات من خلال الدراسات المستفيضة لجميع جوانب المشروع، وقد يرجع سبب فشل العديد من المشاريع حسب (القريشي، 2009) إلى عدم وجود دراسات الجدوى الاقتصادية أو إلى ضعف وعدم دقة وواقعية تلك الدراسات، الأمر الذي يفرض الاهتمام اللازم بتلك الدراسات والتحقق من دقة وواقعية التحليلات والمؤشرات والاستنتاجات.

وهذا ما تتناوله مختلف مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية والمتمثلة في:

- دراسة الجدوى المبدئية.
- دراسة الجدوى التفصيلية.

1.3.2. دراسة الجدوى المبدئية:

نظر الباحثين لدراسة الجدوى المبدئية من زوايا مختلفة كل حسب وجهة نظره ففي دراسة (عبد الغني أبو الفتوح، 1999، ص56) رأى أنها تنصرف إلى المرحلة الوسطى بين دراسة الفرص المتاحة ودراسات الجدوى التفصيلية، وهي لا تختلف عن دراسة الجدوى التفصيلية في هيكلها، ولكن في تفصيل المعلومات وعمق التحليل في الثانية عن الأولى لجوانب الفرص المتاحة، ويوافقه في الرأي (شقيري نوري، أسامة عزمي، 2009، ص39)، القائل أن الفرق بين المرحلتين يكمن في درجة التفصيل، والوقت المخصص والتكاليف، ففي دراسة الجدوى المبدئية يكون التفصيل أقل، والوقت أقصر، والتكاليف أقل.

عرف حسين الوادي و آخرون (2010) دراسة الجدوى المبدئية، على أنها عبارة عن "دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلا" (ص42).

من خلال الدراسات التي قام بها كل من (كاسب، كمال الدين، 2007، حسين الوادي وآخرون، 2010، صالح الحناوي، 2001) توصلنا إلى مجموعة من الأسئلة التي تسعى دراسة الجدوى المبدئية للإجابة عنها نذكرها فيما يلي:

- هل توجد عوائق قانونية أو اجتماعية أمام إقامة المشروع؟
- ما هي الكلفة الإجمالية للمشروع؟
- ما هو حجم العوائد المتوقعة؟
- ما هي المنتجات الممكن إنتاجها؟

- كم الحاجة للقوى العاملة وما هي أجورها؟
- ما هي المواقع البديلة للمشروع المقترح؟
- ما هو الوقت اللازم لتنفيذ المشروع؟
- هل تبرز احتمالات نجاح المشروع القيام بدراسة تفصيلية وما يرتبط بها من تكلفة وجهد؟
- ما هي الأمور التي تحتاج إلى اهتمام أكبر في دراسة الجدوى التفصيلية (تحليل السوق أم التحليل الفني، أم تكلفة الاستثمار..)؟
- ما هي الكلفة المقدرة للدراسة التفصيلية؟

المسائل التي تعالجها دراسة الجدوى المبدئية:

هناك اختلافات واضحة سواء بين الباحثين أو بين الهيئات الدولية حول المسائل التي يجب أن تتطرق إليها دراسة الجدوى المبدئية وبناءا على دراسات كل من (عبد الغني أبو الفتوح، 1999، كاسب كمال الدين، 2007، حسين الوادي وآخرون، 2010، معروف، 2010، وليم اندراوس، 2007) يمكننا توضيح هذه المسائل فيها يلي:

1. قدرة وطاقة السوق والمشروع:

- الطلب والسوق:
  - تقدير حجم الطاقة الإنتاجية للصناعة القائمة.
  - تقديرات تقريبية للحجم الحالي للطلب.
- تقدير المبيعات وعملية التسويق:
  - المنافسة المتوقعة للمشروع من المنتجين والموردين الحاليين.
  - ما مدى الحاجة إلى منتجات المشروع من خلال وصف عام للسوق لتقدير كل من:
    - الاستهلاك الحالي.
    - اتجاهات الأسعار.
    - أذواق المستهلكين.
    - الطلب على المنتجات المحلية.
    - الطلب على المنتجات المستوردة.
  - برنامج المبيعات.
  - تقدير مبدئي للأرباح الصافية المتوقعة للمشروع.
  - تقدير التكاليف السنوية لترويج وتسويق المنتج.
- برنامج الإنتاج المطلوب:
  - المنتجات الرئيسية.

- المنتجات الجانبية.
- المخلفات والعوادم.
- التكاليف السنوية للمشروع:
  - تكاليف ثابتة.
  - تكاليف متغيرة.
  - تكاليف التشغيل.
  - مع الأخذ بعين الاعتبار التغير الممكن في التكاليف والأسعار.

2. المدخلات من المواد الخام:

- المواد الخام.
- المواد نصف المصنعة.
- المواد المصنعة.
- الأجزاء والمكونات.
- المواد المساعدة.

3. موقع المشروع:

- اختيار الموقع.
- تحديد تكلفة الأرض.

4. هندسة المشروع:

- تحديد مبدئي لحجم المشروع.
- إستراتيجية المشروع ونطاقه.
- النواحي الهندسية (التكنولوجيا والآلات والمعدات):
  - ✓ أساليب الإنتاج التي يمكن اختيارها.
  - ✓ تقدير تقريبي لتكلفة التكنولوجيا.
  - ✓ التصميمات والرسوم التقريبية للمعدات المقترحة: معدات الإنتاج والخدمات، قطع الغيار والأدوات.
- أعمال الهندسة المدنية:
  - ✓ الخطط والتصميمات المبدئية لأعمال الهندسة المدنية:
    - إعداد وتطوير الموقع.
    - المباني والأعمال المدنية الخاصة.
    - الأعمال الخارجية.

5. دراسة أولية عن مدى جدوى المشروع فنيا وتنظيم النفقات العامة:

- التخطيط الأولي للتنظيم ويشمل:
  - ✓ الإنتاج.
  - ✓ المبيعات.
  - ✓ الإدارة.
- تقدير النفقات العامة:
  - ✓ نفقات المصنع.
  - ✓ النفقات الإدارية.
  - ✓ نفقات الإدارة والمالية.
- تحديد أساليب الإنتاج الممكن استخدامها.
- تحديد الخدمات الإنتاجية:
  - ✓ خدمات الخزن.
  - ✓ خدمات الصيانة.
  - ✓ خدمات التسويق.
  - ✓ تصميم المباني اللازمة.

6. الموارد البشرية والقوى العاملة:

- تقدير الاحتياجات من الموارد البشرية.
- تقدير التكلفة السنوية للعمالة.

7. جدول التنفيذ:

- ✓ الجدول الزمني للتنفيذ ووضع ميزانية المشروع.

8. التقييم المالي والاقتصادي:

- تقدير التكلفة الاستثمارية الكلية:
  - ✓ الاحتياجات من رأس المال العامل.
  - ✓ تقديرات الأصول الثابتة.
- تمويل المشروع ومصادر التمويل المقترحة:
  - ✓ مصادر محلية.
  - ✓ مصادر أجنبية.
  - ✓ مقدار سعر الفائدة.
- تكاليف الإنتاج:

- ✓ تكاليف المواد.
- ✓ تكاليف الأجور والرواتب.
- ✓ التكاليف الثابتة.
- ✓ التكاليف المتغيرة.

- التقييم المالي:
  - فترة الاسترداد.
  - معدل العائد البسيط.
  - نقطة التعادل.
  - معدل العائد الداخلي.
- توضيح دور الحكومة (المباشرة وغير المباشرة) في الفرص الخاضعة للدراسة وخاصة بالنسبة للقيود أو الشروط أو التسهيلات التشريعية والإدارية والسياسية.
- دراسة للمنافع القومية المتوقعة للمشروع:
  - مدى أهميته في سد حاجة السوق المحلية من بعض المنتجات.
  - مدى إمكانية تصدير جانب من إنتاجه للحصول على العملات الصعبة.
  - مدى أهميته في توفير فرص عمل للحد من البطالة.
  - مدى ما يتميز به المشروع من ارتباطات أمامية وخلفية مع المشروعات القائمة.
  - مدى أهمية المشروع في تحقيق التنمية الاقتصادية.

9. ملخص المشاكل التي يمكن أن تواجه المشروع:

- بيئية.
- اقتصادية.
- اجتماعية.
- سياسية.

10. تحديد المرحلة أو المراحل التي تحتاج إلى تركيز عال في دراسة الجدوى التفصيلية.

- التكاليف المقدرة للدراسة التفصيلية.

أشار (عبد الغني أبو الفتوح، 1999) أنه يمكن الاستغناء عن هذه الدراسة وتجاوزها في الحالات – فقط – التي يكون لدى المستثمر معرفة تامة بظروف المشروع.

2.3.2. دراسة الجدوى التفصيلية:

حيث ذكر (عبد الرحيم زردق، سعيد بسيونى، 2011) في دراسته أن المقصود بدراسة الجدوى التفصيلية هو دراسة المشروع الاستثماري من جميع النواحي التسويقية والفنية والمالية والتي يتم على أساسها اتخاذ قرار تنفيذ المشروع، ويوافقه الرأي (وليم أندراوس، 2007) مضيفا إلى ذلك أنه من خلال دراسة الجدوى التفصيلية يتم إجراء التقديرات والتنبؤات اللازمة باستخدام أساليب وطرائق فنية ترتبط بهذه المجالات بهدف التحقق من أن المشروع يحقق منافع تبرر تكاليفه ومن ثم الحكم بصلاحية تنفيذ المشروع من عدمه.

وهي تبدأ حسب (نمر داود، 2011) إذا كانت نتائج دراسة الجدوى المبدئية مشجعة، وعلى أساس نتائج هذه الدراسة يتم اتخاذ القرار بتنفيذ المشروع.

وعليه فإن هذه الدراسة يمكن أن تحقق أهدافا عديدة، نذكر أهمها من خلال دراسة (معروف، 2010) كما يلي:

- تحديد كافة الموارد الداخلة في عمليات الاستثمار والإنتاج والتسويق من حيث الكم والسعر والنوع.
- إعطاء تفاصيل التحليل المالي للمشروع .
- تسليط الضوء على سبل تعظيم الربحية.
- توفير المعلومات الأساسية المعتمدة لأجهزة الرقابة الإدارية والبيئة المالية والشعبية بشأن جدوى الاستثمار في الموارد الاقتصادية النادرة ومستوى الربحية المتوقعة ومضامين هذه الربحية وكذلك فيما يخص التأثيرات البيئية الطبيعية والصحية والاجتماعية للمشروع المعني وثم المردودات المتوقعة.

من خلال دراسة الجدوى التفصيلية يتم القيام بالدراسات التالية والتي سيتم تناولها بشكل مختصر على أن يتم ذكر مختلف مؤشراتها بالتفصيل لاحقا من خلال الجدول رقم (04):

- **دراسة الجدوى التسويقية:**

اعتبر (عبد الرحيم زردق، سعيد بسيونى، 2011) دراسة الجدوى التسويقية من أهم الجوانب في دراسات الجدوى، وذلك نتيجة للتغيير المستمر والسريع في التكنولوجيا وأساليب الإنتاج إضافة إلى ظاهرة العولمة وتأثيراتها المختلفة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، بالإضافة إلى التغير الكبير في ميول وأذواق المستهلكين لصالح سلع جديدة تتماشى وأفكار الأفراد.

أما عن هدف دراسة الجدوى التسويقية فقد ذكره (حسن السيسي، 2003) والمتمثل في التعرف على الجوانب المختلفة لسوق السلعة التي يتجه المشروع نحو إنتاجها لتقدير حجم المبيعات الذي يمكن أن

يحققه حاليا ومستقبلا، ويضيف (نمر داود، 2011) كذلك من أهدافها تحديد مواصفات المنتج في ضوء أذواق ورغبات المستهلكين، ورسم الاستراتيجيات التسويقية والتي تتضمن أفضل طرق التوزيع والترويج والتسعير، ونوع الخدمات المطلوب توفيرها للموزعين والمستهلكين وذلك للاستحواذ على أكبر حصة من السوق، ويوافقهم الرأي (وليم أندرواس، 2007) حول اهتمام دراسة الجدوى التسويقية بتحديد حجم وهيكل الطلب السوقي الفعال الحالي والمستقبلي، والهدف من ذلك هو تحديد حصة المشروع المرتقبة في السوق.

- **دراسة الجدوى الفنية:**

تطرق (معهد الدراسات المصرفية، 2013) إلى نقطة مهمة حيث أن الدراسة الفنية للمشروع هي التي تعتمد عليها جميع الدراسات المالية والاجتماعية والبيئية، حيث أنه لا يمكن إجراء تلك الدراسات أصلا دون وجود الدراسة الفنية التي تقرر صلاحية إنشاء المشروع من الناحية الفنية.

تمثل دراسة الجدوى الفنية بالنسبة لـ (عبد الرحيم زردق، سعيد بسيونى، 2011) العمود الفقري والمحور الأساسي لدراسة الجدوى الاقتصادية، فهي تمثل نقطة البداية في عملية تقديرات التكاليف الرأسمالية المصروفات والتكنولوجيا المستعملة.

تهدف الدراسة الفنية للمشروع حسب (حسن السيسي، 2003) إلى إثبات جدواه الفنية، أي وجود المقومات الأساسية لنجاحه من الناحيتين التقنية والهندسية، وأن التكنولوجيا المختارة للمشروع هي الأنسب والأمثل فنيا واقتصاديا لتحقيق أهداف المشروع، وتتم هذه الدراسة يقول (القريشي، 2009) من قبل فريق من المتخصصين في المجالات المختلفة الهندسية والإنشائية والإحصائية وغيرها من الاختصاصات ذات العلاقة.

- **دراسة الجدوى المالية:**

تشمل دراسة الجدوى المالية للمشروع تحليل أثر المشروع المقترح من وجهة نظر المشروع ذاته، بمعنى آخر دراسة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع والذي من خلاله يمكن التعرف على مدى قدرة المشروع على مواجهة احتياجاته المالية وتوليده للربح (جمعة جبر، (2011)).

يشير (مصطفى الشيخ، 2008) إلى أن الدراسة المالية تقوم بتحديد قدرة المستثمر على تمويل رأس المال اللازم لبدء التنفيذ وتجهيز الطاقة الإنتاجية والتسويقية للمشروع، وتشمل الدراسة على معلومات حول توقيت الحاجة إلى السيولة النقدية ومدى التوازن بين النفقات المطلوبة لشراء الأصول والمستلزمات ودفع التكاليف المختلفة وبين رأس المال المتوفر.

تهدف دراسة الجدوى المالية إلى ترجمة نتائج الدراسات الأخرى من تسويقية وفنية إلى تقديرات مالية (نمر داود، 2011).

- **دراسة الجدوى الاجتماعية:**

تهدف دراسة الجدوى الاجتماعية حسب (كاسب، كمال الدين، 2007) إلى تحليل المنافع والتكاليف الاجتماعية للمشروعات المختلفة بغية اختيار المشروعات التي تحقق أقصى منفعة اجتماعية.

- **دراسة الجدوى البيئية:**

تتعدد التعاريف المستخدمة لدراسة الجدوى البيئية تبعا لتوجه المحلل ونظرته إلى البيئة، وعليه يمكن تعريفها من وجهة نظر عدة باحثين كما يلي:

حيث عرفها (أوسرير، بن حاج، مغراوة، (2009)) على أنها عملية دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الايجابية بشكل يحقق أهداف التنمية. يضيف (عبد الرحيم زردق، سعيد بسيونى، 2011) أنه من خلالها يتم قياس وتحديد أثر المشروع الاستثماري على البيئة وهذا الجانب يركز على الآثار الضارة للمشروع على البيئة الفنية والطبيعية والمادية وكذلك صحة السكان والعمالة ومدى ما سيضيفه من منافع أو آثار ايجابية ومن جهة أخرى تحليل أثر البيئة على المشروع والتعرف على كل الأطراف والعوامل التي سيتعامل معها المستثمر في مشروعه ولذلك يقوم بدراسة الجدوى البيئية خبراء متخصصين في البيئة.

- **دراسة الجدوى القانونية:**

ويقصد بها مدى توافق المشروع مع قوانين وتشريعات الاستثمار في الدولة المراد الاستثمار فيها (عبد الرحيم زردق، سعيد بسيونى،2011). ويشير (شقيري نوري، أسامة عزمي، 2009) أن هذا النوع من الدراسات يحدد العلاقة بين المشروع والقوانين والتشريعات المؤثرة فيه والمنظمة لنشاطه.

3.3.2. مقاييس جدوى المشروع:

تطرق (معهد الدراسات المصرفية، 2013) إلى المقاييس التي يتم على أساسها الحكم على مدى جدوى المشروع كما يلي:

- **صافي القيمة الحالية:** يعتبر أكثر المقاييس وضوحا، وهو ناتج طرح إجمالي القيمة الحالية للتكاليف من إجمالي القيمة الحالية لعوائد المشروع بعد خصمها بسعر الخصم المناسب.

صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم المناسب = إجمالي القيمة الحالية لتيار المنافع –إجمالي القيمة الحالية لتيار التكاليف.

ويكون المشروع مجديا اقتصاديا إذا كان صافي القيمة الحالية موجبا.

- **النسبة بين المنافع والتكاليف:** النسبة التي يتم الحصول عليها من قسمة إجمالي القيمة الحالية لتيار المنافع على القيمة الحالية لإجمالي تكاليف المشروع عند سعر الخصم المناسب.

نسبة المنافع إلى التكاليف عند سعر الخصم المناسب = القيمة الحالية لإجمالي تيار المنافع / القيمة الحالية لإجمالي تيار التكاليف.

1< المشروع مجدي اقتصاديا.

1> المشروع غير مجدي اقتصاديا.

- **معدل العائد الداخلي:** معدل العائد الداخلي هو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لتيار المنافع يساوي القيمة الحالية لتيار التكاليف. ويعرف سعر الخصم هذا بمعدل العائد الداخلي، وهو يمثل أقصى فائدة يمكن أن يدفعها المشروع، ويحقق التعادل بين الإيرادات والتكاليف للمشروع.

ويمكن إيجاز مواصفات دراسة الجدوى الجيدة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(08): دراسة الجدوى الجيدة.

المصدر: عادل المهدي(د س)، ص6.

.المنهجية:

هناك عدة أنواع من مناهج البحث العلمي واختيار إحدى هذه المناهج يعتمد على طبيعة البحث، في هذا الجزء سوف نوضح مختلف مناهج البحث العلمي المعتمدة في الدراسة والوسائل المستخدمة للإجابة على الإشكالية.

1.3. موضوع البحث:

يمكن تعريف العلم حسب (فاضلي، 2010، ص136) على أنه مجموعة الخبرات الإنسانية التي تجعل الإنسان قادرا على التنبؤ. والمعرفة هي عبارة عن مجموعة من المعاني والتصورات والآراء والمشاهدات والحقائق التي تتكون لدى الفرد نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به (محمد الخياط، 2010).

البحث العلمي يعني ببساطة البحث عن الحقائق facts، والإجابة على الأسئلة وحل المشكلات. فهو استقصاء هادف ومنظم يسعى لإيجاد توضيح أو تفسير لظاهرة غير واضحة وتوضيح الحقائق المشوهة والمشكوك بها ويصحح البحث العلمي الحقائق الخاطئة (الضامن، 2007، ص17)، كما يعرفه (أشرف (د س)، ص6) على أنه الخطوة العلمية المنظمة للإجابة على أسئلة محددة، حيث يعتمد تقدم البحث العلمي حسب (محمد الخياط، 2010) على معلومات تقدم بالمجان للباحثين، ولا يستطيع الباحث خاصة في المجال الأكاديمي الإلحاح في طلب المعلومات، خاصة عند مناقشة مدى الدقة في النتائج، كما يجب أن تنتقل معلومات الأبحاث بحرية من باحث لآخر، لذلك على الباحثين الالتزام بأعلى درجات الدقة عند نشر تقاريرهم.

يعتبر المنهج المستخدم في البحث هو أساس لكل دراسة ولاسيما في الميادين الاقتصادية والعلمية فهو يكسب البحث طابعه العلمي والباحث هو الذي يعي ويعرف كيف يختار المنهج المناسب لموضوعه لأن نتائج بحثه تقوم أساسا على نوعية المنهج المستعمل، ويمكن حصر بعض أهم المناهج العلمية فيما يلي:

- **المنهج التاريخي:** يمكن تعريف هذا المنهج حسب (بن درويش حلس، (2006)، ص151) أنه إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقييمها ثم تمحيصها، وأخيرا تأليفها، ليتم عرض الحقائق أولا عرضا صحيحا في مدلولها، أو في تأليفها، حتى يتم التوصل إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة.
- **المنهج الوصفي:** يقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها (مسيعد، (د س)، ص24).

- **المنهج التجريبي:** هو المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل سواء كانت خارجة عن النفس إطلاقا أو باطنة فيها كذلك كما في حالة الاستنباط، لكي نصف هذه الظواهر الخارجة عن العقل ونفسرها (فاضلي، 2010، ص213).
- **منهج المقارنة:** هو أحد المناهج العلمية الموظفة على أوسع نطاق في الكثير من الاختصاصات العلمية، وفيه يقوم الباحث بالموازنة بين المتغيرات في الموضوع محل الدراسة، وذلك بين مجموعات أو عينات في نفس الوقت، أو على مستوى موضوع واحد لكن بين فترات زمنية مختلفة، وذلك حتى يتمكن الباحث من تحديد أوجه التشابه والاختلاف ثم التلازم في التغيير ثانيا ومن تم يصل إلى تحديد العلل والأسباب أخيرا (عياد، 2006).

2.3.مقاربة البحث:

تنقسم مناهج البحث في علم الاجتماع حسب (محمد الخياط، 2010) إلى نوعين رئيسيين هما: البحوث الكمية والبحوث النوعية.

البحوث الكمية: هي البحوث التي تعتمد في تحليل نتائجها بشكل أساسي على الأساليب الإحصائية، ولها تصاميم بحث ثابتة.

البحوث النوعية: هي البحوث التي تعتمد في تحليل نتائجها بشكل أساسي على الأساليب الاستقرائية والترميز، ولها تصاميم بحث مرنة.

يهتم المنهج النوعي بالبحث في الإجابة عن الأسئلة التي تبدأ بـ لماذا؟ وكيف؟ وبأي طريقة؟ بينما المنهج الكمي يهتم بصورة أكبر بالأسئلة حول كم الثمن؟ كم العدد؟ كم في الغالب؟ وإلى أي مدى؟

وهناك فروق جوهرية بين المنهجين نوجزها في الجدول التالي:

جدول رقم (01): الفرق بين البحوث الكمية والنوعية.

البحوث النوعية	البحوث الكمية
تركز على دراسة المشكلة بشكل كيفي في سياقها الطبيعي.	تركز على دراسة المشكلة بشكل كمي كما حدثت.
جذوره الفلسفية ظاهراتية تفاعلية رمزية.	جذورها الفلسفية وضعية، تجريبية منطقية.
ترتبط بعبارات العمل الميداني، اثنوغرافي، واقعي.	ترتبط بعبارة تجريبي، تجربة، إحصاءات.
الهدف من البحث فهم، وصف، اكتشاف، توليد فرضيات.	الهدف من البحث التنبؤ، الضبط، الوصف، اختبار الفرضيات.
تصميمها مرن، متطور، قابل للتعديل.	تصميمها ثابت، منظم، غير قابل للتعديل.
الباحث هو الأداة الرئيسية للبحث.	يستخدم الاستبيان، وسلالم وقوائم التقدير.
تستخدم العينات غير الاحتمالية.	تستخدم العينات الاحتمالية.

هدفها ليس التعميم، إلا على الحالات المشابهة.	هدفها التعميم على جميع أفراد المجتمع.
تحليل النتائج يقوم بها الباحث بشكل استقرائي.	تحليل النتائج يقوم بها الحاسوب بشكل إحصائي.
النتائج شاملة، كلية، توسعية.	النتائج دقيقة، ضيقة، اختزالية.

المصدر: ماجد محمد الخياط، (2010)، ص239.

اعتمدنا في دراستنا هذه على البحوث النوعية من أجل استطلاع طرق دراسة الجدوى التي تنتهجها مؤسسات الدعم والمرافقة.

3.3. إستراتجية البحث:

حسب(yin 1994) هناك إستراتجيات متعددة للقيام بالبحوث الكيفية، التي يمكن أن نجملها في كل من التجارب، الاستقصاءات، تحليل الأرشيف، المعلومات التاريخية وأيضا دراسات الحالات. غالبا ما يجد الباحث نفسه في ورطة تحديد الاستراتجيات البحثية الملائمة، وعليه ومن أجل تسهيل العملية المنهجية نقدم الجدول التالي الذي يساعد الباحث في الفصل بين مختلف الاستراتجيات البحثية، واختيار أنسبها.

الجدول رقم (02): شروط اختيار الاستراتجيات البحثية.

شروط البحث / إستراتجية البحث	شكل أسئلة البحث	الحاجة إلى الرقابة من خلال الأحداث السلوكية	التركيز على الأحداث الراهنة
التجربة	كيف/ ولماذا؟	نعم	نعم
الاستبيان(الاستقصاء)	من، ماذا، أين، كم يكلف وكم العدد؟	لا	نعم
تحليل الأرشيف	//	لا	نعم/لا
التحليل التاريخي	كيف/ ولماذا؟	لا	لا
دراسة الحالة	//	لا	نعم

Source: Cosmos corporation in yin (1994, P6)

من خلال حاجتنا إلى طرح أسئلة من نوع كيف ولماذا نجد أنفسنا أمام اختيار الإستراتجية البحثية التالية: إما التجربة، البحث التاريخي، دراسة حالة، هذا الشرط الأولي يؤدي إلى استقاء كل من استراتجيات الإقصاء وتحليل الأرشيف بالنسبة للشرط الثاني المتعلق بالرقابة على الأحداث السلوكية ومنه تبقى إستراتجيتان فقط هما التحليل التاريخي ودراسة حالة، وعندما نصل إلى الشرط الثالث والمتعلق بالتركيز على الأحداث المعاصرة فإستراتجية البحث التاريخي يتم إقصاؤها لعدم استيفائها لهذا الشرط وتناسب دراسة الحالة إلى حد كبير الأسئلة التي تبدأ بـ: كيف أو لماذا، ويحدد السؤال الواضح للبحث

الجهود التي تبدل لدراسة الحالة، ويركز تصميم البحث أيضا (محمد الخياط، 2010) ومنه نستنتج أن أحسن طريقة للقيام بهذه الدراسة والتي تستوفي كل الشروط هي دراسة الحالة.

حيث عرف (محمد الخياط، 2010، ص317) دراسة الحالة على أنها" عملية استكشافية تجريبية، تتم بناءا على استخدام مصادر متعددة من البراهين والأدلة لاستكشاف ظاهرة معاصرة من خلال محيطها الطبيعي، وقد تمتزج الظاهرة مع محيطها الطبيعي، بحيث لا تتضح الحدود بين الظاهرة ومحيطها". كما يعرفها (الضامن، 2007، ص108) على أنها: "دراسة شاملة وعميقة للفرد أو مجموعة من الأفراد. إنها أكثر أنواع البحث شعبية. وهدفها يمكن أن يكون فهم الوحدة أو الظاهرة المدروسة، أو التفاعل بين عوامل متعددة توضح الواقع الحالي أو التطور الذي يحصل في فترة معينة".

وقد حدد كل من ستاك وين ستة أنواع من الأدوات تستخدم في جمع البيانات في دراسة الحالة والمتمثلة في: الوثائق، سجلات الأرشيف، المقابلات، الملاحظة المباشرة، الملاحظة بالمشاركة والمنتجات الفنية (محمد الخياط، 2010).

اعتمدنا في دراستنا هذه على كل من المقابلة والملاحظة بالإضافة إلى الوثائق والسجلات، سوف نتطرق إليها بشيء من التفصيل في العنصر الموالي.

4.3.طريقة جمع البيانات:

تعتبر المقابلة من أهم وسائل جمع البيانات، بالإضافة إلى الملاحظة والوثائق والسجلات الرسمية.

المقابلة:

يمكن تعريف المقابلة حسب (حميدشة، 2012، ص99) على أنها "حوار لفظي مباشر هادف وواعي يتم بين شخصين (باحث ومبحوث) أو بين شخص (باحث) ومجموعة من الأشخاص، بغرض الحصول على معلومات دقيقة يتعذر الحصول عليها بالأدوات أو التقنيات الأخرى ويتم تقييده بالكتابة أو التسجيل الصوتي أو المرئي". يوافقه الرأي (بن عبد الله الواصل، 1999) في أن هناك بيانات ومعلومات لا يمكن الحصول عليها إلا بمقابلة الباحث للمبحوث وجها لوجه، ويضيف أنه في مناسبات متعددة يدرك الباحث ضرورة رؤية وسماع صوت وكلمات الأشخاص موضوع البحث. حيث يجب أن يكون للمقابلة هدف محدد فلهذا تقع على الباحث الذي يجري القابلة ثلاثة واجبات رئيسية:

- أن يخبر المستجيب على طبيعة البحث.
- أن يحفز المستجيب على التعامل معه.
- أن يحدد طبيعة البيانات والمعلومات المطلوبة.
- أن يحصل على البيانات والمعلومات التي يرغب فيها.

حدد (عبد المجيد البلداوي، 2007) المواصفات التي يجب أن تتوفر في الشخص الذي يجري المقابلة كما يلي:

- أن يكون مؤهلا لاستيعاب أهداف المسح وتعليمات الاستمارة.
- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- أن يتمتع بالمرونة في الحديث والقدرة على الإقناع.
- أن يتمتع بسعة الصدر والصبر والقدرة على المجاملة.
- أن يحترم العادات والتقاليد الخاصة بالأشخاص.
- أن يحترم الأسماء والألقاب الخاصة بالأشخاص.

أنواع المقابلات: تصنف المقابلات إلى عدة أنواع نوجزها في الشكل التالي:

الشكل رقم(09): أنواع المقابلات.

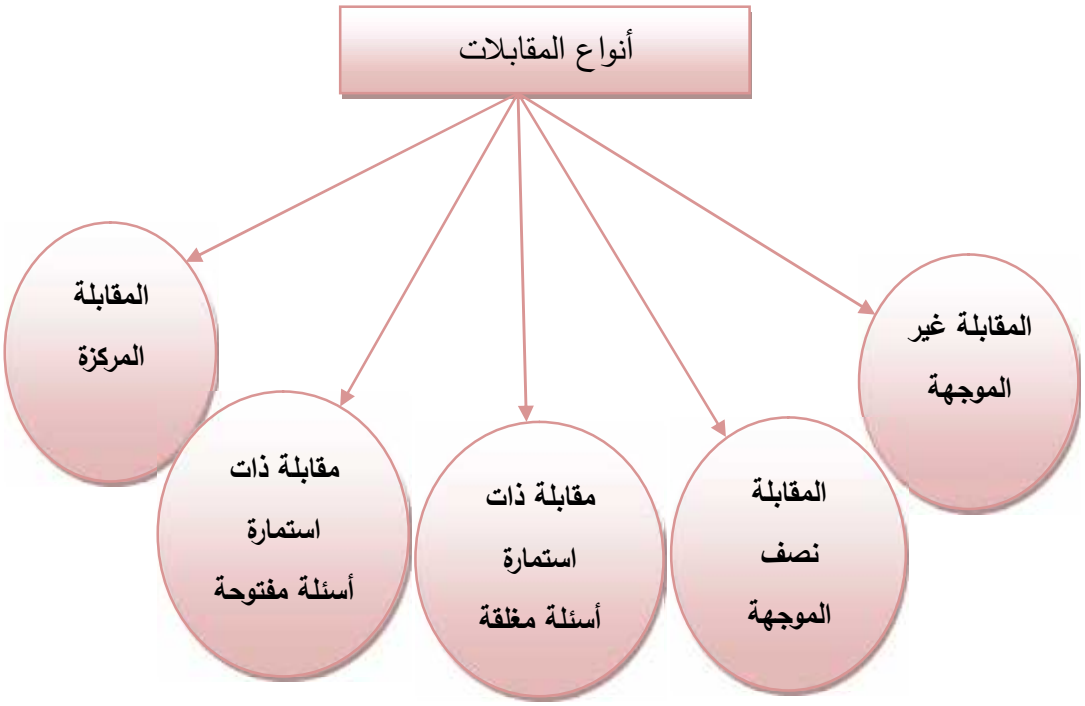

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (نبيل حميدشة، 2012).

استخدمنا في بحثنا هذا المقابلة لتلاؤمها مع الموضوع المطروح، حيث قمنا بإجراء العديد من المقابلات مع المهنيين والمتمثلين في العمال والإطارات العاملين بمؤسسات الدعم والمرافقة لولاية ميلة المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): المقابلات التي تم إجرائها.

تاريخ وتوقيت المقابلة	مكان المقابلة	المبحوث	المؤسسة
الأربعاء 9 مارس2016 13 إلى 14 مساءا.	مقر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية ميلة.	إبراهيم حليس (مرافق) فريد ناموس (مرافق)	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – ميلة.
الأربعاء16مارس2016 13 إلى 14 مساءا.	مقر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية ميلة.	إبراهيم حليس (مرافق) فريد ناموس(مرافق)	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – ميلة.
الأربعاء2 مارس2016 10 إلى 11 صباحا.	مقر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية ميلة.	إيمان ختال:(مستشار مكلف بالدراسات التقنية)	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة – ميلة.
الأربعاء16مارس2016 14:30إلى 15:30مساءا	مقر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية ميلة.	إيمان ختال: (مستشار مكلف بالدراسات التقنية) حسنة بن ناصر: (مستشار مكلف بالدراسات التقنية)	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة – ميلة.
الخميس3 مارس2016 10 إلى 11 صباحا	مقر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة.	خالد سعيداني (مكلف بالإعلام).	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– ميلة.
الاثنين14 مارس2016 12 إلى 15 مساءا	مقر العمل بحي الإخوة نجار القرارم قوقة.	بوقاقة عبد الكريم:(حرفي في تحضير البيتزا). بوقاقة عنتر: (حرفي في تحضير البيتزا).	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– ميلة.
الخميس17مارس2016 9 إلى منتصف النهار.	دار الشباب القرارم قوقة.*	سعاد بوطالب:(منشطة مكونة).	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– ميلة.
الأحد 20 مارس2016 10 إلى 11 صباحا.	مقر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	محمد دفوس:(مرافق). خالد سعيداني:(مكلف	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– ميلة.

	لولاية ميلة.	بالإعلام).	
الأحد 20 مارس2016 14إلى 15 مساءا	مقر عملها بالقرارم.	كشكار ليلة: (حرفية في صناعة الحلويات).	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– ميلة.

المصدر: من إعداد الطالبة.

*دورة تكوينية تحت عنوان برنامج التربية المالية الإجمالية.

بالإضافة إلى المقابلة قمنا باستخدام الملاحظة التي لا يمكن الاستغناء عنها في مثل هذا النوع من البحوث.

الملاحظة:

تطرق (الضامن، 2007، ص94) للملاحظة على أنها "عملية جمع المعلومات عن طريق ملاحظة الناس أو الأماكن. وعلى عكس البحوث الكمية فإن البحوث الكيفية أو النوعية لا تستخدم أدوات مطورة من قبل باحثين آخرين، بل يطورون أشكال من الملاحظة لجمع البيانات. وللملاحظة حسناتها وسيئاتها فمن حسناتها أن البحث يمكن أن يسجل المعلومات كما تحصل في الواقع، وكذلك دراسة السلوك الحقيقي بالإضافة إلى دراسة الأشخاص الذين يجدون صعوبات في التعبير اللفظي. ومن سيئاتها أنها محددة بدراسة مواقف معينة من جهة ومن جهة أخرى فإن هناك صعوبة في تكوين ألفة مع الأشخاص الذين تتم ملاحظتهم".

كما استخدمنا الوثائق والسجلات التي عرفها (عياد، 2006، ص131) على أنها "وسيلة من وسائل جمع البيانات وهي تعني مراقبة ومعاينة الظاهرة المراد دراستها، ولا نعني بها الملاحظة العابرة العادية وإنما الملاحظة العلمية التي يستعين بها الباحث الاجتماعي في البحوث الاجتماعية".

اعتمدنا في التحليل على كل من منهج تحليل المضمون والتحليل الإحصائي، حيث عرف (تمار، 2007، ص11) تحليل المضمون أو المحتوى على أنه "تقنية بحث منهجية تستعمل في تحليل الرموز اللغوية وغير اللغوية الظاهرة دون الباطنة، الساكنة منها والمتحركة، شكلها ومضمونها والتي تشكل في مجملها بناء مضمون صريح وهادف"، كما عرفه (عياد، 2006، ص134) أنه "وسيلة ميدانية تمكن من جمع المعلومات والمعطيات والبيانات الميدانية المتعلقة بالظاهرة قيد البحث والدراسة، فهي بذلك كالاستمارة والمقابلة والملاحظة، وأداة تحليل المحتوى تستخدم في البحث الاجتماعي لمعالجة واستنطاق النصوص المكتوبة والأشرطة والأفلام المصورة ...إلخ، وهي ذات استخدام واسع عند الباحثين والدارسين لسلوك الفرد ونشاطه". بينما يعرف التحليل الإحصائي على أنه "هو الذي يهتم بطرق جمع البيانات وتبويبها وتلخيصها بشكل يمكن الاستفادة منها في وصف البيانات وتحليلها للوصول إلى قرارات سليمة في ظل ظروف عدم التأكد" (محمد الخياط، 2010، ص332).

5.3. نموذج الدراسة:

هدفنا من خلال هذه الدراسة هو استحداث نموذج نظري شامل لدراسة الجدوى الاقتصادية صالح لإنتاج وثيقة مرجعية للقيام بعملية مقارنة لمختلف دراسات الجدوى التي تقوم بها مؤسسات الدعم والمرافقة تسمح هذه الوثيقة بتصنيف أحسن المؤسسات في هذا المجال لإظهار مكامن الخلل في كل نموذج متبع في هذه المؤسسات.

والشكل التالي يوضح الهيكل التفصيلي للإطار المفاهيمي المذكور سابقا من خلال الشكل رقم (01):

الشكل رقم (10): الهيكل التفصيلي للتصور المفاهيمي.

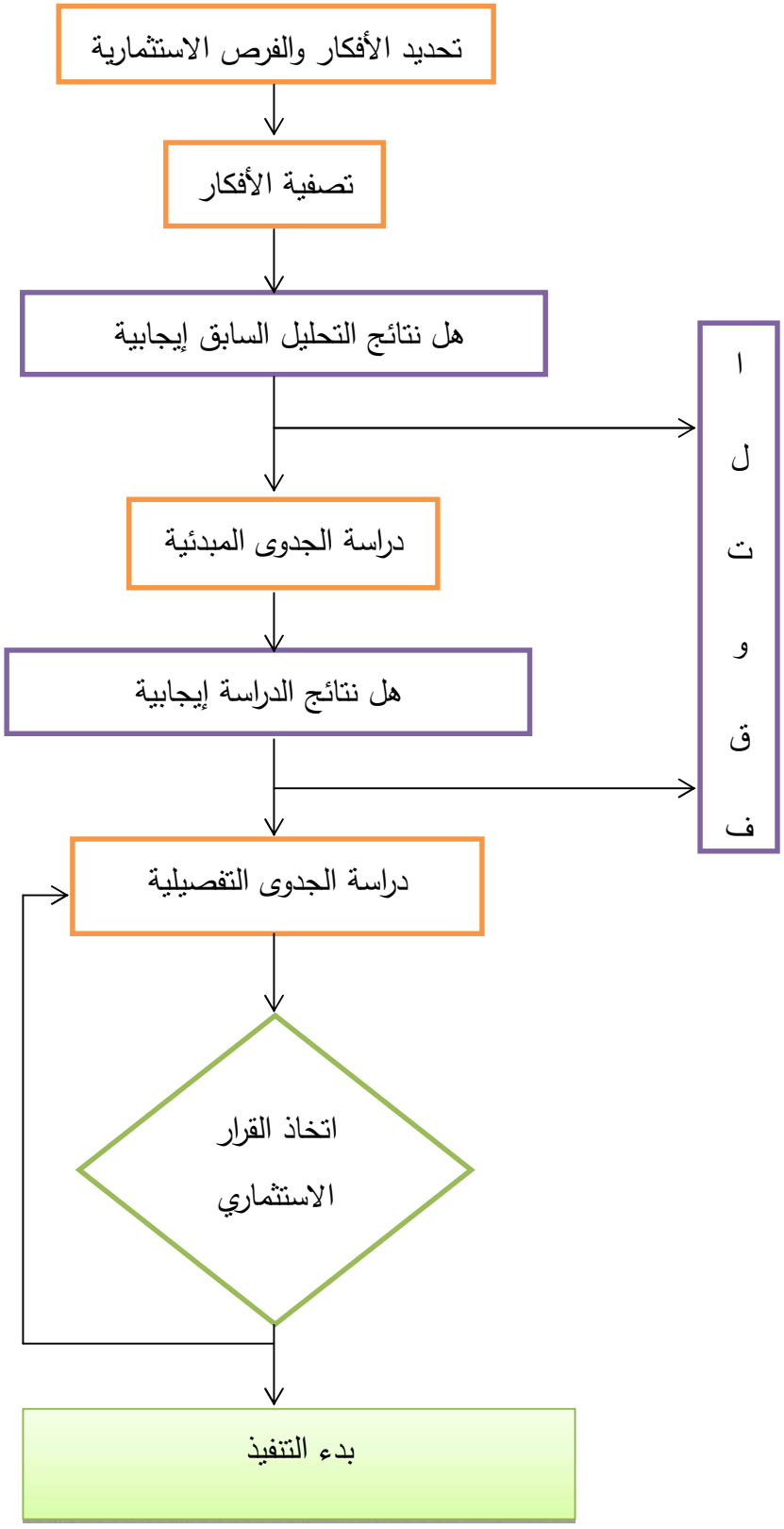

المصدر: من إعداد الطالبة.

بناءا على البحوث التي تطرقنا إليها في المراجعة النظرية والدراسات السابقة وحسب النموذج المقرر آنفا والذي يتشكل من كل من دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية، قمنا بوضع نموذج يحتوي على جميع المؤشرات لكل مرحلة بالتفصيل، اعتمدنا في بناءه على دراسات مجموعة من الباحثين (محمود العجلوني، سامي الحلاق، 2013، فارس الطيلوني، 2010، المهدي، (د س)، حسين الوادي، وآخرون، 2010، معروف، 2010، وليم اندراوس، 2006، (Moza,(2009، حسن طاهر بدر و آخرون، (د س)، نمر داود، 2011، فوزى ملوخية، 2009، عبد الرحيم زردق، سعيد بسيونى، 2011، عبد السلام شاكر، (د س)، شركة ميدال الاستشارية الإدارية، 2011، اسطيفان كجة جي، 2008، مصطفى الشيخ، 2008، شقيري نوري، أسامة عزمي، 2009) كما يلي:

الجدول رقم (04): نموذج الدراسة.

مراحل تسيير المشروع	**العبارات والأسلة وثبات الخطوات**
تصفية الأفكار	السوق: - حجم الطلب على السوق. - نظام البيع والتوزيع. - إمكانية التصدير. - قوة المنافسة. التكاليف: - مقارنة بسعر السوق. - مقارنة بالشركات المنافسة. الجوانب الفنية: - موقع المشروع. - حجم المشروع الاقتصادي. - المواد الخام و المدخلات. - العمالة. - مدى توافر رأس المال. - الكوادر الإدارية. تحديد هدف المشروع.
دراسة الجدوى	**1. قدرة وطاقة السوق والمشروع**

المبدئية	الطلب والسوق: - حجم الطاقة الإنتاجية للصناعات القائمة. - حجم الطلب. - معدلات نمو الطلب. - المنافسة المتوقعة من المنتجين والموردين. - الاستهلاك الحالي. - اتجاهات الأسعار. - أذواق المستهلكين. - تقدير مبدئي للأرباح الصافية المتوقعة. - تقدير التكاليف السنوية لترويج وتسويق المنتج. - برنامج الإنتاج المطلوب(منتجات رئيسية، منتجات جانبية وعوادم). - التكاليف السنوية للمشروع. 2. **المدخلات من المواد الخام:** - المواد الخام. - المواد النصف مصنعة. - المواد المصنعة. - المواد المساعدة. 3. **موقع وهندسة المشروع:** - اختيار الموقع. - تحديد تكلفة الأرض. - تحديد مبدئي لحجم المشروع. - إستراتيجية المشروع. - أساليب الإنتاج التي يمكن استخدامها. - تقدير تقريبي لتكلفة التكنولوجيا. - خطط إعداد وتطوير الموقع. - خطط المباني والأعمال المدنية الخاصة. 4. **دراسة أولية عن مدى جدوى المشروع فنيا وتنظيم النفقات العامة:** - التخطيط الأولي للتنظيم.

	- تقدير النفقات العامة. - تحديد أساليب الإنتاج الممكن استخدامها. - تحديد الخدمات الإنتاجية. 5. **الموارد البشرية والقوى العاملة:** - تقدير الاحتياجات من الموارد البشرية. - تقدير التكلفة السنوية للعمالة. 6. **جدول التنفيذ:** - الجدول الزمني لتنفيذ ووضع ميزانية المشروع. 7._**التقييم المالي والاقتصادي:** - تقدير الاحتياجات من رأس المال العامل. - تقدير الأصول الثابتة. - مصادر التمويل المقترحة. - تكاليف المواد الأولية. - تكاليف الأجور والرواتب. - التكاليف الثابتة. - التكاليف المتغيرة. - دراسة المنافع القومية المتوقعة للمشروع. 8. **المشاكل التي يمكن أن تواجه المشروع:** - بيئية. - اقتصادية. - اجتماعية. - سياسية. 9. **تحديد المرحلة أو المراحل التي تحتاج إلى تركيز عال في دراسة الجدوى التفصيلية وتقدير تكلفتها.**
دراسة الجدوى التفصيلية	**دراسة الجدوى التسويقية:** خصائص مشروعك: - صناعي. - تجاري.

- مهني.

وصف منتجات المشروع:

- الخواص الفيزيائية.
- المواصفات الطبيعية.
- المواصفات الكيميائية.
- الأبعاد والمقاسات.
- التصميم، الشكل والألوان.
- الجودة، النوعية والأداء.
- استعمالات المنتج.
- احتياجات السوق من حيث الكم والجودة.
- طرق التعبئة.
- تصميم خدمات ما بعد البيع.
- تحديد مراكز الخدمات إن وجدت.

الطلب:

بيانات السكان:

- النمو السكاني.
- معدلات الزواج.
- معدلات المواليد.
- توزيع السكان حسب فئات السن والجنس.
- توزيع السكان إلى ريف وحضر.
- توزيع السكان حسب درجة التعليم.
- عدد الوحدات السكانية ونوعها.
- حركة السكان بين المناطق المختلفة.
- عدد العائلات

بيانات عن الدخل:

- الدخل القومي موزعا على القطاعات المختلفة.
- متوسط دخل الفرد.
- توزيع الدخل على فئات السكان.

بيانات عن النشاط التجاري:

- عدد المنشآت التي تعمل في مجال التوزيع حسب المناطق.
- عدد المنشآت التي تعمل في مجال التوزيع حسب نوع المنتجات.
- عدد المنشآت التي تعمل في مجال التوزيع حسب رقم الأعمال.
- عدد المنشآت التي تعمل في مجال التوزيع مقسمة على الوكالات وتجار الجملة والتجزئة.
- نسب مجمل الربح في كل سلعة.

بيانات عن النقل والمواصلات:

- طاقة النقل.
- إمكانية النقل الجوي للداخل أو الخارج.

بيانات عن التجارة الخارجية:

- قيمة الصادرات.
- نوع الصادرات.
- كمية الصادرات.
- أهم الدول المستوردة.
- قيمة الواردات
- كمية الواردات.
- نوع الواردات.
- أهم الدول المصدرة.

سلوك المستهلك ومعلومات عن المستهلك:

- الماركة التي يشتريها عادة.
- حجم العبوة التي يفضلها.
- ما هي دوافعه للشراء؟
- هل يشتري من متجر محدد؟
- حجم استهلاكه اليومي؟
- مدى تفضيله للإنتاج المستورد عن المحلي؟
- أسباب تفضيله للإنتاج المستورد؟
- مدى إتباعه للموضة.

- المستهلك النهائي.
- الوسطاء.
- المنظمات الحكومية.

التنبؤ بالطلب

تحليل سلوك الأفراد المستقبلية:

- مسح أغراض المشترين.
- آراء رجال البيع.
- آراء رجال الإدارة.

تحليل سلوك الأفراد الحالية:

- طريقة الاختبارات التسويقية.

تحليل سلوك المشترين في الماضي:

- أساليب ترتبط بخصائص المستهلكين:
  - أسلوب متوسط استهلاك الفرد.
  - أسلوب متوسط دخل الفرد.
  - أسلوب معدل الاستهلاك أو الاستخدام.
  - أسلوب معدل النمو السنوي للطلب.
  - أسلوب مرونة الطلب السعرية والدخلية.
- أساليب كمية متنوعة للتنبؤ بمبيعات الصناعة:
  - التنبؤ باستخدام أرقام الواردات.
  - التنبؤ باستخدام أرقام الخامات.
  - التنبؤ باستخدام المعاملات الفنية.
  - التنبؤ باستخدام أسلوب المقارنات الدولية.
- أساليب إحصائية وبحوث عمليات:
  - تحليل السلاسل الزمنية.
  - نماذج الاقتصاد القياسي(الارتباط البسيط، المتعدد).
  - أسلوب الانحدار.

التنبؤ باستخدام أرقام الواردات:

- التنبؤ باستخدام أرقام المواد الخام.

- التنبؤ باستخدام آراء رجال الإدارة.
- التنبؤ باستخدام طريقة دلفي.

العرض:

- تقدير العرض الكلي:

- الكميات الحالية المعروضة من هذا المنتج و المتوقعة.
- معرفة الطاقات الحالية للمنتجين الفعليين.
- الطاقة المتوقعة للمشروعات لنفس المنتج.

- تقدير العرض في حالة منتج جديد في الأسواق:

الطلب التقديري = حجم الإنتاج المتوقع= الفجوة التسويقية.

- تقدير العرض في حالة منتج قائم فعلا:

تحديد الفجوة التسويقية:

- حصر المنتجين الحاليين لنفس السلعة.
- توزيعاتهم الجغرافية.
- طاقاتهم الإنتاجية الحالية.
- تحديد الطاقات الحالية والقصوى محليا.
- تحديد إجمالي الاستيراد من نفس المنتج.
- الوقوف على الزيادة المتوقعة في المعروض.
- دراسة وتحديد المشروعات الجديدة المزمع إنشاؤها.
- دراسة السياسات التسويقية والإنتاجية والإدارية ومدى تأثيرها على العرض الكلي.

تكوين معادلة العرض الكلي في ضوء البيانات السابقة(أنظر الملحق رقم 1/1).

الفجوة التسويقية(انظر الملحق 1/1)

الترويج:

- عن طريق التلفاز.
- عن طريق الانترنت.
- الجرائد والمجلات.
- اللافتات الإشهارية.

التسعير:

	- سعر الخام المستخدم. - تكلفة العمالة. - تكلفة النقل. - تكلفة الطاقة. - العائد على رأس المال. - هامش الربح. التوزيع: - شبكات التوزيع. - آليات نقل المنتج. - سبل تخزين المنتج. المستهلك: - المستهلك النهائي للمنتج. - الوسطاء. - المنظمات الحكومية. المنافسين: - معرفة المنافسين الرئيسيين. - اهتمامات المنافسين. - نقاط قوتهم. - نقاط ضعفهم. - وسائلهم لجذب العملاء. - مواصفات منتجاتهم أو خدماتهم. - أسعارهم. الموردين: - معرفة المواد والخدمات التي تحتاجها. - من هم الوكلاء الرئيسيين؟ - ما الذي ستتضمنه التكاليف؟
	دراسة الجدوى الفنية: **1.تحديد موقع المشروع:**

أ. اختيار الموقع العام للمشروع: (أنظر الملحق رقم2/1).

- معامل التحديد البعدي.
- معامل التوطين.

ب. اختيار الموقع المحدد للمشروع:

- طبيعة التربة:
  - رملية.
  - صخرية.
  - طينية.
- المرافق الأساسية والخدمات:
  - الطرق:
    - عرض الطرق والجسور المتاحة.
    - الأعمال المسموح بها على الطرق المتاحة.
    - الارتفاعات أسفل الجسور.
    - نوعية الطرق وإمكانية استخدامها في كل الأجواء.
    - احتمالات إغلاق الطرق تحت ظروف موسمية خلاقة.
    - شبكة السكك الحديدية.
    - الموانئ وشبكة القنوات والأنهار.
    - شبكات النقل الجوي.
    - شبكات النقل البري.
- إمدادات المياه.
- إمدادات الطاقة:
  - الطاقة الكهربائية.
  - الوقود السائل.
  - الفحم.
  - الغازات الطبيعية.
- التخلص من النفايات:
  - نظام الصرف الصحي.
  - مقالب النفايات.
- وسائل الاتصال:

- التليفون.
- التلكس.
- الفاكس.
- اللاسلكي.

- الظروف المعيشية:
  - الإعاشة.
  - الأكل.
  - وسائل الترفيه.
  - المدارس.
  - المستشفيات.
  - المساجد.
  - الأسواق.
- الظروف المناخية:
  - درجة الحرارة.
  - درجة الرطوبة.
  - الرياح.
  - معدل سقوط الأمطار.
  - الأتربة والأدخنة.

العوامل المؤثرة في اختيار موقع المشروع:(انظر الملحق رقم3/1).

2.تقدير احتياجات المشروع:

أ. تقدير استثمارات المشروع خلال فترة الإنشاء:

- الأصول الثابتة:
  - آلات ومعدات.
  - ضرائب ورسوم جمركية.
  - تكاليف التركيب.
  - قيمة شراء الأراضي وإعدادها.
  - الأرض والباني.
  - احتياطي نفقات طارئة للأصول الثابتة.
- مصاريف التأسيس:

- الدراسات والمخططات.
- الاستشارات والخبرات.
- السفريات والتدريب.
- الدعاية والإعلان.
- أجور قبل التشغيل.
- تراخيص ورسوم.
- الإشراف على التنفيذ.

- رأس المال العامل:
  - المخزون من المواد الخام.
  - النقدية السائلة.
- الاستثمارات المبدئية الأصلية.
- الفوائد أثناء فترة التشغيل.

ب. تقدير تكاليف التشغيل السنوية:

- تقدير احتياجات المشروع من العمالة:
  - الإداريين.
  - العمال الفنيين.
  - الرواتب والأجور والتعويضات.
  - تكلفة العمالة.
  - موظفي التسويق.
  - موظفي الإشراف.
  - العمال الوطنيين.
  - العمال الأجانب .
  - الإداريين.

ج. تقدير احتياجات المشروع من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج:

- المواد.
- الكمية.
- المصادر.
- الأسعار.
- تكلفة الوحدة.

- زيوت وشحوم.

د. الاحتياجات من الآلات والمعدات:

- الآلات الإنتاجية.
- الآلات المساعدة.
- المعدات الميكانيكية.
- المعدات الكهربائية.

هـ. تحديد احتياجات المشروع من الأثاث ووسائل النقل:

- الوسائل الخاصة لنقل مستلزمات التشغيل.
- وسائل نقل العمال.
- . تحديد احتياجات المشروع من الأثاث والمعدات المكتبية.

تحديد خصائص المواد و المدخلات:(أنظر الملحق رقم 4/1).

3.تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع:

- نقطة التعادل:(أنظر الملحق رقم 5/1)

4.تحديد هندسة المشروع:

- إعداد خطط وتصميمات المشروع والرسوم الهندسية.
- تحديد التكنولوجيا المستخدمة:
  - سوق التكنولوجيا.
  - طبيعة التكنولوجيا المطلوبة.
  - اختيار التكنولوجيا.
  - مصادر التكنولوجيا.
  - وسائل الحصول على التكنولوجيا.
  - تكلفة التكنولوجيا.
- أعمال الهندسة المدنية والإنشاءات:
  - إعداد وتطوير الموقع.
  - المباني:
    - مباني المصانع.
    - المباني الملحقة.
    - المخازن و المستودعات.

- مباني الإدارة.
- مباني الإقامة والسكن.

- الأعمال الخارجية:
  - مرافق المياه.
  - محطات الكهرباء والطاقة.
  - وحدات الاتصال.
  - أجهزة توليد الغاز.
  - أجهزة التعامل مع المخلفات.
  - محطات الخدمة.
  - تسهيلات ولوازم الحركة والمرور داخل المشروع.

5.التكاليف العامة:

- المصروفات العامة الخاصة بالمصنع:
  - أجور ومرتبات الإدارة.
  - مرافق الإدارة.
  - مصاريف الاتصالات.
  - الإيجارات.
  - التأمين والضرائب على الملكية.
  - مصاريف الاستهلاك التي لا تعتبر جزء من تكاليف الإنتاج.
  - المصاريف التمويلية كفوائد القروض.

6.وضع جدول التنفيذ:

- إدارة تنفيذ المشروع.
- تخطيط تنفيذ بعض جوانب المشروع:
  - الاختيار التكنولوجي.
  - الهندسة التفصيلية للمشروع والعقود الخاصة بها.
  - تمويل المشروع.
  - فترة الإنشاء التي تتضمن:
    - شراء الأرض.
    - أعمال الإشراف والتنسيق والاختبار والعناية بالآلات والمعدات و أعال الهندسة المدنية.

	○ بناء الهيكل الإداري وتعيين العمالة والكوادر الفنية. ○ التوريدات. ○ التسويق السابق للإنتاج. ○ الموافقات الحكومية. **7.تقدير ميزانية تنفيذ المشروع.**
	دراسة الجدوى المالية **1.التكاليف الرأسمالية:** أ. تكلفة الاستثمارات الثابتة: - تقدير تكلفة الأراضي: ○ تكلفة الشراء وثمن الشراء. ○ تكاليف التسجيل. ○ تكاليف الأرض المخصصة للمرافق والطرق اللازمة للمشروع. - تقدير تكلفة المباني والإنشاءات: ○ مباني المراكز الإنتاجية أو أقسام الإنتاج. ○ مباني الأنشطة الإدارية والخدمات. ○ مباني مرافق الإنتاج كورش الصيانة ومخازن المواد. ○ مباني المرافق كالمساكن. ○ مباني المنافذ الداخلية والخارجية للمشروع. ○ إنشاءات أخرى. - تقدير تكاليف المعدات والآلات: ○ تكلفة المعدات والآلات المحلية. ○ تكلفة المعدات والآلات المستوردة. (أنظر الملحق رق6/1) - تقدير تكاليف العدد والآلات: ○ أجهزة إطفاء الحريق. ○ أدوات المعامل. ○ القوالب و الاسطبات والدرافيل. ○ أدوات العيادة الطبية

(أنظر الملحق رقم7/1).

- تقدير تكاليف وسائل النقل والانتقال:
  - وسائل النقل الداخلية:
    - السيارات الداخلية.
    - السكك الحديدية الداخلية.
    - أدوات المناولة.
    - وسائل التحميل كالروافع.
  - وسائل النقل الخارجية:
    - وسائل النقل لنقل وتوزيع السلع.
    - وسائل النقل لنقل العاملين والموظفين.
- تقدير تكاليف الأثاث:
  - الأثاث:
    - المقاعد.
    - الدواليب.
    - المكاتب.
    - المناضد.
    - السجاجيد.
  - مهمات وتركيب:
    - أجهزة تكييف.
    - دفايات.
    - ساعات تسجيل الوقت.
    - آلات حاسبة.
    - آلات طباعة.
    - مراوح.
    - آلات كاتبة.
- تكاليف التصميمات والرسوم الهندسية.
- تكاليف ما قبل التشغيل:
  - نفقات تسجيل و إصدار رأس المال الخاص بالمشروع.
  - نفقات ما قبل الإنتاج:

- المرتبات والمزايا العينية.
- التركيبات التمهيدية.
- تكاليف الإعلان والترويج للمنتج.
- مصاريف التدريب.
- الفوائد على القروض أثناء فترة الإنشاء.

- تقدير تكاليف الأبحاث والتجارب:
  - تكاليف الأبحاث والدراسات التمهيدية.
  - تكاليف فترة التجارب(أنظر الملحق رقم8/1)
- احتياطي 10٪ لمواجهة الطوارئ وارتفاع الأسعار عند التنفيذ.

ب. تحديد تكاليف التشغيل:

- تقدير تكلفة المواد:
  - تقدير تكلفة المواد اللازمة للتشغيل:
    - تحديد حجم الإنتاج المتوقع.
    - تحديد سعر الشراء من الخامات.
    - تحديد بقية عناصر تكلفة الشراء(أنظر الملحق رقم9/1).
  - تقدير تكلفة الأجور:
    - تحديد احتياجات المشروع من القوى العاملة.
    - تحديد العدد والنوع من كل فئة.
    - تحديد معدلات الأجور.
    - تحديد المزايا العينية والاجتماعية والصحية والترفيهية.
- تقدير الخامات والصيانة.

(أنظر الملحق رقم10/1)

ج. رأس المال العامل:(أنظر الملحق رقم11/1).

- المخزون:
  - مواد الإنتاج.
  - قطع الغيار.
  - المنتجات تحت التشغيل.
  - المنتجات العامة.
- المدينون أو أرصدة العملاء: (أنظر الملحق رقم12/1).

- النقدية وحسابات البنك.
- الدائنون وأوراق الدفع والمستحقات.
- مصروفات مدفوعة مقدما.
- المستلزمات اللازمة للإنتاج.

أساليب تقدير احتياجات المشروع من رأس المال العامل(أنظر الملحق رقم13/1).

د. التكلفة الكلية للاستثمارات:

- تكلفة إبدال الأصول الثابتة:
  - الآلات.
  - المعدات الرئيسية.
  - المباني والإنشاءات.
  - وسائط النقل والسيارات.
  - بعض الأجهزة.
  - المعدات والأثاث.
- الزيادة في رأس المال العامل.

(لمزيد من التفصيل أنظر 330/74 ص177)

طرق تقدير التكاليف الرأسمالية:

- منهج تكوين فكرة أولية.
- طرق التخمين الأولية.
- طرق التخمين التفصيلية.

(أنظر الملحق رقم 14/1)

الطرق الأولية لتقدير التكاليف الرأسمالية:(أنظر الملحق رقم 15/1).

- طريقة مؤشر التكلفة.
- طريقة معامل التكلفة.
- طريقة العلاقة بين التكلفة والسلعة الإنتاجية.
- طريقة معامل الدوران.
- طريقة معامل لانج.
- طريقة هاند.

- طريقة بيترز.

2.تكاليف الإنتاج:

أ. تكاليف التشغيل:

- المواد:
  - المواد الخام.
  - مواد التشغيل.
  - المخلفات.
- العمالة:
  - العمالة الإنتاجية المباشرة.
  - الإشراف على العمليات الإنتاجية.
  - عمالة الصيانة.
  - التعويضات.
  - حقوق العمال.
- المصروفات الصناعية:
  - المصروفات الإدارية.
  - العمالة غير المباشرة.
  - المشتريات.
  - المخازن.
  - السلامة والحريق والتفتيش.
  - مصروفات أخرى.
- الإهلاك.
- مصاريف غير منظورة.
- مصاريف التوزيع:
  - تعبئة وتغليف.
  - مصاريف النقل والشحن.

ب. المصروفات العامة:

- مصاريف التسويق:
  - إعلان وترويج.
  - خدمات ما بعد البيع.

- العينات والعرض.
- إدارة المبيعات.
- السعر.
- أبحاث السوق.

- مصروفات إدارية:
  - رواتب الإدارة.
  - المحاسبة والتدقيق.
  - أتعاب قانونية واستشارية.
  - البحث والتطوير.
  - مساهمات ورسوم.
  - علاقات عامة.
  - مصروفات مالية كفوائد القروض.
  - برق وبريد وهاتف واتصالات.
  - الضرائب.
  - التأمين.

طرق تقدير تكاليف النتاج والتوزيع(أنظر الملحق رقم16/1).

3.التحليل المالي للمشروع:

أ. مصادر الحصول على التمويل:

- الموارد الذاتية:
  - المؤسسين المساهمين.
  - المكتتبين المساهمين.
- المؤسسات الوطنية للتمويل:
  - المصارف التجارية والاستثمارية.
  - المصارف المتخصصة.
  - صناديق التنمية الوطنية.
- المؤسسات الأجنبية:
  - بنوك الاستيراد والتصدير.
  - صناديق التنمية الدولية والبنك الدولي.
  - قروض الشركات المجهزة للمكائن والمعدات.

- بعض البنوك التجارية.
- مؤسسات تمويلية أخرى.

- المؤسسات الإقليمية والعربية:
  - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
  - صناديق التنمية لبعض الدول العربية.
  - البنك الإسلامي للتنمية.
  - مؤسسات مالية واستثمارية أخرى.

ب. جداول سداد القروض:

- الفوائد والمصارف السنوية.
- الأقساط السنوية.
- الالتزامات المالية السنوية.
- فترة السماح.
- فترة سداد القروض.

ج. جداول الأرباح الصافية المتوقعة للسنوات الخمس القادمة:

- بدون أعباء مالية.
- مع الأعباء المالية.
- نسب التشغيل المصممة.
- نسب التشغيل الفعلية.

هـ. قياس مرونة المشروع:

- افتراض زيادة التكاليف الثابتة.
- افتراض زيادة التكاليف المتغيرة.
- افتراض زيادة التكاليف الإجمالية.
- افتراض نقص حجم الإنتاج.
- افتراض زيادة رأس المال المستثمر.
- اكتشاف الحد النهائي لمرونة المشروع.

و. جداول التدفقات النقدية للمشروع للخمس سنوات القادمة:

- التدفقات النقدية الداخلة:
  - القروض الاستثمارية.

- المبيعات(سلع، خدمات).
- القيمة المتبقية للأصول.
- الإيرادات الأخرى.
- الإعانات.

- التدفقات النقدية الخارجة:
  - التكاليف الاستثمارية:
    - قيمة الأراضي.
    - قيمة الآلات والمعدات.
    - قيمة الأصول غير الملموسة.
    - رأس المال العامل لأول دورة تشغيلية.
    - أثاث ومفروشات.
    - مصاريف دراسة الجدوى.
  - التكاليف الجارية السنوية:
    - المواد الأولية ومستلزمات قطع الغيار.
    - مصروفات الصيانة والأجور.
    - المصروفات البيعية والإدارية.
    - أقساط وفوائد القروض.
    - ضرائب على ما تبقى من أصول.

4. القوائم المالية ومؤشراتها:

أ. قائمة التدفق النقدي:

- فترة الاسترداد.
- نقطة التعادل.
- معدل العائد الداخلي.

(أنظر الملحق رقم18/1).

ب. قائمة الدخل:

- إجمالي الربح.
- صافي الربح.
- معدل العائد على الإيرادات.

	- معدل العائد على الاستثمار. (أنظر الملحق رقم19/1) ج. الميزانية العمومية: (أنظر الملحق رقم20/1). د. حساب الأرباح والخسائر: (أنظر الملحق رقم20/1). **5. أهم النسب والمؤشرات المالية:** - المؤشرات والنسب الخاصة بالسيولة. - المؤشرات والنسب الخاصة بكفاءة رأس المال العامل. - المؤشرات والمعايير الخاصة بهيكل المديونية. - المؤشرات والمعدلات الخاصة بكفاءة استخدام الأموال. - المؤشرات الخاصة بالربحية. (أنظر الملحق رقم21/1) **6. التقييم المالي للمشروع:** أساليب تقييم المشروعات: - الأساليب التي تراعي القيمة الزمنية للنقود: (أنظر الملحق رقم17/1). o صافي القيمة الحالية NPV. o معدل العائد الداخلي IRR. o دليل الربحية PI. o أسلوب فترة الاسترداد المخصومة.(أنظر الملحق رقم22/1). - الأساليب التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود: (أنظر الملحق رقم23/1). o أسلوب متوسط العائد المحاسبي. o أسلوب فترة الاسترداد.
	دراسة الجدوى الاجتماعية - نمو الدخل. - تحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع. - توفير العملات الأجنبية النادرة. - حجم المشروع. - الأثر على الدخل القومي(القيمة المضافة). - الأثر على العمالة.

- الأثر على توزيع الدخول. - الأثر على الصرف الأجنبي(ميزان المدفوعات). - الأثر على البيئة. - الأثر على المعرفة الفنية. معايير تقيم المشروعات من وجهة النظر الاجتماعية: (أنظر الملحق رقم24/1). - معيار القيمة المضافة. - معيار التوظف أو العمالة. - معيار التوزيع. - معيار الأثر الصافي على الصرف الأجنبي أو ميزان المدفوعات. - الأثر على البيئة. - الآثار الخاصة بالمعرفة الفنية	
دراسة الجدوى البيئية **1. مجالات البيئة المؤثرة بالمشروع الاستثماري:** أ. مجالات البيئة الطبيعية: - الأرض من حيث: o تركيبة التربة. o خصوبة التربة. o المحميات الطبيعية. - المياه وذلك من حيث: o نوعية المياه. o تغير التدفق. - النباتات وذلك من حيث: o تأثر الأشجار. o تأثر النباتات. o تأثر المحاصيل الزراعية. o تأثر النباتات النادرة. - موارد الطاقة كالطاقة الشمسية. ب. مجالات البيئة الاجتماعية:	

- التعليم.
- الصحة:
  - انتشار الأمراض.
  - ظهور أمراض جديدة.
- الكثافة السكانية.
- الخدمات الاجتماعية.
- الإسكان.

ج. مجالات البيئة الاقتصادية:

- النقل والمواصلات.
- تنمية المناطق الحضرية.
- توزيع الدخل.
- قطاع الصناعة وتنميته.
- قطاع الخدمات وتنميته.

2. العناصر البيئية المتأثرة بوجود المشروع الاستثماري:

أ. عناصر طبيعية كيميائية:

- الأراضي:
  - التربة.
  - هبوط الأرض.
  - الاستخدامات.
  - الموارد الطبيعية.
  - المواقع والأتربة.
- مياه السطح:
  - السواحل.
  - تغيرات معدلات السريان القديمة.
  - أنماط الصرف.
  - الفيضانات.
  - الاستخدامات المستقبلية والحاضرة.
- المياه الجوفية:
  - المناسيب.

	○ أنماط السريان(التدفق). ○ النوعية. ○ خواص الخزان. ○ الاستخدامات المستقبلية والحاضرة. - الجو: ○ نوعية الهواء. ○ سريان الهواء. ○ تغيرات المناخ. ○ التبخر. ○ الرؤية. - الضوضاء: ○ الشدة. ○ فترات الدوام. ○ الترددات. ب. عناصر حيوية(بيولوجية): - النباتات: ○ الأشجار. ○ الأعشاب. ○ الحشائش والمحاصيل. ○ الفصائل النادرة. - الحيوانات: ○ الكائنات الأرضية. ○ الكائنات الدقيقة البحرية. ○ الأسماك والقشريات. ○ الحشرات. ○ الفصائل النادرة. ○ الفصائل المهاجرة. ج. عناصر بشرية: - الصحة والأمن:

- السلامة البدنية والصحة النفسية.
- الأمراض الطفيلية والأمراض المعدية.
- الآثار الصحية الأخرى.
- تركيبة المجتمع.

- الاعتبارات الجمالية والثقافية:
  - نوعية المياه ونوعية الهواء.
  - الهدوء.
  - المناطق التاريخية.
  - المناطق الطبيعية.
- الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية:
  - الإسكان.
  - التعليم.
  - الخدمات.

3. مراحل الدراسة البيئية:

أ. التقييم المبدئي لآثار المشروع البيئية:

- إعداد وصف بيئي للمواقع المحتملة اختيارها للمشروع:
  - وصف الجوانب الطبيعية.
  - وصف الجوانب الاجتماعية.
  - وصف الجوانب الاقتصادية.
- وضع قائمة بالآثار البيئية المحتملة للمشروع.
- وصف أساليب الرقابة البيئية المزمع القيام لتحديد هذه الآثار.
- تحديد الآثار البيئية التي تحتاج إلى مزيد من التحليل والدراسة الإضافية في المرحلة الموالية.

ب. التقييم الكامل للأثر البيئي للمشروع:

- عمليات الإنتاج وعمليات الصنع بشكل منفرد.
- الأنشطة المساعدة كنقل ومناولة المواد الأولية و إمدادات الصنع.
- إجراءات مراقبة النفايات والتخلص منها.
- ضوابط السلامة وقصور العمليات.
- العمليات الخاصة بالمرافق:

- مد الأنابيب.
- خطوط نقل الكهرباء.
- الاحتياجات من الطرق والسكك الحديدية.

ج. إعداد تقرير تقييم الآثار البيئية:

- عنوان وموقع المشروع المقترح.
- صاحب المشروع.
- الجهة التي قامت بإعداد التقرير.
- مبررات إقامة المشروع.
- وصف المشروع:
  - الخامات المستخدمة.
  - العمليات الإنتاجية.
  - المعدات والآلات والأدوات المستخدمة.
  - المنتجات الأساسية والجانبية.
  - خرائط ورسوم المشروع التي توضح كل من:
    - المواد الخام خلال المراحل المختلفة للإنتاج.
    - الطاقات المستخدمة(كهرباء، فحم، بترول...).
    - السمات الفنية والبيئية للمشروع.
- البيئة المحيطة بالمشروع:
  - وصف كمي وكيفي للسمات والخصائص الصناعية والبيولوجية والإنسانية قبل إقامة المشروع.
  - المناطق ذات الحساسية البيئية وذات الصفات والسمات الخاصة.
- بدائل المشروع والصفات الرئيسية لكل بديل.
- بدائل موقع المشروع وخصائص كل موقع.
- الآثار البيئية المتوقعة:
  - نوع هذه الآثار.
  - مصادر هذه الآثار.
  - طبيعة هذه الآثار(صحية، جمالية...).
  - أهمية هذه الآثار.
  - الآثار التي يصعب تحديدها والسبل المقترحة لإمكانية تحديدها.

- إجراءات الوقاية لتحديد أو منع الآثار البيئية الضارة والتقييم الاقتصادي لهذه الإجراءات.
- الملخص والنتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الأساليب المستخدمة في تقييم الأثر البيئي(أنظر الملحق رقم25/1).

4. العوامل البيئية المحددة لصلاحية المشروع الاستثماري:

المخلفات:

- المواد الملوثة للهواء.
- الغازات.
- الغبار.
- الأدخنة.
- النفايات السامة الصلبة والسائلة.
- المواد المتفاعلة الكيميائية.
- المواد الخطرة.

الأخطار:

- خطر الحوادث التي تؤثر في البيئة الاجتماعية الطبيعية عند التنفيذ والتشغيل.
- المخاطر الصحية التي يتعرض لها العمال والموظفين.

الإتلاف للموارد:

- الأضرار المباشرة عن طريق الضرر المباشر للأرض من خلال تخفيف إنتاجية الأرض.
- انقراض بعض الحيوانات والنباتات.

الإتلاف والتدهور للهياكل الاجتماعية:

- تشريد السكان بسبب المشاكل الصحية التي يسببها لهم المشروع.
- ظهور بعض الأوبئة نتيجة الظروف الغير صحية لمخلفات المشروع.
- تأثر عادات وتقاليد المنطقة.

✓ انتقال مجموعة متخصصين من اللجنة القائمة بالمشروع إلى موقع المشروع وذلك للقيام بدراسة مهمة حول:

	- الأثر البيئي للمشروع. - الأخذ بعين الاعتبار أجهزة مراقبة التلوث والتصفية الواجب توفرها. - إعداد التقرير النهائي الذي يقدم للسلطات المختصة بقديم التصريح بالإنشاء.
	دراسة الجدوى القانونية **1. تحديد وتحليل القوانين وتشريعات الاستثمار المنظمة للمشروع والمؤثرة فيه من حيث:** - الحوافز والمزايا الممنوحة المباشرة وغير المباشرة. - القيود المفروضة على الاستثمار في أنشطة معينة. - القيود الخاصة بالتعامل في النقد الأجنبي. **2. دراسة جدوى الشكل القانوني للمشروع الاستثماري:** - نوع النشاط. - مدى مساهمة الحكومة في رأس المال. - حجم الأعمال المرغوب في تنفيذها. - أحكام القوانين المنظمة للمشروع.

المصدر: من إعداد الطالبة.

قمنا بتلخيص محتوى هذا التصور من أجل المقارنة بين دراسة الجدوى النموذجية ودراسة الجدوى التي تطبقها مؤسسات الدعم والمرافقة، لأنه لا يمكننا تطبيق النموذج الموضوع على واقع هذه المؤسسات لاختلاف الواقع المعاش عن النظري المدروس. حيث وضعنا أوزان نسبية لكل مؤشر من مؤشرات مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية كوزن نسبي مرجعي، يرتفع هذا الوزن كلما زادت أهمية المؤشر بالنسبة للقرار النهائي المتخذ بشأن المشروع الاستثماري، وتحدد الأوزان النسبية لكل مؤسسة من مؤسسات الدعم والمرافقة (ANSEJ ، ANGEM، CNAC) بناءا على تطبيقها للطرق العلمية والمنهجية عند دراستها للجدوى الاقتصادية التي تقترب من الوزن النسبي المرجعي كلما كانت هذه المؤسسات تطبق الطرق العلمية في دراستها لجدوى المشاريع التي تمولها والعكس صحيح.

هذا ما سنوضحه لاحقا من خلال الجدول رقم (13).

.المؤسسات محل الدراسة:

مؤسسات الدعم والمرافقة:

سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى عينة من مؤسسات الدعم والمرافقة لولاية ميلة ممثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

1.4.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:(ANSEJ)

- **التعريف بالوكالة:** أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في سنة 1996، وهي هيئة ذات طابع عمومي، موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تقوم بتنفيذ جهاز قائم على مقاربة اقتصادية وتسعى إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كافة مراحل المرافقة.
- **صيغ التمويل المقترحة:**
  - **التمويل الثنائي:** تتشكل التركيبة المالية في الصيغة الثنائية من:
    - المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع.
    - القرض بدون فائدة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الصيغة المالية للتمويل الثنائي:

جدول رقم (05): التمويل الثنائي المستوى الأول.

كلفة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة للوكالة
أقل أو يساوي 5000000 دج	%71	%29

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

جدول رقم (06): التمويل الثنائي المستوى الثاني.

كلفة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة للوكالة
يتجاوز 5000000 دج ويقل أو يساوي 10000000 دج	%72	%28

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- **التمويل الثلاثي:** تتشكل التركيبة المالية في الصيغة الثلاثية من:
  - المساهمة الشخصية لصاحب المشروع.

- القرض بدون فائدة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- القرض البنكي.

الصيغة المالية للتمويل الثلاثي:

جدول رقم (07):التمويل الثلاثي المستوى الأول:

كلفة الاستثمار	القرض البنكي	القرض بدون فائدة للوكالة	المساهمة الشخصية
أقل أو يساوي 5000000 دج	%70	%29	%1

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

جدول رقم (08): التمويل الثلاثي المستوى الثاني:

كلفة الاستثمار	القرض البنكي	القرض بدون فائدة للوكالة	المساهمة الشخصية
يتجاوز 5000000 دج ويقل أو يساوي 10000000 دج	%70	%28	%2

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- **الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**

الشكل رقم(11): الهيكل التمويلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

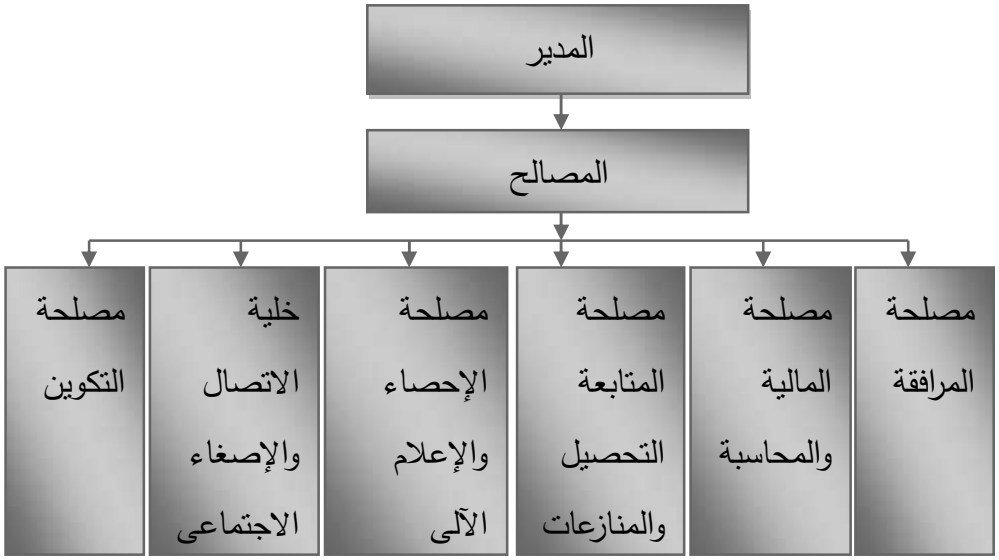

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ميلة.

- **الإعانات المالية والامتيازات الجبائية:**

مرحلة الإنجاز:

- **الإعانات المالية:**

- قرض بدون فائدة إضافي بقيمة 500000 دج موجه لحاملي شهادات التكوين المهني.
- قرض بدون فائدة إضافي بقيمة 500000 دج للتكفل بإيجارات المحلات.
- قرض بدون فائدة إضافي يمكن أن يصل إلى 1000000 دج لفائدة حاملي شهادات التعليم العالي.
- تمديد فترة مؤجل تسديد أصل القرض البنكي بثلاث (3) سنوات.
- لا يمكن أن تتجاوز مدة تسديد القرض البنكي ثماني (8) سنوات بما فيها الثلاث سنوات من مؤجل التسديد ابتداء من منح القروض.

- **الامتيازات الجبائية:**

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- تطبيق معدل مخفف بنسبة 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسة المصغرة.

مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات (لمدة 3 سنوات أو 6 سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عند ما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة ابتداء من تاريخ الاستغلال (لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط أو ستة (6) سنوات للمناطق الخاصة أو عشر (10) سنوات لمناطق الجنوب).
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة عامين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي.

2.4.الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:(CNAC)

- **التعريف بالصندوق:** أنشأ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 1994، وهو مؤسسة ذات طابع اجتماعي، تقوم خصوصا بتنفيذ جهاز دعم إحداث النشاطات لفائدة البطالين أصحاب المشاريع البالغين ما بين 30 و50 سنة.
- **صيغة التمويل المقترحة:**
- **التمويل الثلاثي:** تتشكل التركيبة المالية في الصيغة الثلاثية من:
  - المساهمة الشخصية لصاحب المشروع.
  - القرض بدون فائدة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
  - القرض البنكي.

الصيغة المالية للتمويل الثلاثي:

الجدول رقم (09): التمويل الثلاثي المستوى الأول للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

كلفة الاستثمار	القرض البنكي	القرض بدون فائدة للوكالة	المساهمة الشخصية
أقل أو يساوي 5000000 دج	%70	%29	%1

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الجدول رقم (10): التمويل الثلاثي المستوى الثاني للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

كلفة الاستثمار	القرض البنكي	القرض بدون فائدة للوكالة	المساهمة الشخصية
يتجاوز 5000000 ويقل أو يساوي 10000000دج	%70	%28	%2

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

الشكل رقم (12): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

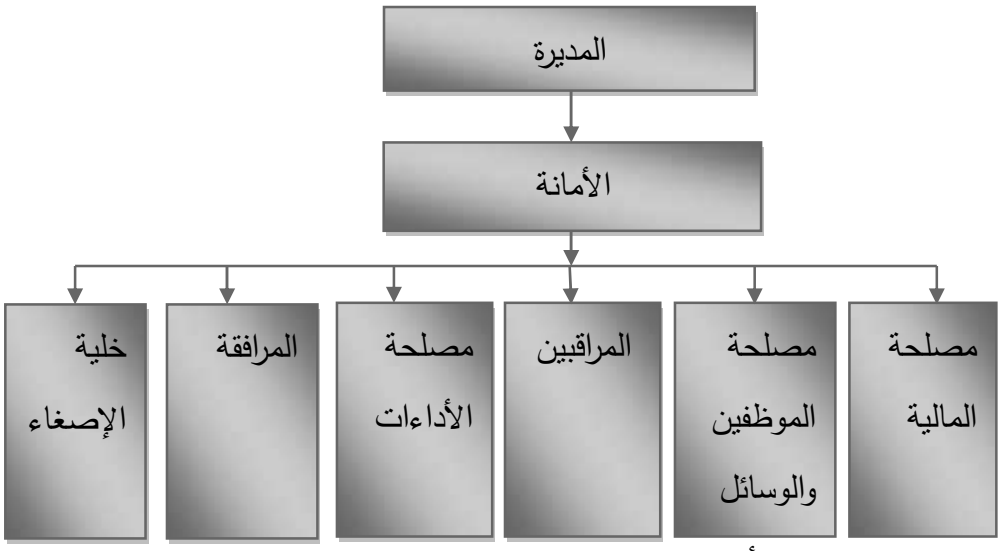

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

- **الإعانات المالية والامتيازات الجبائية:**

مرحلة الانجاز:

- **الإعانات المالية:**

- قرض بدون فائدة إضافية بقيمة 500000 دج موجه لحاملي شهادة التكوين.
- قرض بدون فائدة بقيمة 500000 دج للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة.
- قرض بدون فائدة إضافي يمكن أن يصل إلى 1000000 دج لفائدة حاملي شهادات التعلم العالي.
- تمديد فترة مؤجل تسديد أصل القرض البنكي بثلاث (3) سنوات.
- لا يمكن أن تتجاوز مدة تسديد القرض البنكي ثماني (8) سنوات بما فيها الثلاث سنوات من مؤجل التسديدات إبتداءا من منح القروض.

- **الإعانات الجبائية:**

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق معدل منخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
-

مرحلة الاستغلال:

- تمنح امتيازات جبائية للمؤسسة المصغرة لمدة ثلاث (3) سنوات بداية من انطلاق النشاط.
- تمديد من مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر (10) سنوات بالنسبة للنشاطات المتواجدة في ولايات الجنوب.
- تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات إلى عشر (10) سنوات بالنسبة للنشاطات المتواجدة بالجنوب.
- الرسم على النشاطات المهنية .

عندما تحدث المؤسسة المصغرة على أقل ثلاث (3) مناصب عمل غير محددة المدة، نمدد فترة الإعفاء إلى سنتين (2) فيما يخص:

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
- تمديد الإعفاء على الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات إلى عشر (10) سنوات عندما تتواجد الأنشطة بمناطق الجنوب وإلى ست (6) سنوات عندما تتواجد هذه الأنشطة في ولايات الهضاب العليا.
- تخفيض بنسبة 100% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط.
- الجباية التدريجية خلال فترة الإخضاع الضريبي.
- تحديد معدل الضريبة على أرباح الشركات بـ 19% بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية وأنشطة وكالات السياحة والأسفار الناشطة في مجالي السياحة الوطنية والسياحة الاستقبالية.

3.4.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:(ANGEM)

- **التعريف بالوكالة**

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع: تجربة القرض المصغر في الجزائر والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم خلق جهاز القرض المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14- 04 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

- **صيغ التمويل المقترحة:**

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من السلفة الصغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100000 دج وتصل مدة تسديدها إلى 3 سنوات) إلى قروض معتبرة (التي لا تتجاوز 1000000 دج وتصل مدة تسديدها إلى 11 سنة) تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

كما تسمح كل صيغة تمويلية بحكم خصوصياتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع والجداول المختصرة التالية توضح مختلف أنماط التمويل:

الجدول رقم (11): سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية (أقصاها 10000000 دج)

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000دج	كل الأصناف (شراء المواد الأولية)	٪0	٪0	٪100	٪0

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مديرية الوكالة الولائية، ميلة.

الجدول رقم (12): قرض بنكي مكمل بسلفة بدون فائدة من الوكالة (من 10000100 دج إلى 100000000 دج)

قيمة القرض	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
من 10000100 حتى 100000000 دج	كل الأصناف	٪1	٪70	٪29	٪0

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مديرية الوكالة الولائية، ميلة.

- **الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:**

الشكل رقم (13): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

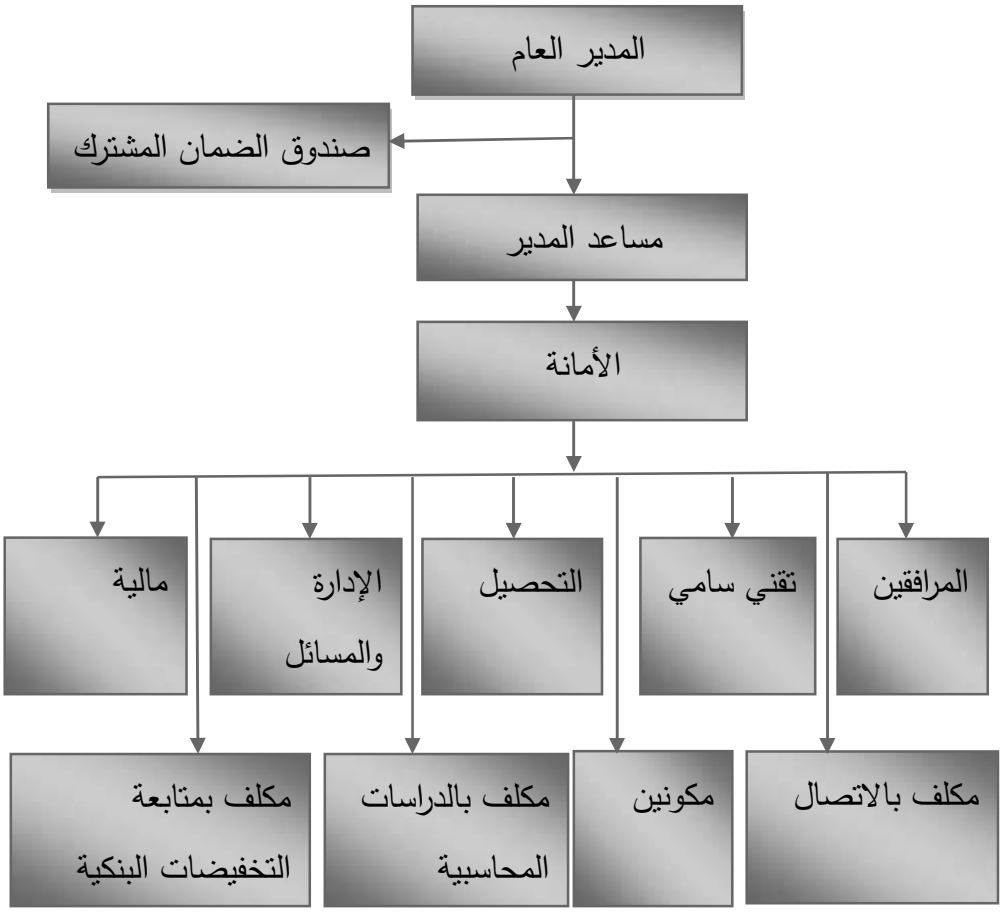

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- **الإعانات المالية والامتيازات الجبائية:**

- التكوين.
- الدعم والنصح والمرافقة لتنفيذ النشاط.
- ضمان القرض البنكي.
- الامتيازات الجبائية.

5. التحليل:

1.5. دراسة الجدوى الاقتصادية على مستوى مؤسسات الدعم والمرافقة لولاية ميلة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر):

لا تختلف كثيرا دراسة الجدوى التي تقوم بها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن تلك التي تقوم بها كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة وإذا اختلفت فإن سبب ذلك الاختلاف يعود للشروط التي تضعها كل مؤسسة لمنح التمويل. حيث أن دراسة الجدوى على مستوى هذه المؤسسات تبنى فقط على المعلومات المقدمة من قبل طالب التمويل، هذه المعلومات يتحصل عليها القائم على دراسة الجدوى من خلال استشارته لطالب التمويل، تتعلق هذه المعلومات بصفة عامة بموقع المشروع، خبرة صاحب المشروع وتأهيله، المنافسين، نوع المشروع، حجمه، رأس مال المشروع، الطاقة الإنتاجية وشروط الوكالة أو الصندوق إذا كانت مستوفاة في الشخص..، تصب هذه المعلومات في برنامج موحد لكل المشاريع على مستوى كل مؤسسة من هذه المؤسسات بالإضافة إلى معلومات أخرى يعتمد القائم على دراسة الجدوى في تحصيلها على خبرته وليس على الميدان. بينما يتولى البرنامج الحساب وتقديم النتيجة.

وكل مؤسسة من هذه المؤسسات تبني دراسة الجدوى الخاصة بالمشاريع التي تمولها على أساس الشروط التي تضعها في الشخص صاحب المشروع وليس على بيانات ميدانية دقيقة. والدراسة تكون بعيدة كل البعد على الواقع.

للإطلاع أكثر على دراسة الجدوى لهذه المؤسسات ولمزيد من المعلومات أنظر الملاحق رقم (02، 03، 04).

2.5. المقارنة بين النماذج النظرية لدراسة الجدوى الاقتصادية والمطبقة على مستوى مؤسسات الدعم والمرافقة لولاية ميلة:

من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي والسؤال الفرعي قمنا بتحليل المضمون، حيث قمنا بإجراء عدة مقابلات والتي ذكرناها سابقا من خلا الجدول رقم (03) والتي من خلالها طرحنا مجموعة من الأسئلة وتمت الإجابة عليها من قبل المبحوثين كما يلي:

بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

- **السؤال:** هل يقوم صاحب المشروع أو الفكرة الاستثمارية بدراسة جدوى لفكرته؟
- **جوابه:** هناك بعض المستثمرين يقومون بدراسة جدوى لمشاريعهم والبعض الآخر لا يقوم بها.
- **السؤال:** هل تفرضون عليه أو تلزمونه بإجراء دراسة جدوى لمشروعه؟

- **جوابه:** لا.
- **السؤال:** هل تقومون أنتم بدراسة جدوى أخرى للمشروع غير تلك التي يقوم بها صاحب الفكرة؟
- **جوابه:** نعم.
- **السؤال:** ما هي المراحل التي تمر بها دراسة الجدوى التي تقومون بها؟
- **جوابه:** أسئلة مختلفة توجه إلى الشباب حامل المشروع تتعلق عموما بمردودية المشروع عند تنفيذه.(كما قاموا بتزويدي بنموذج عن دراسة الجدوى التي يقومون بها والموضح في الملحق رقم 02).
- **السؤال:** ما هي المحاور الأساسية التي يجب أن تغطيها دراسة الجدوى؟
- **جوابه:** تقدير التكاليف، تقدير المبيعات، تقدير رأس المال العامل.
- **السؤال:** ما هي المكاتب المعنية بدراسة الجدوى الاقتصادية؟
- **جوابه:** مصلحة المرافقة.
- **السؤال:** هل شخص واحد يقوم بالعملية؟
- **جوابه:** نعم.
- **السؤال:** هل هو متخصص؟
- **جوابه:** كل الذين يقومون بالدراسة متخصصين في المالية والتسويق.
- **السؤال:** ما هي المشاكل التي تواجهكم عند إجراء دراسة الجدوى؟
- **جوابه:** بعض الشباب لا يملكون معلومات كافية عن المشروع والسوق بحيث لا يمكنهم الإجابة على الأسئلة الموجهة إليهم.
- **السؤال:** هل تأخذون بعين الاعتبار نتائج دراسات الجدوى التي تقومون بها في تمويل المشاريع؟
- **جوابه:** نعم.

من خلال الإجابة على الأسئلة المطروحة نلاحظ:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لا تفرض على الشباب أصحاب المشاريع دراسة جدوى لمشاريعهم، حيث أن الوكالة هي التي تقوم بإجراء دراسة جدوى للمشروع أو الفكرة الاستثمارية المطروحة من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على صاحب الفكرة الاستثمارية والتي تتعلق عموما بمردودية المشروع، كما يقومون بتقدير التكاليف والمبيعات ورأس المال العامل وتأخذ نتائج هذه الدراسة في الاعتبار عند اتخاذ القرار بشأن الموافقة على تمويل المشروع.

نستنتج أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقوم فعلا بدراسة جدوى اقتصادية للمشاريع التي تمويلها لكنها تبقى دراسة تقديرية شكلية قد تتوافق مع المتغيرات المستقبلية ولكن ذلك يكون بنسب ضئيلة جدا

بالمقارنة مع دراسة الجدوى النموذجية التي تبنى على أساس بيانات ومعلومات تعبر فعلا عن الواقع من خلال إجراء العديد من الحسابات بالاعتماد على معادلات ومؤشرات دقيقة.

بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

- **السؤال:** هل يقوم صاحب المشروع أو الفكرة الاستثمارية بدراسة جدوى لفكرته؟
- **جوابه:** صاحب المشروع لا يقوم بدراسة جدوى لمشروعه، الجهاز هو الذي يتكفل بدراسة الجدوى.
- **السؤال:** ما هي المراحل التي تمر بها دراسة الجدوى التي تقومون بها؟
- **جوابه:** تمر دراسة الجدوى بعدة مراحل وتبنى على أساس البيانات المحصلة من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على الشخص طالب التمويل. موضحة في الملحق رقم (03).
- **السؤال:** ما هي المكاتب المعنية بدراسة الجدوى الاقتصادية؟
- **جوابه:** المستشارين هم الذين يشرفون على دراسة الجدوى الاقتصادية.
- **السؤال:** هل شخص واحد يقوم بالعملية؟
- **جوابه:** 05 أشخاص يقومون بدراسة الجدوى، كل شخص له شريحة من المرقين.
- **السؤال:** هل هم متخصصين؟
- **جوابه:** نعم، متخصصين في الاقتصاد.
- **السؤال:** ما هي المشاكل التي تواجهكم في دراسة الجدوى؟
- **جوابه:** نقص كفاءة المرقين.
- **السؤال:** هل تأخذون بعين الاعتبار نتائج دراسات الجدوى التي تقومون بها في تمويل المشاريع؟
- **جوابه:** نعم.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة كذلك لا يلزم المرقين بالقيام بدراسة جدوى لمشاريعهم المستشارين بالصندوق هم الذين يتولون العملية، وهم متخصصون في الاقتصاد حيث يقومون بصب المعلومات التي يحصلون عليها من المرقي في البرنامج الذي من خلاله يتحصلون على النتيجة. حيث أن المعلومات تكون تقديرية يمكن أن تكون معبرة على الواقع وممكن لا، لأن الواقع متقلب بحيث يجب بناء دراسة الجدوى على أساس بيانات دقيقة معبرة فعلا على الواقع ومن خلال معادلات تترجم تلك البيانات إلى نتيجة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الاستثماري.

نستنتج أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يقوم بدراسة جدوى للمشاريع التي يمولها لكنها دراسة تقديرية.

بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

- **السؤال:** هل يقوم صاحب المشروع أو الفكرة الاستثمارية بدراسة جدوى لفكرته؟
- **جوابه:** لا يقوم صاحب المشروع بدراسة جدوى لمشروعه.
- **السؤال:** هل تفرضون عليه أو تلزمونه بإجراء دراسة جدوى لمشروعه؟
- **جوابه:** لا .
- **السؤال:** هل تقومون أنتم بدراسة جدوى للمشروع ؟
- **جوابه:** نعم، نقوم بدراسة تقنواقتصادية.
- **السؤال:** ما هي المراحل التي تمر بها دراسة الجدوى التي تقومون بها؟
- **جوابه:** تمر بمجموعة من المراحل، موضحة في الملحق رقم (04).
- **السؤال:** ما هي المكاتب المعنية بدراسة الجدوى الاقتصادية؟
- **جوابه:** مرافق الدائرة.
- **السؤال:** ما هي المشاكل التي تواجهكم عند إجراء دراسة الجدوى؟
- **جوابه:** لا توجد أي مشاكل.
- **السؤال:** هل تأخذون بعين الاعتبار نتائج دراسات الجدوى التي تقومون بها في تمويل المشاريع؟
- **جوابه:** نعم.

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر بدراسة جدوى المشاريع التي تمولها من خلال الدراسة التقنواقتصادية التي يقوم بها مرافق الدائرة، هذه الدراسة تكون تقديرية، ولا تلزم أصحاب المشاريع بدراسة جدوى فكرتهم الاستثمارية.

نستنتج أن دراسة الجدوى التي تقوم بها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقديرية أي تبنى على أساس معلومات تقديرية غير ميدانية، حيث أن كل المشاريع في نفس المجال لها نفس دراسة الجدوى الاختلاف يكون فقط في بعض النقاط كالطاقة الإنتاجية للمشروع. دراسة الجدوى تكون وفق برنامج، ولا توجد إحصائيات ميدانية دقيقة، وتبنى على أساس الشروط التي تضعها المؤسسة في الشخص صاحب المشروع. مثلا: عدة مشاريع في مناطق مختلفة تعطى لها نفس البيانات.

بالإضافة إلى ذلك قمنا بوضع نموذج لمراحل دراسة الجدوى الاقتصادية وفق سلم لقياس تلك المراحل حيث طبقنا السلم على كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة. فتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (13): نموذج الدراسة وفق سلم تقييمي.

مراحل تسيير المشروع	العبارات والأسئلة والخطوات	الأوزان النسبية	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
تصفية الأفكار	السوق:				
	- حجم الطلب على السوق.	0 إلى 10	10	10	10
	- نظام البيع والتوزيع.	0 إلى 10	10	10	10
	- إمكانية التصدير.	0 إلى 10	00	00	00
	- قوة المنافسة.	0 إلى 10	10	10	10
	التكاليف:				
	- مقارنة بسعر السوق.	0 إلى 10	05	10	05
	- مقارنة بالشركات المنافسة.	0 إلى 10	05	10	05
	الجوانب الفنية:				
	- موقع المشروع.	0 إلى 10	10	10	10
	- حجم المشروع الاقتصادي.	0 إلى 10	05	00	05
	- المواد الخام ومدخلاته.	0 إلى 10	05	10	10
	- العمالة.	0 إلى 10	07	00	05
	- مدى توفر رأس المال العامل.	0 إلى 10	10	10	10
	- الكوادر الإدارية.	0 إلى 10	05	00	00
	تحديد هدف المشروع.	0 إلى 10	03	00	00
	مجموع الأوزان النسبية.	130	85	80	80
دراسة الجدوى المبدئية	- الطلب والسوق.	0إلى 100	40	50	45
	- المدخلات من المواد الخام.	0إلى 100	50	50	60
	- موقع وهندسة المشروع.	0إلى 100	30	45	50
	- دراسة مدى جدوى المشروع فنيا وتنظيم النفقات العامة.	0إلى 100	50	50	30
		0إلى 100		50	80
				100	

	- الموارد البشرية والقوى العاملة.	0إلى 100	50	80	50
	- الجدول الزمني لوضع وتنفيذ ميزانية المشروع.	0إلى 100	80		50
	- المشاكل التي يمكن أن تواجه المشروع.	0إلى 100	10	00	30
	- تحديد المرحلة أو المراحل التي تحتاج إلى تركيز عال في دراسة الجدوى التفصيلية وتقدير تكلفتها.	0إلى 100	00		00
	مجموع الأوزان النسبية	800	310	425	395
دراسة الجدوى التفصيلية	خلفية المشروع وتاريخه:				
	- ملاك المشروع.	0إلى 100	100	100	100
	- تاريخ المشروع.	0إلى 100	100	100	100
	- تكاليف الدراسة والاستقصاءات التي تم إجراءها.	0إلى 100	00	00	30
	دراسة الجدوى التسويقية:				
	- خصائص مشروعك.	0إلى 100	100	100	100
	- وصفات منتجات المشروع.	0إلى1000	30	00	50
	- الطلب:				
	بيانات السكان.	0إلى1000	00	00	00
	بيانات عن الدخل.	0إلى1000	300	00	00
	بيانات عن النشاط التجاري.	0إلى1000	600	500	10
	بيانات عن النقل والمواصلات.	0إلى1000	00	00	00
	بيانات عن التجارة الخارجية.	0إلى1000	00	00	00
	سلوك المستهلك ومعلومات عن المستهلك.	0إلى1000	200	00	10
	- التنبؤ بالطلب:				
	تحليل سلوك الأفراد المستقبلية.	0إلى1000	00	00	00
	تحليل سلوك الأفراد الحالية.	0إلى1000	00	00	00
	تحليل سلوك المشترين في الماضي.	0إلى1000	00	00	00

	- العرض:				
	تقدير العرض الكلي.	0إلى1000	400	500	400
	الترويج.	0إلى1000	400	100	700
	التسعير.	0إلى1000	400	500	500
	التوزيع.	0إلى1000	00	00	00
	المستهلك.	0إلى1000	500	500	300
	المنافسين.	0إلى1000	300	400	100
	الموردين.	0إلى1000	100	1000	1000
	مجموعة الأوزان النسبية	17400	3530	3800	3400
	دراسة الجدوى الفنية:				
	- تحديد موقع المشروع.	0إلى1000	10	10	100
	- تقدير احتياجات المشروع.	0إلى1000	600	600	500
	- تقدير الطاقة الإنتاجية للمشروع.	0إلى1000	200	00	300
	- تحديد هندسة المشروع.	0إلى1000	00	00	00
	- التكاليف العامة.	0إلى1000	600	500	500
	- وضع جدول التنفيذ.	0إلى1000	400	500	600
	- تقدير ميزانية تنفيذ المشروع.	0إلى1000	700	800	900
	مجموع الأوزان النسبية	7000	2510	2410	2900
	دراسة الجدوى المالية:				
	- التكاليف الرأسمالية:				
	تكلفة الاستثمارات الثابتة.	0إلى1000	500	500	500
	تحديد تكاليف التشغيل.	0إلى1000	500	500	500
	رأس المال العامل.	0إلى1000	400	500	400
	التكلفة الكلية الاستثمارية.	0إلى1000	400	500	300

	- تكاليف الإنتاج:				
	تكاليف التشغيل.	0إلى1000	500	500	500
	المصروفات العامة.	0إلى1000	300	400	400
	- التحليل المالي للمشروع:				
	مصادر الحصول على التمويل.	0إلى1000	500	500	400
	جداول سداد القروض.	0إلى1000	1000	1000	100
	جداول الأرباح الصافية المتوقعة للسنوات الخمس القادمة.	0إلى1000	500	800	500
	قياس مرونة المشروع.	0إلى1000	00	00	00
	جداول التدفقات النقدية للمشروع للخمس سنوات القادمة.	0إلى1000	400	400	500
	- القوائم المالية ومؤشراتها:				
	قائمة التدفق النقدي.	0إلى1000	00	00	500
	قائمة الدخل.	0إلى1000	700	800	800
	الميزانية العمومية.	0إلى1000	800	800	800
	حساب الأرباح والخسائر.	0إلى1000	500	500	600
	- التقييم المالي للمشروع.	0إلى1000	200	00	500
	مجموع الأوزان النسبية	17000	7200	7700	7300
	دراسة الجدوى الاجتماعية:				
	- نمو الدخل.	0 إلى 10	05	05	05
	- تحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع.	0 إلى 10	00	00	05
	- توفير العملات الأجنبية النادرة.	0 إلى 10	00	00	00
	- حجم المشروع.	0 إلى 10	10	10	10

	- الأثر على الدخل القومي. - الأثر على العمالة. - الأثر على توزيع الدخل. - الأثر على البيئة. - الأثر على المعرفة الفنية.	0 إلى 10 0 إلى 10 0 إلى 10 0 إلى 10 0 إلى 10	00 06 00 04 00	00 05 00 00 00	00 05 05 05 00
	مجموع الأوزان النسبية	90	20	20	35
	دراسة الجدوى البيئية: - مجالات البيئة المؤثرة بالمشروع الاستثماري. - العناصر البيئية المتأثرة بوجود المشروع الاستثماري. - الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية.	 0 إلى100 0 إلى100 0 إلى100	 50 40 00	 50 10 10	 50 30 05
	مجموع الأوزان النسبية	210	90	70	85
	دراسة الجدوى القانونية: - تحديد وتحليل القوانين وتشريعات الاستثمار المنظمة للمشروع والمؤثرة فيه. - دراسة جدوى الشكل القانوني للمشروع الاستثماري.	 0 إلى 10 0 إلى 10	 05 10	 05 10	 05 10
	مجموع الأوزان النسبية	20	15	15	15
	المجموع الإجمالي للأوزان النسبية	42650	13760	14520	14210

المصدر: من إعداد الطالبة.

قمنا بوضع الأوزان النسبية بناءا على أهمية المرحلة بمؤشراتها بالنسبة للقرار الذي يتخذ بشأن المشروع الاستثماري إيجابيا كان أو سلبي.

حيث يرتفع الوزن النسبي للمؤشر كلما زادت أهميته بالنسبة للقرار النهائي والعكس بالنسبة للمؤشرات الأقل أهمية التي تكون أوزانها النسبية أقل من الأخرى ذات الأهمية المرتفعة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأوزان النسبية الخاصة بكل مؤسسة من مؤسسات الدعم والمرافقة قيد الدراسة في كل مرحلة من مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية تكون ضعيفة مقارنة بالوزن النسبي النموذج لدراسة الجدوى النموذجية.

حيث بلغ الوزن النسبي لدراسة الجدوى للوكالة الوطنية لدعم الشباب ما نسبته 65,38%، بينما الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 61,53% ونفس النسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نلاحظ أن النسب تجاوزت 50% لأن هذه المرحلة (تصفية الأفكار) لا تتطلب دراسات معمقة وكل من المؤسسات الثلاث تطرح مجموعة من الأسئلة على صاحب الفكرة عند طلبه للتمويل وعلى أساس خبرتهم في المجال يوجهون المستثمر وينصحونه.

أما بالنسبة لدراسة الجدوى المبدئية فبلغت نسبة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 38,75% 53,125% بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة و49,375% للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، نلاحظ تدبدب في النسب مقارنة بمرحلة تصفية الأفكار حيث أن دراسة الجدوى المبدئية التي تقوم بها كل من المؤسسات الثلاث تقديرية يتم بناءها على توقعات القائمين بدراسة الجدوى والتي يمكن أن تتوافق مع الواقع، أو لا ونسبة التوافق تكون ضئيلة مقارنة بالتغيرات السريعة والمنافسة المحتدمة في السوق.

وأخيرا دراسة الجدوى التفصيلية حيث بلغت نسبة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 32,03% 33,59% للصندوق الوطني للتأمين على البطالة و32,92% للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. نلاحظ انخفاض النسبة مقارنة بمرحلة الدراسة المبدئية لأن هذه المرحلة تحتاج إلى تحديد دقيق لجميع مؤشراتها من خلال معادلات تحسب بناءا على معطيات تعبر عن الواقع، بينما المعلومات التي تبنى على أساسها دراسات الجدوى على مستوى هذه المؤسسات معلومات تقديرية.

وكتقييم إجمالي لدراسة الجدوى التي تقوم بها هذه المؤسسات بالنسبة للدراسة النموذجية بلغت نسبة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 32,26%، 34,04% بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة و33,31% للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

حيث يرجع سبب انخفاض النسبة للمؤسسات الثلاث مقارنة بالدراسة النموذجية في أن دراستهم شكلية تقديرية لا تبنى على بيانات وإحصائيات دقيقة ميدانية حيث يمكن أن تكون هذه البيانات التقديرية مطابقة للواقع مستقبلا ولكن احتمال ذلك ضعيف مقارنة بالدراسة التي تبنى على البيانات الدقيقة المعبرة فعلا على الواقع المعاش.

. النتائج والتوصيات:

لقد سعت هذه الدراسة لكشف مستوى دراسة الجدوى التي تقوم بها مؤسسات الدعم والمرافقة لولاية ميلة وهل فعلا تطبق الطرق العلمية في هذه الدراسات، وهذا من خلال مقارنتها بالنموذج المستحدث الذي يمثل دراسة الجدوى النموذجية، وبعد التحليل كشفت النتائج ما يلي:

1.6. أهم النتائج:

1. مؤسسات الدعم والمرافقة لولاية ميلة تقوم بدراسات جدوى للمشاريع التي تمولها.
2. دراسة الجدوى الاقتصادية التي تقوم بها مؤسسات الدعم والمرافقة دون المستوى مقارنة بدراسة الجدوى النموذجية.
3. تبنى دراسة الجدوى على أساس أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية.
4. دراسة الجدوى التي تقوم بها مؤسسات الدعم والمرافقة لولاية ميلة دراسات تقديرية شكلية.
5. الإطارات التي تقوم بدراسة الجدوى على مستوى هذه المؤسسات تنقصها الخبرة في مجال دراسة الجدوى الاقتصادية.

2.6.أهم التوصيات:

على أساس الدراسات السابقة والنتائج المتوصل إليها في الدراسة، نقدم مجموعة من التوصيات نلخصها في النقاط التالية:

1. العمل على بناء دراسة الجدوى على أساس بيانات دقيقة تعبر فعلا على الواقع واستخدام مؤشرات دراسة الجدوى والمعادلات التي تمكن من الوصول إلى نتائج معبرة فعلا على ما سيؤول إليه المشروع مستقبلا.
2. إجراء دورات تكوينية للإطارات الذين يقومون بإجراء دراسة الجدوى الاقتصادية.
3. إلزام أصحاب المشاريع بإجراء دراسة جدوى لمشاريعهم.
4. رقمنة طريقة استغلال البيانات وإجراء دراسات الجدوى لأجل جعل البيانات مركزية، تمكن من الرقابة والتحيين.
5. توفير إحصائيات خاصة بالمناطق في جميع المجالات.

7.قائمة المراجع:

1.7.المراجع باللغة العربية:

1. اسطيفان كجة جي. ص، (2008)، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية: بغداد.
2. أشرف. أ، (د س)، EHG202 مناهج (سمات) البحث العلمي: قسم جيولوجيا المياه، كلية علوم الأرض، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
3. بن درويش حلس. د، (2006)، دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية: غزة، فلسطين.
4. تمار. ي، (2007)، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين: طاكسيج – كوم للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر.
5. حسن السيسي. ص، (2003)، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق: دار الفكر العربي، القاهرة.
6. حسن طاهر بدر. ع، عبد التواب علي. ع، عبد المؤمن السيد عشمة. ي، ربيع مرزوق إمام. م، (د س)، مقدمة عن دراسة الجدوى.
7. حسين الوادي. م، محمد سمحان. ح، محمد خريس. إ، (2010)، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية: الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
8. حلاوة. ج، صالح. ع، (2010)، مدخل إلى علم التنمية: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
9. خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر، (2012)، دراسة الجدوى في المنشآت الصغير والمتوسطة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، القاهرة.
10. دياب. م، (2007)، دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع: دار المنهل اللبناني، بيروت.
11. صالح الحناوي. م، (2001)، دراسات جدوى المشروع الأساسيات والمفاهيم: الدار الجامعية، الإسكندرية.

12. الضامن. م، (2007)، أساسيات البحث العلمي: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
13. عبد الحميد. ع، (2003)، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية: الدار الجامعية، الإسكندرية.
14. عبد الرحيم زردق. أ، سعيد بسيونى. ب، (2011)، مبادئ دراسة الجدوى الاقتصادية.
15. عبد الرزاق الموسوي. ع، (2004)، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
16. عبد السلام شاكر. ن، (د س)، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الجديدة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
17. عبد العزيز عثمان، (د س)، دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق: الدار الجامعية، الإسكندرية.
18. عبد الغني أبو الفتوح. ي، (1999)، أسس وإجراءات دراسة جدوى المشروعات (بيئية، تسويقية، مالية): قسم المالية العامة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية .
19. عبد الله القهيوي. ل، محمود الوادي. ب، (2012)، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
20. عبد المجيد البلداوي. ع، (2007)، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا أو باستخدام spss، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
21. عياد. أ، (2006)، مدخل لمنهجية البحث العلمي: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
22. فارس الطيلوني. ج، (2011)، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع: دار كنوز المعرفة، ط1، الأردن.
23. فاضلي. إ، (2010)، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر.
24. فوزي ملوخية. أ، (2009)، أسس دراسة الجدوى للمشروعات الاقتصادية: مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
25. القريشي. م، (2007)، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات: دار وائل للنشر، ط1، عمان.

26. القريشي. م، (2009)، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
27. كاسب. س، كمال الدين. ج، (2007)، المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.
28. كوزنت. س، (2011)، الاقتصاد بين التنمية والتخلف، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر.
29. محمد الخياط. م، (2010)، أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية: دار الراية للنشر والتوزيع، ص 1، الأردن، عمان.
30. محمد العجلوني. م، سعيد الحلاق. س، (2013)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
31. محمد بن قانة. إ، (2012)، اقتصاد التنمية [نظريات – نماذج – استراتيجيات]: دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
32. محمد خليل عطية. ع، (2005)، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية BOT مع المشروعات: الدار الجامعية، الإسكندرية.
33. محمود ذيب الزعبي. غ، (2009)، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن 2003، 1989: عالم الكتب الحديث، الأردن.
34. محمود عبد الرزاق عطية. خ، (2008)، دراسات الجدوى الاقتصادية: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، ط 1، القاهرة.
35. مسيعد. ن، (د س)، مناهج البحث: كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية قسم الفلسفة، جامعة باجي مختار، عنابة.
36. مصطفى الشيخ. ف، (2008)، التحليل المالي: ط1، رام الله، فلسطين.
37. معروف. هـ، (2010)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
38. المعهد الأمريكي للمقاييس القومية، (2004)، دليل للدليل المعرفي لإدارة المشروعات، الإصدار الثالث، PMBOK Guide، مطبوعات معهد إدارة المشروعات، الولايات المتحدة الأمريكية.
39. المهدي. ع، (د س)، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، القاهرة، مصر.

40. نمر داود. ن، (2011)، دراسة الجدوى الاقتصادية : دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان.
41. نوري موسى. ش، عزمي سلام. أ، (2009)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
42. هشام خواجكية. م، (2004)، دليل إعداد وتقييم دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية، عمان.
43. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لجمهورية العراق (2008)، أسس دراسات الجدوى لمشاريع التنمية.
44. وليم اندراوس. ع، (2006)، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الأطر والخطوات – الأسس والقواعد – المعايير: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
45. وليم أندراوس. ع، (2007)، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الأطر والخطوات – الأسس والقواعد – المعايير، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
46. زحوفي. ن، (2014)، فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية: دراسة حالة إنشاء سوق الجملة للخضر والفواكه بعين الدفلى مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 3.
47. سليماني. م، (2006)، دراسة الجدوى الاقتصادية كأداة لاتخاذ القرار الاستثماري، مع دراسة حالة دراسة جدوى مشروع إنجاز فندق سياحي من طراز ثلاث نجوم بالساحل الشرقي الجزائري، عنابة، القالة : رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر.
48. محي الدين. م، (2009)، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع – تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
49. أوسرير. م، بن حاج. ج، مغراوة. ف، (2009)، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية: مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، العدد 07.

50. بن عبد الله الواصل. ع، (1999)، البحث العلمي: وزارة المعارف، إدارة التعليم في محافظة عنيزة، إدارة الإشراف التربوي والتدريب، شعبة الاجتماعيات، المملكة العربية السعودية.
51. بن عبد الله الواصل. ع، (1999)، البحث العلمي: وزارة المعارف، إدارة التعليم في محافظة عنيزة، إدارة الإشراف التربوي والتدريب، شعبة الاجتماعيات، المملكة العربية السعودية.
52. بن نذير. ن، بلعيش. ف، (2015)، موقع الطاقات المتجددة ضمن التنمية المستدامة: العدد 12 ديسمبر، جامعة البليدة2، دار التل للطباعة.
53. تمجغدين. ن، العدد 7 ، (2010)، دراسة الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالية العلمية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة.
54. جمعة جبر. ف، (2011)، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية التفصيلية لمشرع إنتاج حامض الخليك في الشركة العامة لصناعة السكر، الغربي، العدد الثامن عشر، ميسان، العراق.
55. حميدشة. ن، (1012)، المقابلة في البحث الاجتماعي: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة سكيكدة، الجزائر.
56. خميس. خ، (2011)، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر: مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة، الجزائر.
57. دلعي. أ، شنيني. ع، (2011)، بين متطلبات التنمية الاقتصادية والإنفاق البيئي تجاذب وتنافر: مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر.
58. ساطوري. ر، (2013)، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة – علاقات وروابط – مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، دورية دولية علمية محكمة ومفهرسة، العدد 8 الجزء الثاني، دار التل للطباعة، جامعة البليدة 02، الجزائر.
59. مجلة الباحث، (2011)، العدد9، مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

60.مقاوسي. ص، جمعوني. ه، (2010)، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية: الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، الذي تنظمه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ومخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، جامعة الحاج لخضر باتنة.

61.مولاي لخضر. ع، بونوة. ش، (2010)، دور القطاع الخاص في التنمية بالدول العربية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد07، الجزائر.

62.نشرة يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت، (2013)، السلسلة الخامسة، العدد7، معهد الدراسات المصرفية.

2.7.المراجع باللغة الأجنبية:

1. John Maynard Keynes, (2006), Feasibility study methodologye and practices, Italy.
2. Moza Alehremi, (2009), Preparing Feasibility Study For Small Projects: Governement of Ras Al Khaimah Departement of Economic Development.
3. Yin.R.(1994), Descovring the future of the case study method in evaluation research, evaluation practice, v15 n3 pp283 – 90.

8. الملاحق:

الملحق رقم(01):

1/1

العرض الكلي = إجمالي الإنتاج الحالي+ إجمالي الكمية المستوردة + الطاقة التوسيعية للمصانع القائمة في سنة التقدير + الإنتاج المتوقع لمشروعات جاري تنفيذها + الإنتاج المتوقع لمشروعات مزمع إدراجها بالخطة +مخزون الطوارئ.

الفجوة التسويقية = الطلب الكلي المتوقع – العرض الكلي المتوقع.

2/1

- معامل التحليل البعدي = الميزة المرتبطة بالموقع أ ÷ الميزة المرتبطة بالموقع ب.

✓ معامل التحديد البعدي يساوي واحد صحيح.

التساوي التام بين الموقعين من منظور تكلفة العوامل المؤثرة على اختيار الموقع العام للمشروع.

✓ معامل التحليل البعدي أكبر من واحد صحيح.

أفضلية الموقع الموجود بمقام المعامل عن ذلك الموجود ببسطه.

✓ معامل التحليل البعدي اقل من واحد صحيح.

أفضلية الموقع الموجود ببسط المعامل عن ذلك الموقع الموجود بمقامه.

- معامل التوطين = (عدد العمال في صناعة معينة في الإقليم ÷ مجموع عدد العمال في هذه الصناعة)÷(عدد العمال في كل الصناعات في الإقليم ÷ عدد العمال الإجمالي في الإقليم الكلي).

✓ معامل التوطين أكبر من الواحد الصحيح.

ذلك يعني أن الإقليم يتوفر على الصناعة المراد القيام بها بكميات كبيرة، أي أن تلك الصناعة متوطنة بشكل كبير في هذا الإقليم، ينصح بعدم إنشاء مشروعات جديدة من هذه الصناعة في هذا الإقليم.

✓ معامل التوطين أقل من الواحد الصحيح.

ذلك يعني أن الإقليم لا يتوفر على النصيب المتعادل من الصناعة المراد القيام بها، أي أن هذه الصناعة غير متوطنة بشكل كاف في هذا الإقليم، ينصح بإنشاء مشروعات جديدة من هذه الصناعة في هذا الإقليم.

3/1

العوامل المؤثرة في عملية اختيار موقع المشروع:

العوامل الاقتصادية:

- القرب من مصادر المواد الخام.
- مدى توافر مصادر الطاقة والكهرباء.
- مدى القرب من أماكن توفر اليد العاملة.
- مدى توفر البنية الأساسية ووفرات التعامل مع المشروعات الأخرى:
  - قنوات المياه.
  - الصرف الصحي.
  - الطرق الرئيسية.
  - قرب المشروع من المشروعات القائمة بنفس الموقع.
- تكلفة الأراضي:
  - مدى كفاية مساحة الأرض للقيام بالمشروع.
  - مدى قابليتها للتوسع مستقبلا.
  - دراسة الخواص الطبوغرافية للأرض.
- مدى توافر خدمات النقل والقرب من أسواق التصريف.
- مدى القرب من رأس المال.
- مدى القرب من الوفورات الحضارية:
  - الوزارات والمصالح الحكومية.
  - الإدارات ومؤسسات التوريد.

العوامل غير الاقتصادية:

- العوامل الطبيعية والظروف المناخية:
  - القرب من مصادر المياه.
  - التضاريس.
  - نوعية التربة.
- مدى توفر التيسيرات وحوافز الاستثمار:
  - الإعفاءات الضريبية.
- توافر الاستقرار الأمني والسياسي.

4/1

تحديد خصائص المواد والمدخلات

الخصائص المادية:

- الحجم والأبعاد والشكل.
- الكثافة واللزوجة والمسامية.
- الحالة(غازية، سائلة، صلبة).
- نقاط الانصهار والغليان.

الخصائص الميكانيكية:

- القابلية للتشكيل و التصنيع.
- القابلية للشد والانضغاط والقطع.
- المرونة والصلادة والصلابة.

الخصائص الكيميائية:

- الشكل.
- التركيب والمكونات.
- درجة النقاوة.
- درجة التأكسد وإمكانية الاحتراق.
- القابلية للاشتعال.

الخصائص الكهربائية والمغناطيسية:

- المغناطيسية.
- المقاومة.
- التوصيل.

5/1

- نقطة التعادل = إجمالي التكاليف الثابتة ÷(1 – (إجمالي التكاليف المتغيرة ÷ إجمالي المبيعات))
- نقطة التعادل = التكاليف الثابتة ÷(ثمن الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة).

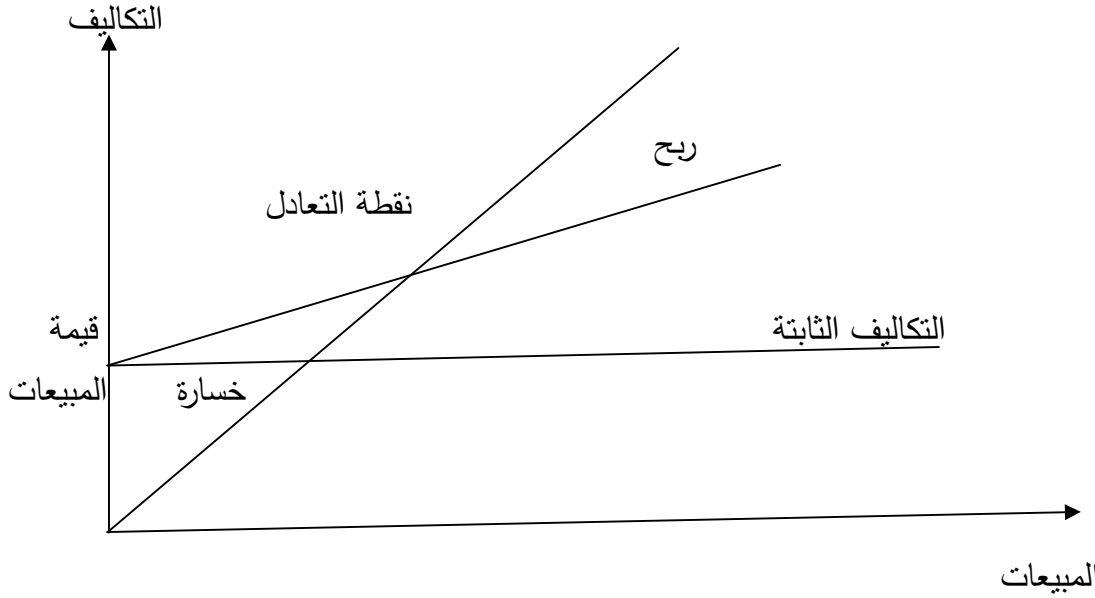

- حجم التعادل = التكلفة الثابتة ÷(الإيراد المتوسط – التكلفة المتوسطة الكلية).

الإيراد المتوسط = سعر البيع المتوقع.

تحديد نقطة التعادل بيانيا:

الإيراد المتوسط = الإيراد الكلي ÷ حجم المبيعات = (كمية المبيعات * السعر)÷كمية المبيعات.

ومنه: الإيراد المتوسط = السعر.

لدينا: التكلفة الكلية المتغيرة = التكلفة الكلية ÷ الكمية.

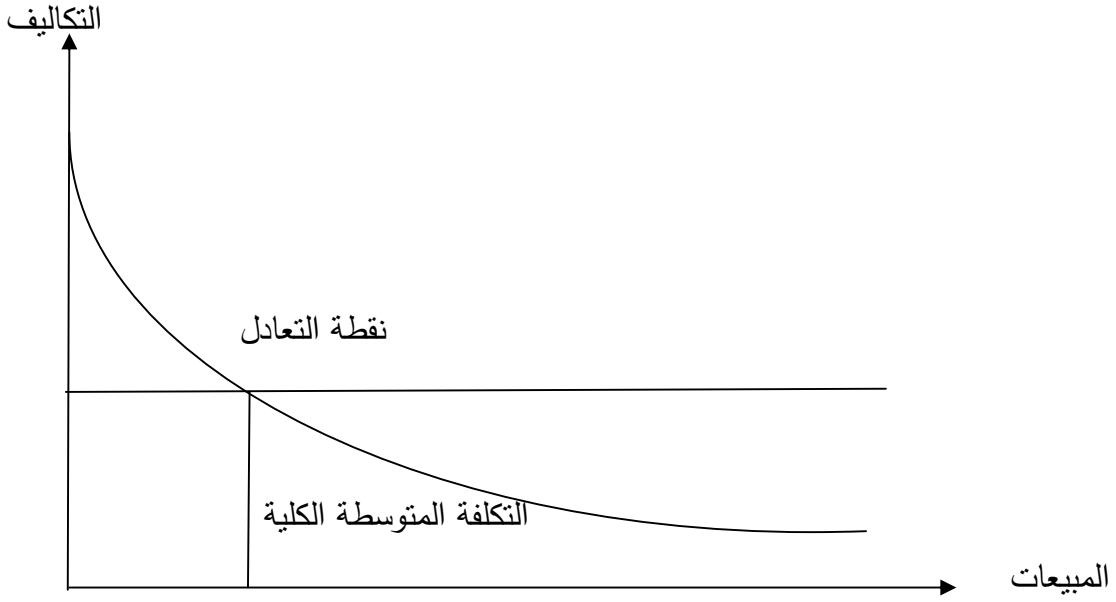

- ✓ إذا كان حجم الإنتاج الواجب الوصول إليه (وفق الدراسة التسويقية) أقل من حجم التعادل فذلك يعني أننا في منطقة الخسارة وعليه لابد من توقف الدراسة ورفض المشروع.
- ✓ إذا كان حجم الإنتاج الواجب الوصول إليه أكبر من حجم التعادل فذلك يعني أننا في منطقة الربح وعليه نستكمل دراسة الجدوى.

6/1

- تكلفة المعدات والآلات المحلية = ثمن الشراء + مصروفات النقل + مصروفات التركيب.
- تكلفة المعدات والآلات المستوردة = ثمن الشراء + الرسوم الجمركية + روم التفتيش + مصاريف النولون البحري + تكاليف التأمين + مصاريف التفريغ والتخليص + مصاريف النقل من الميناء إلى موقع المشروع + مصاريف التركيب.
- للمفاضلة بين العروض المقدمة بالنسبة للمعدات المستوردة أو المحلية وفق للمراحل التالية:

1. تكلفة الشراء = ثمن الشراء + التأمين + الرسوم الجمركية + رسوم أخرى.
2. تكلفة التشغيل السنوية:
   - تكلفة الخامات.
   - تكلفة خدمات وصيانة.
   - تكلفة أجور مباشرة.
   - وقود وقوة محركة.
3. تكاليف التركيب والتجارب.
4. العمر الإنتاجي والعمر الاقتصادي للآلة.
5. شروط التوريد والسداد والضمان.
6. مدى توافر قطع الغيار التي تحتاجها الآلة.

7/1

تتحدد التكاليف كما يلي:

سعر الشراء + تكاليف الشحن + تكاليف التأمين + تكاليف الشحن + الرسوم الجمركية.

8/1

تكاليف فترة التجارب =

تكلفة الخامات(عدد الوحدات * سعر الوحدة)

+ تكلفة أجور العمال

+ مصاريف صناعية متغيرة أخرى

–إيرادات مبيعات منتجات فترة التجارب.

9/1

باقي عناصر تكلفة الشراء:

- مصاريف النقل.
- مصاريف التأمين.
- مصاريف الشحن.
- إجراءات الشراء.
- التخزين.

10/1

تكاليف التشغيل السنوية = التكلفة الكلية للمواد + التكلفة الكلية للأجور + تكلفة الخدمات والصيانة + مصروفات إنتاجية متنوعة.

11/1

معدل دوران رأس المال العامل = عدد شهور السنة ÷ فترة دورة التشغيل.

12/1

رصيد العملاء =(فترة الائتمان بالشهور÷ 12 شهر)* إجمالي المبيعات السنوية.

13/1

أساليب تقدير احتياجات المشروع من رأس المال العامل:

- أسلوب الدورة الإنتاجية أو دورة التشغيل.
- أسلوب الدورة النقدية الشهرية.
- أسلوب النسبة المئوية.

للمزيد من المعلومات وتفصيل أكثر أنظر الكتاب(عاطف وليم اندراوس، (2006)، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الأطر والخطوات – الأسس والقواعد – المعايير: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 371.

14/1

طرق تقدير التكاليف الرأسمالية

1. منهج تكوين فكرة أولية:

- الطاقة الإنتاجية.
- موقع المشروع دون ما حاجة إلى الدراسات الموقعية.
- المنافع العامة اللازمة(ماء، كهرباء، وقود، بخار).
- الخدمات.
- المباني والإنشاءات(مخطط أولي).

- المواد الأولية اللازمة وتخزينها.
- المواد تامة الصنع وتخزينها.

2. طرق التخمين الأولية:

- الدراسات المتوقعة من حيث الوصف ودراسات التربة والدراسات المساحية.
- مخطط أولي للعمليات الإنتاجية.
- التصاميم المعمارية والهندسية الأولية.
- متطلبات الطاقة والمنافع العامة الأخرى.
- مواصفات أولية للمواد العازلة.
- مواصفات أولية لمحطات تغذية الكهرباء والإضاءة.
- تقدير أولي لساعات العمل اللازمة للأعمال الهندسية والرسوم.

3. طرق التخمين التفصيلية:

- دراسة موقعيه تفصيلية.
- مخطط تفصيلي للعمليات الإنتاجية.
- قوائم بالمعدات اللازمة والآلات ومواصفاتها الهندسية والفنية.
- التصاميم المعمارية التفصيلية مع مخططات البناء والإنشاءات.
- مخطط تفصيلي للتحكم والسيطرة.
- مواصفات ورسومات تفصيلية للمواد العازلة وغيرها.
- مواصفات تفصيلية ومخططات المنافع العامة.
- حسابات مفصلة لساعات العمل اللازمة للهندسة والإشراف والتنفيذ.

15/1

الطرق الأولية لتقدير التكاليف الرأس مالية:

1. طريقة مؤشر التكلفة:

ت ع = ت م *(مؤشر التكلفة الحالي÷ مؤشر التكلفة في الماضي).

ت ع: تكلفة المشروع في الوقت الحاضر.

ت م: تكلفة المشروع في الماضي.

- ✓ مؤشر السجل الإنشائي ENR.
- ✓ مؤشر مارشال وستيفز للمعدات.
- ✓ مؤشر تكلفة برنامج العمليات الاقتصاديPEP.

2. طريقة معامل التكلفة:

النسب المفترضة والمقترح استخدامها لتقدير التكلفة الرأسمالية للمشروعات الصناعية بشكل عام:

1) التكلفة الرأسمالية المباشرة	النسب المئوية من المجموع
- تكلفة المعدات المشترات.	٪24
- مصاريف تركيب المعدات.	٪10
- أجهزة السيطرة والتحكم مع التركيب.	٪04
- الأنابيب مع التركيب.	٪58
- المعدات الكهربائية مع التركيب.	٪04
- المباني والإنشاءات.	٪57
- مرافق الخدمات.	٪11
- الأرض.	٪02
إجمالي التكاليف الرأسمالية المباشرة (1)	٪70
2) التكاليف الرأسمالية غير المباشرة	–
- مصاريف الهندسة والإشراف.	٪10
- المصاريف الاستثنائية.	٪58
- المقاولات.	٪56
- مصاريف غير منظورة.	٪56
إجمالي التكاليف الرأسمالية الغير مباشرة(2)	
3) إجمالي التكاليف الاستثمارية (1) + (2)	٪100

3. طريقة العلاقة بين التكلفة والسلعة الإنتاجية:

ت س = ت ص(ط س÷ ط ص) ن

ت س: التكلفة الاستثمارية للمشروع س.

ت ص: التكلفة الاستثمارية للمشروع ص.

ط س: الطاقة الإنتاجية للمشروع س.

ط ص: الطاقة الإنتاجية للمشروع ص.

ن: معامل يعبر عن مدى اقتصاديا و وفورات التوسع في الطاقة الإنتاجية.

4. طريقة معامل الدوران:

معامل الدوران = إجمالي المبيعات السنوية ÷ التكلفة الرأسمالية الثابتة.

5. طريقة معامل لانج:

تتطلب طريقة لانج توافر التكلفة الكلية للآلات والمعدات اللازمة للمشروع الصناعي ومن ثمة ضرب تكلفة الآلات في معامل تعتمد قيمته على نوع الصناعة وقد اقترح لانج استخدام المعاملات الآتية:

- مصانع المواد الصلبة: 3,1.
- مصانع الموائع (غازات وسوائل): 4,74.
- مصنع المواد الصلبة والموائع: 3,36.

6. طريقة هاند:

تقترح هذه الطريقة ضرب تكلفة المعدات بمعامل معين وذلك على الوجه التالي:

نوع المعدات	المعامل المقترح
أبراج التقطير والمضخات وأجهزة التحكم	4,0
المبادلات الحرارية	3,5
الضواغط	2,5

7. طريقة بيترز.

الطرق التفصيلية لتقدير التكاليف الرأسمالية:

1. تكلفة إعداد التقديرات.
2. تكلفة المشروع الاستثماري وعامل الموقع.

لمزيد من المعلومات أنظر: محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، (2013)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ، ص:180 ، 205.

16/1

طرق تقدير تكاليف الإنتاج والتوزيع:

- طريقة الاجتماع.
- طريقة المقارنة.
- الطريقة التفصيلية.
- الإهلاك.
- تقدير تكاليف الموارد الأولية.
- تقدير تكاليف العمالة.
- تقدير تكاليف المنافع العامة.

لمزيد المعلومات أنظر من: محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، (2013)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص، ص: 210 ، 232.

17/1

- صافي القيمة الحالية (NPV) = القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية – مبلغ الاستثمار.
- مبلغ العائد الداخلي (IRR) = (م1+(م2–م1)*ق1) ÷ (ق1+ق2).

م1: معدل الخصم الأصغر(يظهر القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية موجبة).

م2: معدل الخصم الأكبر(يظهر القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية سالبة).

ق1: القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية عند المعدل الأصغر.

ق2: القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية عند المعدل الأكبر.

مع إهمال الإشارة السالبة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية عند المعدل الأكبر.

ويتم مقارنة العائد الداخلي بمعدل العائد في الفرصة البديلة وفقا للحالات التالية:

- ✓ إذا كان معدل العائد الداخلي (IRR) للمشروع أكبر من معدل العائد في الفرصة البديلة فإنه يمكن النظر في قبول المشروع.
- ✓ إذا كان معدل العائد الداخل (IRR) للمشروع مساو لمعدل العائد في مشروع آخر، فإن إيداع الأموال في البنك بفائدة يكون أفضل.
- ✓ إذا كان معدل العائد الداخلي (IRR) للمشروع أقل من معدل الفائدة على الودائع أو أقل من معدل الفائدة على الفرصة البديلة فإنه يفضل إيداع الأموال في البنك أو الاستثمار في الفرصة البديلة.

- دليل الربحية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة ÷ القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة.
  - ✓ دليل الربحية أقل من واحد صحيح : الاستثمار غير مربح.
  - ✓ دليل الربحية أكبر من واحد صحيح: الاستثمار مربح.

18/1

قائمة التدفقات النقدية:

- صافي التدفقات النقدية = التدفقات النقدية الداخلة – التدفقات النقدية الخارجة.
- القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية:

$V = (3.14 \div (1+r)^1) + (3.14 \div (1+r)^2) + (3.14 \div (1+r)^3) \ldots\ldots (3.14 \div (1+r)^a)$

- فترة الاسترداد = تكلفة الاستثمار ÷ صافي التدفقات النقدية.
- نقطة التعادل = التكاليف الثابتة ÷(الإيرادات – التكاليف المتغيرة).
- معدل العائد الداخلي = معدل الخصم = IRR.

هو المعدل الذي يتحقق من داخل المشروع وهو المعدل الذي إذا خصمت به الإيرادات الصافية المتوقعة (الربح الصافي) أصبحت قيمتها مساوية لقيمة الاستثمار أي أن:

التكلفة الاستثمارية = الإيرادات الصافية المخصومة بمعدل العائد الداخلي.

ويستخدم للحكم على جودة المشروع من عدمه.

ويحسب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{Investment Cost} = (3.14 \div (1+IRR)^1)+(3.14 \div (1+IRR)^2)+(3.14 \div (1+IRR)^3)\ldots(3.14 \div (1+IRR)^a.$$

3.14: صافي التدفقات النقدية.

Investment Cost: التكليف الاستثمارية للمشروع.

IRR: معدل العائد الداخلي.

19/1

- إجمالي الربح = الإيرادات – تكاليف التشغيل.
- صافي الربح = إجمالي الربح – الإهلاك.
- معدل العائد على الإيرادات = صافي الربح ÷ الإيراد.
- معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح ÷ الاستثمار.

20/1

قائمة الميزانية العمومية كما في 12/31/ ن.

الحساب	الموجودات	الحساب	المطلوبات
	الموجودات الثابتة	60	رأس المال
130	أراضي	580	الأرباح المحتجزة
276	آلات ومعدات (بعد الإهلاك)	640	إجمالي حقوق الملكية
79	سيارة (بعد الإهلاك)		
20	شهرة الشركة	230	شهرة المحل
505	إجمالي الموجودات الثابتة		
	الموجودات المتداولة		المطلوبات المتداولة
29	نقدية	297	دائنون
476	مدينون	90	ضرائب
160	مخزون مواد خام	23	قروض قصيرة الأجل
116	مخزون إنتاج غير تام	15	تسهيلات
160	مخزون إنتاج تام	95	مصاريف دائنة

885	إجمالي الموجودات المتداولة	520	إجمالي المطلوبات المتداولة
1390	إجمالي الموجودات	1390	إجمالي المطلوبات

حساب الأرباح والخسائر

الحساب	البيان
95	المصروفات الثابتة
163	مرتبات أعضاء مجلس الإدارة
48	مرتبات العاملين
26	فوائد وعمولات مصرفية
40	استهلاكات
23	مصاريف السفر
25	إيجارات المركز الرئيسي
65	قوة محركة
485	مصاريف متنوعة
95	إجمالي المصروفات
23	صافي الربح قبل الضرائب
72	(–) الضرائب
580	مجمل الربح لهذه المتاجرة
580	صافي الربح بعد الضرائب

21/1

أهم المؤشرات والنسب المالية

- **المؤشرات والنسب الخاصة بالسيولة:**

✓ تطور صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة.

✓ نسبة التداول = إجمالي الأصول المتداولة + إجمالي الخصوم المتداولة.

✓ نسبة السيولة السريعة =(إجمالي الأصول المتداولة – المخزون السلعي)÷(إجمالي الخصوم المتداولة).

✓ المعدل النقدي = النقدية بالصندوق والبنك ÷ الخصوم المتداولة.

- **المؤشرات والنسب الخاصة بكفاءة رأس المال العامل (نسب النشاط):**

✓ الائتمان المحصل والممنوح:

متوسط فترة التحصيل =(أرصدة العملاء – عدد شهور السنة)÷ المبيعات الآجلة السنوية.

متوسط فترة الاسترداد =(أرصدة الموردين*عدد شهور السنة)÷ المشتريات الآجلة السنوية.

- ✓ معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة ÷ متوسط المخزون.

تكلفة البضاعة = المبيعات – مجمل الربح.

- ✓ معدل دوران رأس المال العامل = صافي المبيعات ÷ صافي رأس المال العامل.
- ✓ معدل دوران المستلزمات السلعية = إجمالي الخامات المنصرفة خلال العام÷ متوسط المخزون من الخامات.
- ✓ معدل دوران المدينين = المبيعات الآجلة السنوية ÷(المدينين + أوراق القبض).
- ✓ معدل دوران الأصول = المبيعات ÷ إجمالي الأصول.

- **المؤشرات والمعايير الخاصة بهيكل التمويل و المديونية:**

- ✓ نسب حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = (حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول)*100.
- ✓ نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون ÷ صافي حقوق الملكية.
- ✓ نسبة تغطية الأرباح للفائدة = الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ الفوائد السنوية.
- ✓ نسبة المديونية = إجمالي المديونية ÷ إجمالي الأصول.
- ✓ نسبة صافي رأس المال العامل إلى القروض الطويلة الأجل = صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي القروض الطويلة الأجل.
- ✓ نسبة التمويل الداخلي إلى التمويل الكلي =(رأس المال + الاحتياطات + المخصصات التي لها طبيعة الاحتياطات)÷ إجمالي الخصوم وحقوق الملكية.
- ✓ نسبة التمويل الخارجي إلى التمويل الكلي = 1– نسبة التمويل الداخلي.
- ✓ نسبة الأصول الثابتة إلى القروض الطويلة الأجل = الأصول الثابتة ÷ القروض الطويلة الأجل.

أو= (الأصول الثابتة – مشروعات تحت التنفيذ (أصول شبه ثابتة)) ÷ القروض الطويلة الأجل.

- **المؤشرات والمعدلات الخاصة بكفاءة استخدام الأموال:**

- ✓ معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات السنوية ÷ الأصول الثابتة.
- ✓ معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات السنوية ÷ إجمالي الأصول.

- **المؤشرات الخاصة بالربحية:**

- ✓ نسبة مجمل الربح إلى المبيعات =(مجمل الربح ÷ المبيعات السنوية)*100.
- ✓ نسبة صافي الربح إلى المبيعات =(صافي الربح قبل الضرائب ÷ المبيعات السنوية)*100.
- ✓ نسبة العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح قبل الضرائب ÷ حقوق الملكية)*100.
- ✓ نسبة العائد على الاستثمار =(صافي الربح قبل الضرائب ÷ إجمالي الأصول)*100.

22/1

أسلوب فترة الاسترداد المخصومة:

لا تختلف هذه الطريقة عن طريقة فترة الاسترداد العادية إلا من ناحية استخدام التدفقات النقدية المخصومة بتكلفة رأس المال كأساس لاحتساب فترة الاسترداد وتبعا لذلك يمكن تعريف فترة الاسترداد المخصومة بأنها عدد السنوات اللازمة لتغطية الاستثمار من صافي التدفقات النقدية السنوية المخصومة وبالتالي فهي تتلخص فقط في أحد عيوب الطريقة التقليدية لفترة الاسترداد فيها يظل عيب عدم أخذ التدفقات التي تتحقق بعد انتهاء فترة الاسترداد في الاعتبار قائم.

لمزيد من التوضيح أنظر عاطف وليم اندراوس، (2006)، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الأطر والخطوات – الأسس والقواعد – المعايير: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص، 439.

23/1

الأساليب التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود:

- أسلوب متوسط معدل العائد المحاسبي = متوسط صافي الربح بعد الضرائب ÷ متوسط التكلفة الاستثمارية.
- أسلوب فترة الاسترداد:

✓ حالة تساوي صافي التدفقات السنوية:

فترة الاسترداد = إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروع ÷ صافي التدفقات النقدية السنوية.

✓ حالة عدم تساوي صافي التدفقات السنوية:

فترة الاسترداد = عدد السنوات قبل الاسترداد الكامل +(التكلفة غير المستردة في بداية عام الاسترداد ÷ التدفقات النقدية في عام استكمال الاسترداد).

24/1

معايير تقيم المشروعات من وجهة النظر الاجتماعية:

معيار القيمة المضافة:

- القيمة المضافة الإجمالية السنوية = قيمة الإنتاج بسعر السوق – قيمة مستلزمات الإنتاج.
- القيمة المضافة الصافية السنوية = القيمة المضافة الإجمالية – قسط الإهتلاك السنوي.
- القيمة المضافة الصافية خلال العمر المتوقع للمشروع = إجمالي قيمة إنتاج المشروع بسعر السوق – إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج – مجموع الاستهلاك.
- القيمة المضافة الصافية = الأجور والمرتبات + الفائض الاجتماعي.

الفائض الاجتماعي = الأرباح الموزعة وغير الموزعة + الإيجارات + الفوائد + الضرائب غير المباشرة + التأمين.

- القيمة المضافة الصافية = نصيب المواطنين بالداخل + تحويلات الأجانب للخارج.

ويطلق على الجزء الذي لم يتم تحويله إلى الخارج القيمة المضافة الصافية للاقتصاد الوطني ويتم الحصول عليه بالمعادلة التالية:

القيمة المضافة الصافية القومية = إجمالي القيمة المضافة الصافية – إجمالي القيمة المضافة الصافية المحولة بالخارج.

معيار التوظف أو العمالة:

- تحديد عدد العمالة الماهرة، نصف الماهرة والغير ماهرة المطلوبة للعمل داخل المشروع والمطلوبة للعمل داخل المشروعات الأخرى المرتبطة مباشرة بالمشروع الأصلي.
- تقدير حجم رأس المال المستثمر في المشروع ورأس المال الإضافي لاستخدامه في المشروعات المرتبطة بالمشروع الأصلي.
- يتم احتساب أثر المشروع على العمالة باستخدام معايير:

الأثر على العمالة = العدد الكلي للعمالة ÷ الاستثمارات الكلية.

الأثر على العمالة المباشرة = عدد العمالة المباشرة ÷ الاستثمارات المباشرة.

الأثر على العمالة غير المباشرة = عدد العمالة غير المباشرة ÷ الاستثمارات غير المباشرة.

معيار التوزيع:

- التوزيع الفئوي:

التوزيع بين ذوي الدخول المنخفضة ودوي الدخول المرتفعة.

التوزيع بين عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال الخاص ورأس المال الاجتماعي.

التوزيع بين المواطنين والأجانب.

- التوزيع الإقليمي:

معامل التوزيع لأصحاب الأجور = القيمة المتوقعة للأجور والمزايا العينية التي يقدمها المشروع خلال سنة عادية ÷ القيمة المتوقعة للقيمة المضافة المتولدة من المشروع في سنة عادية.

معامل التوزيع لأصحاب الأجور والأجور والحكومة =(القيمة المتوقعة للأجور والمزايا + الضرائب والتأمينات في سنة عادية)÷ القيمة المتوقعة للقيمة المضافة المتولدة من المشروع في سنة عادية.

معامل التوزيع القومي = صافي القيمة المضافة القومية المتوقعة في سنة عادية ÷ القيمة المتوقعة للقيمة المضافة المتولدة من المشروع في سنة عادية.

حيث:

صافي القيمة المضافة القومية = إجمالي القيمة المضافة الصافية للمشروع – التحويلات للخارج.

معامل التوزيع الإقليمي = النصيب المتوقع للأقاليم الفقيرة في المجتمع من القيمة المضافة في سنة عادية ÷ القيمة المتوقعة للقيمة المضافة المتولدة من المشروع في سنة عادية.

معامل القيمة غير الموزعة = القيمة المضافة غير الموزعة لغرض التوسع داخل المشروع في سنة عادية ÷ القيمة المتوقعة للقيمة المضافة المتولدة من المشروع في سنة عادية.

معيار الأثر الصافي على الصرف الأجنبي أو ميزان المدفوعات:

- الأثر الصافي على الصرف الأجنبي = التدفقات النقدية الداخلة من الصرف الأجنبي أو الوفر منه بسبب المشروع – التدفقات الخارجة من الصرف الأجنبي الناتجة عن المشروع.

التدفقات الداخلة من الصرف الأجنبي:

- رأس مال الشركاء الأجانب.
- القروض الأجنبية لتمويل المشروع والمساعدات والمنح الأجنبية.
- الصادرات من منتجات المشروع.
- الوفر في الصرف الأجنبي بسبب إحلال الواردات .
- كل هذه العناصر بالنسبة للتوسعات في مشروعات مرتبطة بالمشروع.

التدفقات الخارجة من الصرف الأجنبي:

- واردات المشروع من السلع الرأسمالية و المعدات والأجهزة.
- واردات المشروع من المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة وقطع الغيار.
- السلع المستوردة المشترات من السوق المحلية.
- الأجور والأرباح المدفوعة بعملات أجنبية.
- خدمة الديون الأجنبية والتي تشمل مدفوعات الفوائد وأقساط القروض بعملات أجنبية.
- كل العناصر السابقة المتعلقة بتوسعات في مشروعات مرتبطة بالمشروع.

الأثر على البيئة:

آثار بيئية موجبة.

آثار بيئية سالبة.

الآثار الخاصة بالمعرفة الفنية.

25/1

الأساليب المستخدمة في تقييم الأثر البيئي:

- الطرق غير المقننة.
- قوائم المراجعة.
- المصفوفات.
- الشبكات.

- التراكيب.
- تحليل المنافع والتكاليف.
- النماذج وتحليل النظم.

الملحق رقم (02):

الطرق المستخدمة لدراسة الجدوى الاقتصادية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية ميلة.

الملحق رقم (03):

المستخدمة لدراسة الجدوى الاقتصادية على مستوى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية ميلة.

الملحق رقم (04):

المستخدمة لدراسة الجدوى الاقتصادية على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة.